مركز
الدراسات
الاستراتيجية
والاستشارية
اليمني

ألف يوم

من العدوان على اليمن

دراسات ومقالات حول العدوان

محمد يحيى المنصور
عبدالخالق النقيب
عبدالملك العجري
عبد السلام المحطوري
عبدالله علي صبري
عبد العزيز أبوطالب
أنس القاضي
محمد ناجي أحمد
علي نعمان المقطري
علي عبدالله جسار

يناير ٢٠١٨م

يناير ٢٠١٨

ألف يوم

من العدوان على اليمن

دراسات ومقالات حول العدوان

محمد يحيى المنصور	عبدالخالق النقيب
عبدالملك العجري	عبد السلام المحطوري
عبدالله علي صبري	عبد العزيز أبوطالب
أنس القاضي	محمد ناجي أحمد
علي نعمان المقطري	علي عبدالله جسار

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

المحـتويـات

افتتاحية: _____ ١

إعادة الشرعية أم استعادة النفوذ؟ _____ ٥

الحرب في اليمن: هل من نهاية تلوح في الأفق _____ ٣٧

الإعلام الوطني وتجربة ألف يوم من الثبات والتضحيات في مواجهة حرب غير متكافئة _____ ٤٣

علي صالح طبيعة التحالف ونهاية المؤامرة! _____ ٥٣

مائة عام من العدوان...ألف يوم انتصار _____ ٦٧

الغزو من الداخل _____ ٧٧

كيف استغل الأمير بن سلمان "حرب اليمن" ليرث العرش؟ وما علاقة التيار السلفي الراديكالي المناهض لنسخة الإسلام المعتدل بتلويحه الأخير بتحول الحوثيين إلى حزب الله آخر؟ _____ ٩٩

مقتل صالح أسباب وتداعيات _____ ١٠٣

الحرب الاقتصادية وأثرها على المجتمع اليمني _____ ١١٧

انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية جراء حصار دول تحالف العدوان بقيادة السعودية _____ ١٣١

تقرير منتدى مقاربات _____ ١٤٧

افتتاحية:

١٠٠٠يوم من الصمود فاتحة الانتصار

محمد يحيى المنصور

استدعت ذكرى مرور ١٠٠٠يوم من عمر العدوان السعودي الأمريكي الإماراتي التحالفي الهمجي على اليمن وقفة استذكار وتأمل رسمي وشعبي لما جرى خلال ١٠٠٠يوم في اليمن وعلى اليمن من أهوال وأرزاء وعذابات ساقها ولا يزال العدوان المتوحش.

مجازر وقتل ممنهج، وتدمير شامل للبنيان والحضارة، وحصار وتجويع وتشريد وضرب لكل مقومات الحياة اليمنية ...، واستثمار في الأوبئة والأمراض المعدية القاتلة، وضرب عرض الحائط بكل قوانين الحرب والقوانين الإنسانية .. اقتضت أمين عام الأمم المتحدة غوتيريش أن يصف العدوان السعودي الأمريكي التحالفي على اليمن بالحرب العبثية.

نعم إنها حرب عبثية وعدوان همجي مفرغ من الشرعية وغير مجدٍ بالحسابات السياسية والاستراتيجية وبحسب منطق أمين عام الأمم المتحدة، لكن متى تفهم ذلك دوائر العدوان والتآمر الاستعماري على اليمن في لندن وواشنطن وتل أبيب وتوابعها في الرياض وأبو ظبي؟

١٠٠٠يوم من عمر العدوان السعودي الأمريكي التحالفي على اليمن كانت أيضاً بالنسبة للشعب اليمني فرصة لاستعادة الذات من براثن التبعية والاستضعاف المزمن، والخروج من دائرة التنميط الاستعماري الأجنبي والإقليمي للإنسان اليمني بالقابلية للخنوع والدوران المستمر في فلك الآخرين ومشاريعهم المدمرة – بعيداً عن عمقه الحضاري وتاريخه المجيد وقدراته البشرية والمادية الكبيرة الواعدة بمستقبل مشرق بإذن الله.

١٠٠٠يوم من عمر العدوان كانت ولا تزال تجليات لأصالة وعنفوان شعب الإيمان والحكمة وعطائه الشامل على مختلف الصعد، وتضحياته اللامتناهية في كل الميادين.

فبالتوكل على الله سبحانه وتعالى وفي ظل القيادة الحكيمة للسيد عبد الملك بدرالدين الحوثي استطاع الشعب اليمني العظيم خوض غمار هذه المنازلة غير المتكافئة مع تحالف

العدوان ومرتزقته من قوى الإرهاب والعمالة طيلة ١٠٠٠ يوم، بثبات وصبر وجلد قل في التاريخ نظيره.

وفي سابقة تاريخية لا شبيه لها فإن مواجهة الشعب اليمني لهذا العدوان كانت ولا تزال بلا عون ولا سند عربي أو إسلامي أو أجنبي، وفي ظل حصار مادي شامل لليمن براً وبحراً وجواً، وبموازاة ذلك ثمة حصار سياسي إقليمي وأممي لليمن حيث جرى التواطؤ على منح الشرعية والاعتراف الدولي بالخونة والعملاء الذين لفظهم الشعب في ثورة الـ ٢١من سبتمبر ٢٠١٥م، وتبعاً لمنطق الاستكبار العالمي ذاك اعتبر الشعب اليمني وقواه الوطنية متمردين على قوانين الغاب ولعبة الأمم منذ ١٠٠٠يوم وتزيد.

لم يبال اليمنيون بتلك المواقف المنحازة بل واجهوا العدوان السعودي الأمريكي التحالفي والتواطؤ العالمي، وخاضوها حرب وجود وانتصار للقيم الوطنية والإنسانية الأصيلة.

استطاع الشعب اليمني خلال ١٠٠٠مضت من الصمود والصبر والإبداع في المواجهة العسكرية والسياسية والأمنية والإعلامية والأخلاقية أن يسقط كل حسابات العدوان ورهاناته الاستراتيجية وخططه العسكرية وتكتيكاته وتحطيم هيبة آلته العسكرية، وأن يجهض أهدافه المشبوهة، وأن يكشف الوجه الإجرامي الحقيقي للعدوان السعودي وتحالفه سياسياً وأخلاقياً وقانونيا أمام أبناء شعبنا اليمني والعالم.

صمود الشعب اليمني عرى النظام الرسمي العربي والاسلامي، وأسقط الأقنعة عن مجلس الأمن وما يسمى المجتمع الدولي والشرعية الدولية.

تفوق الشعب اليمني العظيم على فقره وعوزه وتخلف بناه الاقتصادية والمؤسساتية، واستطاع أن يلحق بالعدوان أكبر الخسائر والهزائم المادية والمعنوية في جبهات المواجهة العسكرية،

ونجزم بأن وضوح قضية اليمن اليوم وبعد مرور ١٠٠٠يوم من العدوان تختلف عنها قبل بدء العدوان.

وضعية السعودية السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية وصورتها اليوم تختلف عن وضعيتها قبل شنها العدوان على اليمن.

وضعية ما يسمى التحالف العربي، والمواقف الدولية، ومواقف المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية تختلف عما كانت عليه قبل بدء العدوان.

حصار السعودية وتحالفها المجرم للشعب اليمني بدأ يرتد عليها حصاراً سلبياً لمواقفها وخياراتها وصورتها التي أرادت تسويقها عالمياً، فإذا بها اليوم في موضع الاتهام والتجريم الواسع من قبل الصحافة العالمية ومراكز البحث ناهيك عن المنظمات الحقوقية والإنسانية والدولية.

إن مرور ١٠٠٠ يوم من صمود الشعب اليمني لهو حدث كبير متسع الأبعاد، جمّ الدلالات الوطنية والإنسانية يحتاج إلى وقفات ووقفات فكرية وبحثية وسياسية واجتماعية وإعلامية، تستحق التوقف أمامها استخلاصاً للدروس والعبر – رسمياً وشعبياً – لمزيد من شحذ الهمم والطاقات وصقل التجربة اليمنية الفريدة خلال محنة العدوان والحصار التي لا تزال قائمة.

بدورنا حاولنا في مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني أن نسهم في إضاءة هذا الحدث الهام، واستقراء بعض جوانبه من خلال هذا الكتاب الذي نصدره بالمناسبة، وفاءً وعرفاناً لشعبنا اليمني العزيز وتضحياته وللشهداء والجرحى ولكل من أسهم في تعزيز صمود الـ ١٠٠٠ يوم وما بعدها وحتى النصر المؤزر والقريب بعون الله.

يحتوي الكتاب على مختارات لدراسات سياسية وفكرية واقتصادية تحاول استقراء حدث الصمود اليماني من مختلف الأبعاد التي تشكل إطاراً للصورة.

إن حديث الصمود اليماني بوجه العدوان السعودي الأمريكي التحالفي الهمجي لحديث يستحق أن يروى وأن يقال وأن يكتب لأن من خلاله وعلى ضوئه ترتسم معالم اليمن الجديد يمن الحرية والكرامة والعدل والمساواة بإذنه تعالى.

مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية

صنعاء ديسمبر ٢٠١٧م

إعادة الشرعية أم استعادة النفوذ؟

مقاربة تفسيرية لعاصفة الحزم [1]

أ. عبد الملك العجري
رئيس المركز ، عضو المجلس السياسي لأنصار الله.
aalejri@gmil.com

لا تقدم لنا تصريحات الرعاة الرسميين للعملية العسكرية على اليمن التي أطلق عليها "عاصفة الحزم" والبيانات الصادرة عنهم تفسيراً متماسكاً ومقنعاً لعملية بهذا الحجم من الاتساع والضخامة، ولا ما يستدعي هذا الاستنهاض بتشكيل تحالف إقليمي تشارك فيه عشر دول عربية وبرعاية ومشاركة أمريكية[2]، ودعم سياسي ولوجستي بريطاني وفرنسي، وليس سهلاً تصديق الجبير أن: "حماية الشعب اليمني وإعادة الحكومة الشرعية" تمثل أهدافاً تفسر هذا الانقلاب المفاجئ في السلوك الخارجي للعربية السعودية التي اعتادت سياسيةً أكثر حذراً، تعتمد على وكلائها المحليين في اليمن، وعلى الحماية الغربية والأمريكية، وإذا كانت شرعية الرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي هي المشجب الذي علقت عليه السعودية حملتها العسكرية على اليمن؛

غير أنه لا يكفي لفهم الدوافع التي حملت المملكة العربية السعودية لأن ترمي بكل ثقلها السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي خلف هذه

(١) مقال تم نشره في "**مقاربات سياسية**" العدد الأول يوليو- ديسمبر ٢٠١٦

(٢) موضوع الدور الأمريكي في العاصفة بحاجة إلى دراسة مستقلة، غير أن تصريحات المسؤولين تكشف أنها عضو غير معلن في تحالف العاصفة المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي برناديت ميهان صرحت أن: "الولايات المتحدة تعمل ضمن خلية تخطيط مشتركة مع المملكة العربية السعودية لتنسيق العملية العسكرية والدعم الاستخباراتي"؛ انظر في ذلك: مايكل نايتس، مساندة التدخل العسكري العربي في اليمن، معهد واشنطن؛ متوفر على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy

العلمية "عاصفة الحزم"، وتسخير كل القدرات المالية المهولة لدول الخليج لأهداف تطوعية مثل إعادة الشرعية، وحماية الشعب اليمني، وفتح الطريق للمحادثات السياسية، بحيث يتمكن اليمن من استكمال الفترة الانتقالية - كما جاء على لسان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في تصريحه لقناة إن بي سي الإخبارية الأمريكية[1].غير أنه يتناقض وسلوك المملكة الإقليمي في كلٍ من سوريا ومصر؛ بدعم الجماعات المتطرفة ضد الرئيس الشرعي المعترف به في سوريا، ودعمها وتأييدها الإطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي، كما أن المملكة ليست منظمة أخلاقية لديها فائضٌ من المقاتلين المتطوعين للدفاع عن الشعوب المستضعفة ولذلك مثل هذه الأهداف التطوعية ما هي إلا جزء من البروباغندا (propaganda) الإعلامية للحرب، وفي عبارة مشهورة لمكيافيللي يقول فيها: "إذا أردت تصفية خصمك فعليك أن تلتمس مبرراً سامياً ومقبولاً".

أضف لذلك استقراء قائمة الأهداف المعلن عنها للعاصفة كما جاءت على ألسنة مسؤولين سعوديين وخليجيين؛ يضعنا أمام قائمة من الأهداف المتناقضة تتفاوت من مسؤول لآخر، ومن وقت لآخر؛ تعكس حالة اللايقين التي اعترت عملية اتخاذ قرار الحرب.

يقول الصحفيان الأمريكيان همفري وستيفان ريختر: "لقد مضى عام على بداية الحرب التي شنتها الحكومة السعودية على اليمن، وحتى الآن لم تقدم السعودية ولو توضيحاً بسيطاً عن الأسباب التي دعتها إلى شن الحرب؛ لتبدأ به أو لتدعم به دفاعها علناً لاتخاذ قرار شن الحرب"، ويستشهدان لذلك باعتراف

(١) دعوى الجبير بأن عاصفة الحزم لفتح الطريق أمام المحادثات السياسية تكذبها تصريحات المبعوث الأممي السابق جمال بن عمر في إحاطته الأخيرة لمجلس الأمن التي أشار فيها أشار فيها إلى أن القوى السياسية المتحاورة في فندق موفنبيك (بعد استقالة عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء خالد بحاح) كانت على وشك الوصول لاتفاق شامل ينهي حالة الفراغ القائمة، إلا أن إعلان العاصفة أعاق استكمالها.

أحد أمراء الأسرة الحاكمة وسفيرها الحالي لدى الولايات المتحدة الأمير عبد الله آل سعود: "أنه بالكاد اتضح للعامة وله شخصياً! لماذا قامت المملكة بشن الحرب في المقام الأول"[1]؟

التفسير الأقرب للعاصفة هو من خلال مقاربتها في سياقها الإقليمي والدولي، وتفاعلاته مع التحولات على الصعيدين المحليين اليمني والسعودي، فالبيئة السياسية الدولية، ووضع الدولة في البيئة السياسية الدولية، ومكانتها في النظام الدولي- كما يؤكد (والتز) من المدرسة الواقعية "تلعب دوراً حاسماً في تفسير سلوكها الخارجي"[2].

عادة في تفسير السلوكيات النزاعية يتم التركيز على مفاهيم استراتيجية، كاختلال النسق الدولي والفراغ الذي يحدثه تراجع دولة كبرى أو انهيار وتفككك دول إقليمية فاعلة أو وجود موقع جيوستراتيجي هام يشكل نقطة جذب وتنافس عند القوى الدولية والإقليمية.

في هذه المقاربة سنحاول معالجة عاصفة الحزم ضمن السياق الجدلي للتحولات السياسية والأمنية على الصعيد اليمني، لا سيما بعد ثورة ٢١سبتمبر،

---

(١) همفري وستيفان ريختر، **هل تريد المملكة العربية السعودية تقسيم اليمن؟** (ترجمة: أنيسة معيض)، وكالة الأنباء اليمنية – سبأ)، نقلاً عن: مجلة ذا جلوباليست الأمريكية،٢١ أبريل ٢٠١٦م.

– في رد محمد بن سلمان على سؤال (الإيكونوميست) عن أهداف العاصفة، غابت تماماً مسألة الشرعية وهادي؛ وعلى حسبه فالهدف الأول لعاصفة الحزم هو: "تدمير قدرات المليشيا الجوية ودفاعاتها الجوية، وتدمير ٩٠% من ترسانتها الصاروخية، هناك صواريخ أرض– أرض منصوبة الآن على حدودي، فقط تبعد ٣٠ إلى ٥٠ كيلومتراً عن حدودي، ومدى هذه الصواريخ قد يصل إلى ٥٥٠ كيلومتراً، وتملكها المليشيا، وتقوم بتحركات عسكرية على حدودي، وتملك الميليشيا طائرات، ولأول مرة في التاريخ على حدودي. وهذه الطائرات مملوكة من المليشيا، وتقوم بنشاطات ضد رجالنا في عدن"؛ النص الكامل لمقابلة الأمير محمد بن سلمان مع (الإيكونوميست) متوفر على الرابط:

http://hournews.net/news-52173.htm

(٢) أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٨، ص١٢٠.

وسيطرة أنصار الله على العاصمة صنعاء، ووصولهم لمشارف باب المندب، والتفاعلات المكثفة للهزات الإقليمية، واسقاطات التشكل الجديد للنظام العالمي؛ وتراجع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وصعود قوى أخرى وفي مقدمتها روسيا والصين، والانفراجة في ملف المفاوضات النووية الإيرانية والتقارب الإيراني - الغربي، وثورات الربيع العربي وانعكاساتها على التوازنات الجيوسياسية في المنطقة وعلى وضع السعودية في اليمن، وتأثير وصول قيادة جديدة في السعودية بنهج مغاير للسياسات الخارجية التقليدية لحكام العربية السعودية.

اليمن: ترنح الهيمنة السعودية

مرت العلاقات السعودية - اليمنية منذ قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م بسلسلة من التقلبات والتبدلات تبعاً لطبيعة وتوجه الأنظمة السياسية المتعاقبة، وبفعل الموقع الجغرافي لليمن، والوفر المالي للسعودية تهيأ للأخيرة أن تكون فاعلاً رئيسياً في صناعة الأحداث، وتكوين المناخ السياسي على الساحة اليمنية.

تتشارك السعودية الجغرافيا مع اليمن ومع دول أخرى، لكن اليمن بالنسبة إليها يمثّل حالة جيوسياسية مختلفة، تتعدى الجغرافيا وقيم الجوار المعتادة، فهو أحد أهم مجالاتها الحيوية والأمنية التي لا يمكن الالتفات عنها أو إهمالها[1]؛ نظراً للموقع الاستراتيجي لليمن الذي يمثل نقطة جذب مركزية في الشرق الأوسط، ومصدر تأثير في المجال الخارجي، والأهمية الاستراتيجية لشريان باب المندب في لعبة الأمم الجديدة، ودوره في بلورة موازين القوى بين اللاعبين الإقليميين والدوليين، ولذلك قيل: من يحكم صنعاء يحكم المدخل الجنوبي للجزيرة العربية.

التركيبة الديموغرافية المذهبية المتنوعة لليمن هي الأخرى تمثل مصدر قلق

(١) **ندوة: اليمن بعد العاصفة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥م، ص٨.

للرياض؛ إذ ينتمي معظم سكان الهضبة الشمالية إلى الفرقة الزيدية (إحدى الفرق المصنفة على التيار الشيعي) التي تتناقض مع أيديولوجية النظام السعودي المعتمد على الحركة الوهابية كنصير سياسي وعقائدي لتكريس شرعية حكم آل سعود، وذراع أيديولوجية في معاركهم الجيوسياسية.

يعتقد النظام السعودي أن اليمن ينبغي إبقاؤه تحت الوصاية تابعاً له على نحو مستمر، وعلى حد مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية أن السعودية سعت دوماً إلى جعل الحكومة المركزية في اليمن ضعيفة ومنقسمة، فوجود يمن قوي وموحد قد يتسبب بالمشاكل للعائلة المالكة[1].

يتم هذا الاستتباع بإضعاف الدولة المركزية؛ فخلال الخمسة عقود الماضية لم تكن بعض دول الخليج تتعامل مع اليمن من باب مؤسسات الدولة، بل من نافذة مراكز القوى خارجها ضمن لوبي كبير يُعرف تقليدياً بـ اللجنة الخاصة، وتضم الآلاف من مشايخ قبائل، وجنرالات وسياسيين ومثقفين...في شبكة عملاقة تتمدد بانكماش الدولة وعلى حسابها[2].

في سبيل إبقاء اليمن ساحة نفوذ حصرية؛ تمانع الرياض إقامة علاقات لليمن مع الدول الفاعلة خارج نافذتها، أو أن تبني أي قوة أجنبية قواعد تأثير لها في اليمن، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على الأحداث في اليمن، وشبه الجزيرة العربية ككل؛ حتى الولايات المتحدة الأمريكية ظلت إلى فترة قريبة تعتبر اليمن محمية سعودية، وتعتمد في علاقاتها مع اليمن عليها، وتنظر للصراعات والمشاكل فيها بعيون سعودية.

---

(١) فهد المهدي، **العلاقات اليمنية السعودية: المستقبل الغامض**، متوفر على الرابط:
http://www.al-binaa.com/?article=2658

(٢) صادق القاضي، **جغرافيا عاصفة الحزم**، متوفر على الرابط:
http://www.raialyoum.com/?p= 428731-2016

"نظرية الدولة الضعيفة" التي تستند لها السياسة السعودية وإن ساعدتها في التفرد باليمن لعقود؛ إلا أن مضاعفات نتائجها عمقت من هشاشة الدولة وتآكل شرعيتها، وانعدام الاستقرار السياسي، وضعف سيطرتها على كل الجغرافيا اليمنية، والعجز عن فرض سلطة القانون، وانتشار السلاح المتوسط والثقيل، وتكون كيانات شبه عسكرية من الجماعات والأحزاب والقبائل، والدخول في متوالية هندسية من الصراعات والفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقويض السيادة الوطنية وتحول اليمن لساحة استقطاب إقليمية ودولية.

لقد أفرز سوء الإدارة السياسية حركاتٍ احتجاجية في الشمال وفي الجنوب، وحراكاً سياسياً معارضاً توّج بأحداث ٢٠١١ م، وأسفر عن واقع جديد لم تعد الرياض فيه القبلة السياسيّة الوحيدة للحجاج السياسيين اليمنيين، فقيادات حزب الإصلاح حولوا قبلتهم نحو دولة قطر التي دخلت على خط الأزمة اليمنية بقوة عقيب ثورة فبراير، وأخذت تزاحم السعودية على نفوذها ورجالها في اليمن؛ كما دخلت علاقة الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحزبه بالسعودية مرحلة من الفتور والشك، والمجاهرة بالعدائية بعد عاصفة الحزم؛ وفي المقابل تحسنت علاقتهم بالإمارات التي تتزعم الحرب الإقليمية على الإخوان المسلمين؛ إضافة إلى طهران التي ترتبط بعلاقة جيدة مع أنصار الله وبعض القيادات الجنوبية، أما الولايات المتحدة فإن سفيرها السابق فايرستاين أصبح اللاعب الأساسي، وكان يتصرف كمندوب سامٍ في اليمن، ويمسك بمعظم الملفات السياسية.

جاء مؤتمر الحوار الوطني ليمثل محطة راهن عليها اليمنيون للخروج من النفق المظلم؛ إلا أن القيادات الرسمية والحزبية التي تولت مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية لم يكن أداؤها مستوعباً لمنطق الأزمات وتداعياتها ومخاطرها،

ووقعت ضحية للاحتواء الزائف الذي يعتقد أن منطق الإرادة - لا منطق الأزمة - هو الذي يسير الأحداث وأنه بقليل من الشطارة يمكنه النط على الواقع المأزوم، والتحايل على شروطه ومعادلاته، غير ملتفتين إلى أن التأزيم بلغ حداً يفوق إمكانيات الاحتواء المراوغ، أو تقبل الترحيل والسلحفة.

تعسف الرئيس المستقيل هادي في استخدام صلاحياته على هيئات الحوار الوطني، والصلاحيات التي منحته إياها المبادرة الخليجية لإفراغ عملية الحوار من مضمونها ، وسلق مهام الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني، وفرض مسار مرسوم سلفاً متجاوزاً مبدأ التوافق الحاكم للعملية الحوارية في قضايا مصيرية واستراتيجية؛ كقضية الأقاليم التي تعامل معها باستخفاف بالغ وإخراج مسرحي هزيل، غير عابئ بردود الفعل المحتملة للقوى الفاعلة، ولا بخارطة التوازنات المتشكلة، واضعاً بيضه كله في سلة المجتمع الدولي دون اعتبار للإرادة الشعبية ولا حالة السخط المتفاقمة على سياساته وسياسات حكومة الوفاق المنصرفة عن الجماهير، وعن المضامين الاجتماعية لثورة فبراير، وسلسلة السياسات الاقتصادية الكارثية التي تبنتها للتواؤم مع مصالح الاقتصاد الرأسمالي والصفوة السياسية، وعدم التفاتها لما تمثله من عدوان سافر على مصالح الطبقات المفقَرة والفلاحين .

كانت سياسة فرض الإرادة لهادي يقابلها ردة فعل رافضة لسياسات الفرض من قبل القوى السياسية ذات النفوذ والتأثير.

وكان مسلسل الأحداث يسير بوتيرة متسارعة ويسلك مسارات خارج إطار التوقعات، التي رسمتها القيادات المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والرعاة الدوليين،

وصارت تحسم على الأرض على غير ما حسمت في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي، فكان الحدث الأبرز زلزال ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م المفاجئ

لكل الأطراف والخارق للعادة على حد وصف المبعوث الأممي جمال بنعمر[1].

ثورة ٢١سبتمبر وسقوط صنعاء بيد أنصار الله كانت بمثابة تصفية لما تبقى من نفوذ سعودي في اليمن، أطاحت بأهم أوراقها ورجالها الأقوياء؛ أسرة الشيخ عبد الله الأحمر فقدت عناصر ومصادر قوتها في الهضبة الشمالية، والجنرال محسن نفذ بجلده بعد أن خسر آخر قلاعه العسكرية في العاصمة صنعاء، الشيخ عبد المجيد الزنداني سلم قلعته (جامعة الإيمان) هو الآخر وغادر هو وطلابه بعد مناوشات بسيطة إلى مكان مجهول قبل أن يظهر في السعودية، شيوخ القبائل أصبحت تشك في ولائهم، وشرعت في تقليص هباتهم عما كانت عليه فأخذوا ينصرفون عنها ويقبلون على القوى الجديدة لا سيما أنصار الله.

ورغم توقيع القوى السياسية لوثيقة السلم والشراكة لم تتحسن الأوضاع، وظلت الأزمة تتصاعد إلى أن قدّم عبدربه منصور هادي وخالد بحاح (رئيس الوزراء) استقالتيهما؛ لتعود الأزمة السياسية إلى نقطة الصفر وتزيد من تعميق الانقسام السياسي القائم، وتدخل البلاد في فراغ سياسي وجولة جديدة من الحوارات الموفنبيكية لم يوقفها إلا إعلان الرياض حربها العدوانية على اليمن.

تراجع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

السياق العالمي الراهن يمر بمرحلة انتقالية تعيد تشكيل هيكلة النسق الدولي، المتميز ببروز لاعبين دوليين متعددين، مثل الصين الشعبية وروسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، كما يتميز بتراجع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي ومنطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية الملعب الذي تجري على

(١) انظر تصريح جمال بن عمر، متوفر على الرابط:
http://www.yafa-news.net/archives/118500

أرضه معظم مخاضات وصراعات التشكل الجديد، كونها منبع الطاقة وفيها أهم الموانئ والممرات والمضايق البحرية الاستراتيجية.

وعن الخطوط العريضة لمستقبل الشرق الأوسط يقول ريتشارد.آن. هاس (رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي): "إنها تنبع بشكل طبيعي من نهاية عصر الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط وبروز لاعبين جدد وقوى جديدة تتنافس من أجل التأثير، ولكن الولايات المتحدة ستظل تحتفظ بتأثير أكبر في المنطقة من أي قوة خارجية أخرى"[1].

عقيب سقوط السوفييت، وحرب الخليج الأولى تخلصت الولايات المتحدة من عقدة فيتنام، وسيطر على سلوكها نزعةٌ إمبراطورية وشعور بالتفوق جرأها على خوض مغامرات عسكرية وحروب خارجية والتدخل في الشؤون الدولية وتجاوز السيادة الوطنية، واعتماد الحلول العسكرية في أفغانستان ثم غزو العراق التي يعتبرها هاس سبب نهاية العهد الأمريكي.

كانت نتيجة هذا التوسع و التمدد الإمبراطوري إنهاك قدرات الولايات المتحدة واستنزافها اقتصادياً، وتنامي مشاعر النقمة والعداء لها، وارتفاع كلفة استمرار بقائها في أفغانستان والعراق بما يفوق قدرة الاقتصاد الأمريكي على التحمل، إضافة إلى تزايد ضيق الشعب الأمريكي من الحروب الخارجية، كلها عوامل فرضت على الإدارة الأمريكية مراجعة سياستها في الشرق الأوسط، والخبرة التي خرجت بها الولايات المتحدة من ورطتها في العراق وأفغانستان أن الاستغلال المباشر للقوة الأمريكية لم يحقق مصالحها في المنطقة، و فشل في إدماج الشرق في الزمن الأمريكي، وتضررت سمعتها على نحو كبير، ومشاهد الدمار والدماء والهمجية في سلوك الجندي الأمريكي

(١) ريتشارد.ان. هاس، **الشرق الأوسط الجديد**. (ترجمة: مركز الشرق العربي)؛ متوفر على الرابط: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_mutabaat-23-01.htm

التي تنقلها الفضائيات ووسائط الميديا كانت توسع دائرة النقمة والسخط ضد الوجود الأمريكي .

من جهة أخرى دشن الرئيس الروسي بوتين مشروعه الموسوم بـ (عودة روسيا إلى الشرق الكبير)، لاستعادة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط، ومزاحمة الولايات المتحدة تدريجياً، "فبدأت في التفاعل السياسي النشط في المنطقة، وسعت للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وتحالفت مع الدول المعارضة لسياسة الولايات المتحدة كسورية وإيران، واقتربت من دول حليفة للولايات المتحدة كمصر. كما أعادت روسيا وجودها العسكري في سورية وإيران وليبيا، والمياه الدولية والإقليمية القريبة؛ بتحريك أسطولها البحري في تلك المنطقة، ونجحت روسيا في فتح أسواق جديدة في الشرق الأوسط للأسلحة والبضائع الروسية بأسعار تنافسية، خصوصاً مع السعودية وإيران وسورية، وحتى مع إسرائيل. ووقفت روسيا إلى جانب النظام السوري في حربه ضد التنظيمات الإرهابية، من أجل تأمين مصالحها في ميناء طرطوس السوري"[1].

الصين هي الأخرى - مع توسع حدة الصراع بعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على الصين بهدف تطويقها - باتت ترتفع أصوات صينية فيها بضرورة مغادرة السياسة الخارجية لبلادهم مربع الحياد السلبي، ومزاحمة أمريكا على موقعها كقوة وحيدة مهيمنة على الشرق الأوسط، فكما يعتقد الباحث الصيني (لي وي تيان) الصين أضحت في حاجة ملحة لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية؛ وهنا ينبغي أن تلعب الدبلوماسية الصينية دوراً

(١) سنية الحسيني، السياسة الصينية تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة؟، **المستقبل العربي**، العدد (٤٤٠)، ٢٠١٥، ص٥٦.

لأخذ زمام المبادرة؛ لتشكيل نمط سياسي ودبلوماسي جديد، يكفل الانتقال من الاستجابة السلبية الدبلوماسية وسياسة الانتظار في منطقة الشرق الأوسط إلى استجابة أكثر إيجابية؛ مما يستلزم القيام ببعض التفكير، وتعديل السياسات[1].

إيران فرضت نفسها قوة إقليمية مهمة في المنطقة، لا يمكن حسم أي ملف أو قضية بعيداً عنها، وهذا فَرَض على الإدارة الأمريكية إجراء تعديلات على خارطة علاقاتها الإقليمية ونمط علاقاتها بالفاعلين الإقليميين، سواءً حلفاؤها التقليديون أو أعداؤها التقليديون.

أمام هذه الحقائق والتحولات صار واضحاً حاجة الإدارة الأمريكية لاستراتيجية جديدة تستوعب هذه المتغيرات، وسيكون على واشنطن للحفاظ على وضعها الاعتماد بشكل أكبر على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوى العسكرية، وكان خطاب أوباما في القاهرة (يونيو ٢٠٠٩م) إعلاناً عن هذه الرغبة الأمريكية؛ مستشارة الأمن القومي الأمريكي (سوزان رايس) قالت بصراحة أكثر: "إن هدف الرئيس هو تجنب أن تبتلع الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا كما كانت عليه الحال مع الرؤساء قبله"[2].

الاستراتيجية الأميركية الجديدة تقوم على إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الانسحاب منه؛ بمعنى الميل إلى إيجاد تسوية معينة ترتكز على قاعدة تخفيف درجة الانخراط التدخلي وفق النمط الذي كان يجري به؛ والانتقال إلى نمط أكثر جدوى يجعل ميزان الربح مائلاً

(١) نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، **مجلة السياسية الدولية**؛ متوفر على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx

(٢) أحمد الكاتب، **القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط**؛ متوفر على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4936.aspx

لصالح الطرف الأميركي ويبعده عن المغارم[1].

خلاصة التحولات والأحداث إقليماً وعالمياً أدت إلى خلق قناعات أساسية بين أوساط مؤسسات صناعة القرار في الدول الكبرى تتعلق بالشرق الأوسط أهمها:

١ - تنامي القناعة بين أوساط مؤسسات صناعة القرار - أو جزء مهم منها - في هذه الدول الكبرى، مؤداها: "أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق بدون إيران".

٢ - أن الرهان على قدرة الحلفاء التقليدين الخليجيين والعرب لوحدهم، في إدارة المنطقة وتهدئة الأزمات الساخنة التي تعج بها المنطقة لم يعد مجدياً[2].

اتفاق لوزان والتقارب الغربي - الإيراني

هل هي محظ صدفة أن يتزامن انطلاق عاصفة الحزم على اليمن عشية الخميس ٢٦ مارس الماضي، مع انطلاق جولة المحادثات الإيرانية مع مجموعة (٥ + ١) في مدينة لوزان السويسرية والتي انتهت بتوقيع اتفاق إطاري في ٢٠١٥/٤/٢م.

ما أهمية هذا الاتفاق؟ وماذا يعني للفاعلين الإقليميين؟ وما هي تداعياته وانعكاساته على الصراع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط؟

الصحفي الأمريكي (توماس فريدمان) وصف الاتفاق بـ "الزلزال الجيوسياسي"

- وبحسبه - فإن تأثيرات اتفاق أميركي - دولي - إيراني على المنطقة قد

(١) غازي دحمان. **أميركا والشرق الأوسط.. من يغيّر من؟**؛ متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinion

(٢) مطهر لقمان، **المشكلات العويصة المهددة لاستقرار المنطقة**، دراسة غير منشورة.

تفوق وقع كامب ديفيد والثورة الإيرانية معاً في إعادة ترتيب الشرق الأوسط؛ فالاتفاق إنعطافة سياسية سيكون له تداعيات كبيرة على التوازنات الإقليمية والملفات الساخنة، وفي إعادة صياغة المنطقة وتسييل خارطة التحالفات السياسية وعلى مجمل الأوضاع.

التحولات الإقليمية منذ سقوط بغداد ٢٠٠٣م في محصلتها أدت من غير قصد إلى تزايد النفوذ الإيراني، وبزغت إيران كوريثة للنظام في العراق، إذ ظل العراق حتى سقوطه تحت الاحتلال الأميركي هو الطرف العربي الوحيد في معادلة توازن القوى مع إيران، ثم جاء الاحتلال الأميركي لهذا البلد العربي، وتمدد النفوذ الإيراني إليه تحت ظلال هذا الاحتلال ليخرجه من المعادلة تمامًا ما جعل إيران الطرف المهيمن في الإقليم[1].

نجاح إيران في فرض نفسها قوة إقليمية، حملت الدول الغربية على تسريع صياغة أجندة هذا التحول المستجد في السياسة وفق رؤيتها ومصالحها، وتوج ذلك بتوقيع اتفاق لوزان النووي.

الاتفاق النووي يتعدى كونه اتفاقاً تقنياً محضاً فهو اعتراف غربي بإيران قوة نووية، وشريكاً أساسياً في ترتيب أوضاع الإقليم، وإدارة الملفات الساخنة بما يعظم من نفوذها الجيوسياسي، ويحقق لها جملة من المكاسب السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، تساعدها في الخروج من قفص العزلة الدولية المفروض عليها، وتذويب الجليد الذي ظلّ لعقود يعكر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة والغرب.

كما أن رفع العقوبات الاقتصادية وإلغاء الحظر على المصرف المركزي وعلى سوقها النفطية والسماح لإيران بالعودة إلى النظام المالي العالمي بما يشمل كافة العمليات المصرفية وعودة الاستثمارات الخارجية المباشرة لتتدفق إلى

(١) ندوة: "اليمن بعد العاصفة"، **مرجع سابق**، ص٣.

إيران بما فيها استثمارات شركات النفط الأجنبيّة وشركات إنتاج السيارات، والتي ترغب في استعادة مكانتها في تطوير الصناعة الإيرانية - دعم احتياطي البنك المركزي البالغ حالياً نحو ٦٢ مليار دولار أمريكي، وكان يفوق (١٠٠) مليار دولار قبل العقوبات؛ ومن شأن ذلك أن يوفر الدعم والحماية للنقد الوطني واستعادة قيمته السابقة، حيث كان الدولار الأميركي يعادل (١٢) ألف ريال[١].

السعودية في مواجهة تحولات عاصفة

قبل عاصفة الحزم كانت السعودية تمر بمرحلة مفصلية من التحولات على المستوى الداخلي والإقليمي، هزت ركائز حكم آل سعود الثلاثة: الوهابية، النفط، أمريكا؛ فأمريكا باتت شبه منفصلة عن الشرق الأوسط؛ وهبوط سعر النفط الذي يوفّر معظم عائدات الحكومة السعودية و قصور النمط الاقتصادي القديم بات عاجزاً عن إعاشة شعب متكاثِر وعديم الإنتاجية؛ والتحالف مع الظلاميين يجلب تهديدات؛ كونهم يوفّرون للجهاديين سنداً فكرياً، ولأنهم باتوا يشكلون عقبة حتى أمام إصلاحات اجتماعية متواضعة لا بدّ من أن تكون جزءاً من أي محاولة لفطم البلاد عن النفط وبناء اقتصاد أكثر إنتاجية[٢].

حدث هذا في سياق مرحلة انتقالية لإعادة تشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، ووضع إقليمي مضطرب عقيب ثورات الربيع العربي، و تفكك دول إقليمية قوية مثل العراق وسوريا، وتراجع الدور المصري، وانسحاب قوات

(١) ميثاق مناحي، **التداعيات الاستراتيجية لاتفاق الإطار النووي بين طهران وواشنطن**، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥م؛ متوفر على الرابط:

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/index.php/info-icon

(٢) أمير شاب على عجلة من أمره، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٤٤٥). ٢٠١٦م، ص١٥٦؛ نقلاً عن مقابلة أجرتها الايكومنست مع محمد بن سلمان.

الاحتلال الأمريكية من العراق وأفغانستان، وتقارب إيراني - أمريكي وغربي أطلق يد إيران في المنطقة، وفراغ إقليمي تتسابق القوى الإقليمية على ملئه، وأخيراً التحول السياسي الذي حدث في اليمن بسقوط آخر أوراق السعودية، و تحول أنصار الله فاعلاً رئيساً، وسيطرتهم على صنعاء، ووصول طلائع اللجان الشعبية إلى مشارف باب المندب وعدن بعد هروب عبدربه منصور.

تحولات زلزالية رفعت درجة استشعار الخطر لدى الرياض لتتجاوز المؤشرات الحمراء، عبّرت عنها في شكل تحركات تصعيدية تسابق الزمان لمواجهة الوضع الإقليمي الذي أصبح يعمل لغير صالحها، ولعل أكثرها جرأة كانت عاصفة الحزم التي أقدمت عليها السعودية لإعادة التوازن الإقليمي المختل، وخلق إطار إقليمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي - كما تتصوره -، والحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي.

العلاقات الأمريكية السعودية

تتلبس السعودية مشاعر قلقة، من أن ثقة الغرب بالاعتماد عليها كحليف استراتيجي ووكيل حصري يمثل مصالح الغرب في المنطقة، قد اهتزت بعد الهزائم المتتالية لمشاريعها في المنطقة، في العراق ولبنان وسوريا واليمن، وتراجع نفوذها في مقابل ميل كفة التوازن الجيوسياسي لصالح تغلل النفوذ الإيراني، وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمية وتحوله من حاجز صد إلى منطقة وثب للنفوذ الإيراني.

منذ صعود (باراك أوباما) إلى السلطة في واشنطن العام ٢٠٠٩م، طرأ نوع من الفتور على التحالف السعودي - الأميركي، فالمملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج تعتقد أن الحليف الأمريكي أدار ظهره لهم، وتتهم إدارة أوباما بالأنانية وتجاهل مصالحهم والتنصل عن تعهدات الحماية الأمنية لدول لخليج بداية من (الربيع العربي) مروراً بالأزمة السورية، والانسحاب من العراق،

وصعود نجم أنصار الله الحوثيين في اليمن - الخصوم التاريخيين للمملكة - والانفراجة التي طرأت على العلاقة الإيرانية الغربية والأمريكية. وكان الاتفاق النووي بين إيران والغرب العام ٢٠١٥م دليلاً على التغير العميق والحاد في نظرة واشنطن إلى المنطقة، بحيث لم تعد طبيعة التحالف السعودي -الأميركي، ذلك الممتد منذ (اتفاقية كوينسي) في العام ١٩٤٥م خلال اللقاء الشهير الذي جمع الرئيس الأميركي الأسبق (أيزنهاور) مع الملك السعودي المؤسس عبد العزيز على ظهر البارجة (كوينسي) في البحيرات المرة المصرية، على حالها السابقة[١].

وعلى ما يبدو، لم يعد لدى الأمريكان رغبة في لعب دور الشرطي الإقليمي، ويفكرون جدياً نحو التحول إلى لعب دورٍ مساعد في المنطقة بدلاً من الدور القيادي والتدخل المباشر، بما يعني أن توكل مهمة فرض نفوذ الولايات المتحدة لقوى إقليمية ووكلاء محليين، وهذه الفكرة كانت من ضمن الأشياء التي طرحها الرئيس أوباما في مقابلته مع (توماس فريدمان) يقول: "الحوار الذي أريد القيام به مع الدول الخليجية يتضمن أولاً وقبل كل شيء الإجابة على سؤال كيف يمكن لهم بناء قدراتٍ دفاعية أفضل وأنا أرغب في رؤية كيفية الوصول لهذا التعاون بشكل رسميٍ أكثر مما هو الوضع عليه الآن. ويمكن أيضاً المساعدة في بناء إمكاناتهم بحيث يكونون أكثر ثقة بقدرتهم على حماية أنفسهم من العدوان الخارجي"[٢].

وأكثر ما يقلق السعودية أن تهيئ الأحداث لإعادة إحياء استراتيجية الركيزتين التوأمين التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون، ويستفزها فكرة أن تعود حليفاً من الدرجة الثانية، وتسعى حالياً بكل الوسائل

(١) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، (ترجمة: خيري الضامن)، بيروت، دار الفارابي،٢٠١١م، ص٣٩٦.

(2)http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0MX03K20150406

لتصحيح الاختلال ومنع تطور الأوضاع أكثر،[1] منها محاولة إعادة العلاقة إلى سابق دفئها، وإغراء الولايات المتحدة بالعدول عن استراتيجيتها الجديدة بتخفيف درجة الانخراط المباشر، وقد عبر الأمير السعودي محمد بن سلمان عن هذه الرغبة في مقابلته مع (الإيكونوميست) بقوله "على الولايات المتّحدة أن تدرك أنها الرقم واحد في العالم، وأنه لزام عليها التصرّف بموجب ذلك، وكلّما عجّلت أمريكا في العودة إلى المنطقة ولو بتدخل ميداني كان ذلك أفضل"[2].

وكرد فعلٍ على ما يعتقدونه خذلاناً أمريكياً ترتفع الأصوات الخليجية التي تنادي بضرورة تبني سياسات أكثر استقلالية، ومغادرة الاعتماد الكلي على المظلة الأمنية الأميركية، فهذا الخيار ساهم في إخراجهم من معادلة التوازنات الإقليمية وسهل لإيران أن تستفرد بالمعادلة، والتحول للذات الرئيسية الفاعلة ومغادرة مشاعر التهديد المستمر".[3]

عاصفة الحزم تعد من مصاديق هذه السياسة بعد أن فشلت جهود السعودية لحث الولايات المتحدة على التدخل المباشر بتوجيه ضربة عسكرية سواءً في سوريا أو في اليمن، فهي لم تعد راغبة بالتدخل المباشر، ولا تريد أن تقوم في هذه الفترة بالذات بعمل يفسد إتمام الاتفاق النهائي مع إيران؛ وفي ذات الوقت تريد طمأنة حلفائها التقليدين؛ فكانت هذه التسوية في سياق الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بتقاسم الأعباء وتوزيع الأدوار؛ بحيث يتحمل حلفاؤها مسؤوليتهم ولا ينتظرون أن تخوض أمريكا حروبهم مباشرة مع التزامها بتقديم

(١) ريفالا بهالا، المملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٤٤٥)، ٢٠١٦م، ص١٤٣.

(٢) أمير شاب على عجلة من أمره، مرجع سبق ذكره.

(٣) **ندوة: الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٥م، ص١١.

كافة التسهيلات اللوجستية والسياسية وتوفير الغطاء الدولي وصفقات السلاح.

وعن طبيعة الدور الأمريكي صرح عادل الجبير في مقابلة مع "cnn" الأمريكية عندما كان سفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية: بأن "السعودية ظلت تناقش مشكلة اليمن مع الولايات المتحدة لعدة أشهر، وأنهم على تنسيق وتشاور مستمر مع البيت الأبيض".

ومن جهة أخرى هي رسالة لاستعادة ثقة الغرب وإثبات أنها فاعل إقليمي، وأن ترتيب شؤون المنطقة لن يحسمها أي توافقات إقليمية تفتقد لإذن سعودي خليجي، وسنبيّن لماذا كانت اليمن المكان الأنسب للسعودية لتوجيه هذه الرسائل.

الموقف الخليجي والسعودي من اتفاق لوزان

الاتفاق النووي بين إيران والغرب، هو كما وصفه توماس فريدمان "زلزالاً جيوسياسياً" قد يعيد صياغة الشرق الأوسط وخارطة العلاقات والتوازنات الجيوسياسية. ومن المنظور السعودي يمثل تهديداً مباشراً لنفوذها الإقليمي الذي يتعرض بالأساس لتحديات إيرانية، مع توسع محيط دائرة نفوذها؛ إذ أصبحت تهددها في حدائقها الخلفية والأمامية، وتشكل حزاماً يخنق المملكة في العراق ولبنان وسوريا واليمن والبحرين، وفي هذا السياق جاء الاتفاق بما ينطوي عليه من تداعيات لجهة إطلاق يد إيران في المنطقة؛ يصف الأمير السعودي محمد بن سلمان الأوضاع بـ "السيّئة إلى حدّ أنها لا تكاد يمكن أن تصير أسوأ"[1]

(١) في مقابلته مع الايكومنست يدافع الأمير محمّد عن السياسة الخارجية التدخّلية التي تنتهجها بلاده وردّها المتصلّب على الإرهاب والفتن .وعندما سُئل عمّا إذا كانت أفعال المملكة تؤجّج التوتّرات الإقليمية، أجاب بأن: "الأوضاع سيّئة أصلاً إلى حدّ أنها لا تكاد يمكن أن تصير أسوأ"، وهو لا يتوقّع حرباً بكلّ تأكيد، "نحن نحاول بكل ما نستطيع تلافي مزيد من التصعيد"، يقول الأمير، لكنّ حاشيته لا ترى خياراً سوى إفشال محاولة إيران إقامة إمبراطورية فارسية جديدة (انظر: أمير شاب على عجلة من أمره، **مرجع سبق ذكره**، ص١٥٠)

المملكة العربية السعودية تشعر بأنها مقيدة إلى حدّ ما في كبح جماح السياسة الخارجية الإيرانية في قضيتين كبيرتين على الأقل؛ هما الاتفاق النووي الإيراني الغربي، والدور الإيراني في العراق، وقد حسمت القضية الأولى مؤخراً من دون مساهمة مباشرة من السعوديين؛ في حين يشكّل الدور الإيراني في المنطقة تحديًا أكبر في المستقبل القريب بعد ترحيب القوى الغربية بتدخل طهران في العراق، وقد يتعزّز دور إيران مع إعادة اندماجها مرَّةً أخرى في المجتمع الدولي.[1]

ويفتح شهية النظام الإيراني نحو مزيد من التغلغل والتدخل في شؤون الدول الخليجية والعربية، واستعادة دورها القديم -شرطي المنطقة- قبل الثورة، ويؤثر على نمط علاقة التحالف الأمريكي السعودي الذي كان قائماً على أساس أن السعودية حليفها الأوحد والأفضل.

يعتقد مراقبون أن الاتفاق أوقع دول الخليج في مأزق استراتيجي، أو كما يسميه البعض "الانكشاف الاستراتيجي" وأبان أنها غير جاهزة لأي مفاجأة تطرأ على العلاقات والتوازنات الإقليمية أو على تراجع أولويات أمريكا في الشرق الأوسط.

كان الرهان الخليجي قائمًا على استمرار حالة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية؛ وعلى هذا الأساس كانت تعتمد بشكل استراتيجي على الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة لحماية أمنها وتحقيق الردع والتوازن الإقليمي في مواجهة إيران.

لم تفلح جهود السعودية في ثني الولايات المتحدة والدول الخمس عن توقيع الاتفاق ولا في إشراط الاتفاق بالملفات الجيوسياسية الشائكة أو في فرض

(١) ألكسندر متركسي، **الحرب الأهلية في اليمن، صراع معقد وآفاق متباينة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥م. ص٦.

نفسها جزءاً من تلك المفاوضات مع إصرار إيران أن المحادثات يجب أن تكون نووية خالصة ورفضها لربطها بأي ملفات أخرى.

وكالة (رويترز) نقلت عن مصطفى العاني من مركز أبحاث الخليج في دبي؛ أنهم لا يعارضون المحادثات الإيرانية الأمريكية، لكن لدينا مخاوف ضخمة من أن الأمريكيين يمكن أن يقدموا تنازلات للإيرانيين من شأنها تقويض أمننا، ولن تكون مقبولة بالنسبة لنا - وعلى حده - يجب أن نكون جزءاً من تلك المفاوضات. لا نريد أي مفاجآت. نريد أن نكون شريكاً وأن تكون مصالحنا ممثلة.

المفاوضات وضعت إدارة أوباما أمام مهمتين عليها انجازهما في ذات الوقت؛ فمن جهة أوباما بحاجة لإنجاز الاتفاق مع إيران، وفي ذات الوقت طمأنة حلفائه في الخليج.

دافع (أوباما) في مقابلته التي أجراها معه الصحفي (توماس فريدمان) عن خيار إدارته هذا بأن نجاح إيران في تحقيق الاختراق التكنولوجي مع وجود الإجماع القومي عليه يلغي القوة العسكرية كخيار لوقف البرنامج، ويحاجج أنصار إدارته أن الاتفاق سيفتح آفاقاً جديدة في العلاقة مع طهران، ويبعث على التفاؤل بتغير سياسات إيران الإقليمية وتعزيز زعمائها المعتدلين وإعادة تأهيل ودمج إيران في المجتمع الدولي وغيرها من المعطيات التي يقرأ فيها فريق من الخبراء مؤشرات على ما يفترضونه نهاية عصر أمريكا في الشرق الأوسط.

يعتقد الخليجيون أنهم ارتكبوا خطأً جسيماً بترك العراق فريسة سهلة للنفوذ الإيراني "ربما كان ذلك نتيجة قناعة بأن واشنطن لن تسمح بوجود مثل هذا النفوذ في بلد عربي على حسابها وحساب حلفائها العرب".[1] ثم فوجئوا بأن

(١) خالد الدخيل، **السعودية والاتفاق النووي**، موقع صحيفة الحياة؛ متوفر على الرابط:
http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

للولايات المتحدة حسابات لا تتطابق بالضرورة مع حسابات الخليجيين؛ ومن ثم كانت المغامرة العسكرية التي تزعمتها السعودية ضد اليمن - أو واحد من محركاتها - لمنع تكرار هذا الخطأ.

ومن متابعة الجدل الخليجي المرافق للعاصفة يظهر هذا العدوان الصارخ على اليمن كتجلٍ للصراع السعودي الإيراني لإعادة التوازن الإقليمي المختل، وتوجيه رسالة واضحة: أن ترتيب شؤون المنطقة لن يحسمها أي توافقات تتجاهل السعودية والخليج ومصالحهم الاستراتيجية.

يقول الباحث والمحلل الخليجي (عبد العزيز الصقر) إنّ تحرك السعودية لوقف امتداد نفوذ إيران إلى حدودها الجنوبية عبر ميليشيا الحوثيين في اليمن جاء رغبة منها في تفادي الوقوع في الخطأ الاستراتيجي بترك العراق يقع تحت النفوذ الإيراني، فأفسحت المجال أمام إيران لمحاصرتها من حدودها الشمالية.[1]

وعن علاقة عاصفة الحزم بالاتفاق النووي يقول خالد الدخيل أن هناك شبه إجماع أن انطلاق عاصفة الحزم قبل أيام من إعلان الاتفاق النووي مع إيران كان خطوة استباقية محسوبة للإمساك بتداعيات هذا الاتفاق على الجزيرة والخليج.[2]

إعادة صياغة الدور

منذ صعود الملك سلمان اتخذ سياسات تبدو مغايرة للسياسات التقليدية لسابقيه، تتميز بالجرأة والمغامرة والتشدد والتدخل المباشر كما يعتقد بعض

(١) **ندوة: ازمة العلاقة الإيرانية – السعودية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/content/0bcccc1c-f14e-430e-9ba1- d82c45586c96

(٢) خالد الدخيل، **عاصفة الحزم والاتفاق النووي**، موقع صحيفة الحياة، متوفر على الرابط:

http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

المراقبين؛ وثمة من يعتقد أنها استمرار لسياسة سابقيه ولا تعبر عن تغييرات جذرية إنما تغيرت الاستجابة والأدوات لتغير التحديات والتهديدات؛ ويتفق على أن المملكة تتجه لإعادة صياغة دورها الإقليمي.

ومن التفاسير المعيارية لهذا النهج المُغامِر أنه ينبع من شعور الرياض بالإحباط إزاء ما تعتبره انسحاباً أميركياً من الشرق الأوسط، وخاصة تواطؤ واشنطن الضمني إزاء سلوك إيران العدواني بعد الاتفاق النووي.[1]

كما تكشف عن قلق حيال مستقبل الأسرة الحاكمة والتحدّيات والصراعات الداخلية على وراثة الحكم بين الجيل القديم والجيل الجديد من الأمراء.

الدولة السعودية ليست دولة بالمفهوم الحديث "تُشتهَر بتشديدها على السياسات الأسرية والقبلية أكثر مما تُشتهر بنضوجها المؤسّسي"[2]، فهي أقرب إلى أن تكون شكلاً من أشكال التضامنات العصبوية ما قبل الدولتية، وتقوم على التحالف "الكاثوليكي" بين أسرة آل سعود ومتعهدي المذهب الوهابي، واستفراده بتملك أدوات القهر المادية والمعنوية، ولا زال هذا التحالف هو المعرف للوحدة السياسية للدولة السعودية.

في مثل هذا النظام تعلب القيادة دوراً جوهرياً في تشكيل وصياغة توجهات السياسة الداخلية والخارجية وتحديد أولوياته؛ ويده مطلقة في اختيار الطاقم الإداري والسياسي المعاون.

بدأ العاهل السعودي الجديد ولايته بإصدار العديد من الأوامر الملكية حملت تغييرات كثيفة في بنية السلطة، وُصفت بأنها ربما تكون الأكبر في تاريخ

(١) فريدريك ويري، **الدور الدولي المتغير للمملكة العربية السعودية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ٢٠١٦م؛ متوفر على الرابط: http://carnegie-mec.org/2016/04/18/ar-pub-63414

(٢) ريفالا بهالا، لمملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية. **مرجع سابق**، ص١٤١.

المملكة؛ ليس فقط في الحكومة ولكن في العديد من المناصب المفصلية بداخل المملكة، وفتحت الباب للجيل الثاني - الأمراء من أحفاد الملك المؤسس - فأطاح بولي العهد مقرن بن عبد العزيز وعين بدلاً عنه محمد بن نايف، وتم تعيين ابنه محمد بن سلمان ولياً لولي العهد.

استهدفت قرارات الملك سلمان التمهيد لابنه محمد، وتصفية مراكز النفوذ التي بناها الملك عبد الله لتهيئة الطريق لابنه متعب للوصول للملك، فأعفى الأمير مشعل بن عبد الله من إمارة مكة، وأعفى الأمير تركي بن عبد الله من إمارة الرياض، وأقال ستة وزراء ممن عينهم الملك عبد الله قبل وفاته بشهر، وأعفى خالد التويجري رئيس الديوان الملكي السعودي - المثير للجدل داخل الأسرة الحاكمة وصاحب التأثير الكبير على الملك عبد الله-، ورؤيته الإصلاحية والتحديثية.

أهم ملامح السياسية الجديدة لسلمان هي الاتجاه لقيادة الإقليم؛ فبعد الفراغ الذي خلفه تراجع دور العواصم التقليدية لقيادة النظام العربي (القاهرة، بغداد. سوريا) نتيجة للأوضاع الخاصة التي تمر بها هذه البلدان وملابسات أخرى، تتطلع السعودية لتزعم الإقليم وقيادة العمل العربي رغم أنها ليس لها المجد التاريخي للدول السابقة وتعتمد بدرجة أساسية على رصيدها المالي لشراء تحالفات سياسية وعسكرية.

الكاتب السعودي تركي الدخيل يفسر هذا التطلع أن السعودية هي القوة الوحيدة المؤهلة لمواجهة إيران، في ظل غياب أدنى مؤشر على تحرك عربي لمواجهة هذه الحالة الشاذة والخطيرة. والأكثر إثارة للدهشة أن بعض العرب، لاسيما بعض من ينتمي لـ (التيار القومي العربي)، بات فجأة يتفهم الدور الإيراني انطلاقاً مما يسمى توازنات القوة والمصلحة. مصر تحاذر الاصطدام مع إيران، ومرتبكة أمام الوضع في سورية. الأردن محشورة بين إسرائيل وسورية

والعراق. والمغرب العربي يبدو بعيداً عمّا يحدث في المشرق.[١]

وفي سبيل المواجهة مع إيران وإمالة كفة الميزان لصالحها اتجهت المملكة لتأسيس تحالف سني يعيد للسياسية الخارجية بعدها الأيديولوجي على أساس صياغة جديدة للقومية العربية بتحويلها إلى قومية سنية[٢] تتعاطى مع السنة على مستوى المنطقة "أمة لا مذهباً"، وقد نشطت المملكة على عهد سلمان لتقريب دول مثل مصر وتركيا وباكستان، واستخدام هباتها المالية في شراء تحالفات مع لاعبين صغار يمكن استغلالهم مثل السودان وإريتريا. وكلّما زاد عدد الحلفاء الذين تجمعهم المملكة، زادت قدرتها على المحافظة على مواردها واشتدّت مطالبتها واشنطن بمزيد من الاهتمام.[٣]

محمد بن سلمان: صناعة بطل قومي

أثار تنصيب محمد بن سلمان ولياً لولي العهد جدلاً كبيراً داخل الأسرة الحاكمة، ومعارضة من قبل أبناء عبد العزيز الذين يعتقدون أنه تجاوزهم بدون حق، وتجاوز أعراف ما يسمى "هيئة البيعة".

ويعتقد على نحو واسع أن محمد بن سلمان هو صاحب التأثير الكبير على

(١) انظر: خالد الدخيل، **السعودية والاتفاق النووي**، موقع صحيفة الحياة؛ متوفر على الرابط:
http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel

(٢) يتجلى الفرق بين القومية العربية وبين القومية السنية للمملكة أن الأولى تمثل رابطة شعورية وموضوعية توحيدية تقوم على وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والمصير، كانت تطمح إلى تكوين تكتل سياسي يتجاوز عوائق سايكس بيكو وتحقيق تحالف موضوعي لمواجهة الأخطار التي تواجه الأمة العربية، وفي القلب منها الصراع مع الكيان الصهيوني والإمبريالية الغربية. في حين القومية الجديدة بقيادة المملكة عبارة عن تحالفات تتعاطى مع السنة على مستوى المنطقة "أمة "لا مذهباً، ويتبنى خطاباً يشتغل على الفرز العمودي للأمة وتقويض كل السرديات الجامعة الوطنية والقومية والإسلامية. كما تنزاح في هذا الخطاب مركزية اسرائيل وتتحول معادلة الصراع العربي – الاسرائيلي في خطاب القومية العربية إلى صراع سني – شيعي، واحلال الخطر الإيراني محل الخطر = الصهيوني، و"المحتل" الذي يغتصب الأرض لم يعد الكيان الصهيوني بل الآخر المختلف طائفياً – كالمحتلين الحوثيين الذين تتهمهم باحتلال اليمن وأعلنت عاصفة الحزم لتحرير اليمن من الاحتلال الحوثي (الباحث).

(٣) ريفالا بهالا، لمملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤١.

أبيه الملك التسعيني، بل يعتقد أنه الملك الفعلي الذي يدير البلد منذ صعود أبيه إلى الملك بحسب الإيكونيميست إن بن سلمان يتصرف كما لو أنه الملك الفعلي، يتحدّث مستخدماً صيغة المتكلّم كما لو أنه الملك، مع أنه الثاني في سلّم وراثة الحكم. فطوال خمس ساعات لم يرِد اسم الملك سلمان سوى مرّة، بينما لم يرد اسم ابن عمّه وليّ العهد الأمير محمّد بن نايف أصلاً، مع أنه مكلَّف بالأمن الداخلي وربما ينتظر بفارغ الصبر[1].

استغل محمد بن سلمان قربه من أبيه لتجميع أهم مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية بيده، ومراكمة سلطات استثنائية فهو إضافة إلى موقعه ولي ولي العهد يشغل منصب وزير الدفاع، ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ورئيس مجلس إدارة أرامكو، وظل رئيس الديوان الملكي إلى أن تم تعيين أحد المقربين منه.

يعتبر محمد بن سلمان عراب عاصفة الحزم؛ وقد استغلها لحسم الجدل حول صعوده السريع ولإطلاق موجة من الشعور الوطني داخل السعودية تقدمه في صورة البطل القومي وتصوره نسخة أخرى من الملك المؤسس، ومن جهة ثالثة لفت أنظار الدوائر الغربية والأمريكية إلى الأمير الصاعد بقوة، والرجل الجريء القادر على مواجهة المخاطر التي تعصف بالمنطقة.

سقوط صنعاء والأسئلة المقلقة

سقوط صنعاء بيد أنصار الله كان بمثابة تصفية للنفوذ السعودي في اليمن، فآل الأحمر قيادات مستهلكة وغير مرغوبة لمعظم اليمنيين؛ فوق أنهم فقدوا أهم مرتكزات نفوذهم في الهضبة الشمالية - مصدر الشرور بالنسبة لنظام الرياض -، والجنرال العجوز (علي محسن الأحمر) خسر جنوده وبدد قواته في حروب صعدة وما تلاها من حروب، وفقد آخر قلاعه العسكرية

(١) أمير شاب على عجلة من أمره، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥١.

(الفرقة الأولى مدرع) التي كانت تجثم على صدر العاصمة صنعاء وتحصي أنفاسها ، وأصبح كأسدٍ منزوع المخالب والأسنان؛ كل هذا في وقت أصبح عليهم أن يلعبوا في ساحة لم تعد كما كانت ساحة مغلقة عليهم بعد أن احتلها منافسون شرسون و أشداء.

حزب الإصلاح حليف ثقيل الوطأة وغير مأمون الجانب وقِبلته منذ ٢٠١١م نحو قطر وتركيا. كما أنه خسر أهم عوامل قوته: القبلية والعسكرية ، ويمكن أن يكون فاعلاً من فاعلين، في بعض مناطق الوسط لكنه لن يكون قادراً على المنافسة على الهضبة الشمالية وغير مرحب به في الجنوب، الحراك الجنوبي منقسم على ذاته وتتناقض أجندته مع أجندة الرياض.

السعودية تائهة وحائرة جداً في الإمساك بخيوط اللعبة من جديد ، وتستحضر تجربة العراق الكارثية عليها ، وتخشي في ظل خرائط التوازنات التي فرضتها ثورة ٢١ سبتمبر من تكرار تجربة العراق في اليمن، لاسيما وأنه تزامن مع سياقات إقليمية ودولية مقلقة للرياض.

غير الخصومة التاريخية؛ ترى الرياض أن التمكين السياسي لـ (أنصار الله) ونجاحهم في اليمن يلهم المجموعات الشيعية في السعودية ويحفزهم على مقاومة التمييز والتهميش الذي يمارسه عليهم النظام، كما تنظر لـ (أنصار الله) جماعة مسلحة على حدودها الجنوبية تربطها علاقة قوية بإيران، وتمكينهم يعني تمكين إيران من التحكم في ثلاثة مخانق مائية تتحكم في تجارة النفط: باب المندب، ومضيق هرمز، وقناة السويس، وتعتقد أن سيطرة أنصار الله على صنعاء جاءت بدفع إيراني، ويبنون مقاربتهم هذه على أساس أنها ردة فعل من إيران على الإنهاك الذي تسببت فيه الرياض - من وجهة نظر إيرانية - لإيران في سوريا وتخفيضها أسعار النفط؛ فكان الرد الإيراني بتوجيه ضربه لهم في اليمن حيث خاصرتهم الرخوة.

يعبر الأمير السعودي (عبد الله بن فيصل) عن المخاوف السعودية بقوله: عندما سقطت العاصمة في يد الحوثيين في ديسمبر ٢٠١٤م، تضاعفت الرحلات الجوية بين طهران وصنعاء أربع مرات بين ليلة وضحاها، وبعضها كان يحمل الأسلحة والمستشارين العسكريين لدعم الحوثيين. وبتقدمهم أكثر باتجاه الجنوب في ٢٠١٥م، كان الحوثيون قد وصلوا إلى أبواب مدينة عدن آخر المعاقل الباقية للحكومة الشرعية في اليمن، حيث كانت كثير من السفارات والمؤسسات الحكومية قد انتقلت إليها بعد سقوط صنعاء، فكان يجب القيام بعملٍ ما.

ويضيف ... هناك حدود مشتركة بين السعودية واليمن بطول ١٠٠٠ ميل تقريباً. أصبحت الأحداث في اليمن تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي السعودي. كان البلد الجار قد أصبح تقريباً بشكل كامل تحت سيطرة ميليشيات مدعومة وخاضعة لنفوذ إيران، البلد المعروف عالمياً بدعمه للإرهاب. هذه الميليشيات المسلحة على الحدود أصبحت تسيطر على صواريخ باليستية وقوى جوية.[١]

المخاوف السعودية مخاوف متضخمة ومبالغ فيها، وقعت فيها ضحية لسيل المعلومات التي يقدمها خصوم أنصار الله السياسيون في اليمن، عزز منها الخطاب الإعلامي لإيران الذي كان يتعمد بعث رسائل توحي أن ما يحدث في اليمن من تدبيره وإيهام السعودية من خلال تصريحات مسؤولين رفيعي المستوى أنهم من يديرون الأوضاع في اليمن.

السيد عبد الملك الحوثي في مقابلته المنشورة في هذا العدد من المجلة[٢]

(١) عبد الله بن فيصل بن تركي، **لماذا ذهبنا نحن السعوديون إلى اليمن؟**؛ متوفر على الرابط:
https://www.alkhabarnow.net/news/219962/2016/03/29

(٢) انظر الحوار الذي أجراه الباحث مع السيد ضمن هذا العدد، ص ١٩٥.

ينفي أي سياقات عدائية تجاه الجيران؛ فاليمن كما يقول: "لم يكن في وضعية عداء ونزاع مع محيطه، والواقع الذي يعيشه البلد ما قبل العدوان لم يكن بحدّ ذاته يشكل أيّ تهديد لمحيطه العربي والإسلامي ولا على المستوى الدولي، فالجميع في البلد كانوا منشغلين جداً بحلّ المشاكل الداخلية الكبيرة وفي مقدمتها المسألة السياسية".

وأشار إلى أنهم كانوا حريصين أن يواكب التحرك الشعبي والتصعيد الثوري تأكيد لدول الجوار ولكل محيطنا من العرب والمسلمين أنّ تحرّك الشعب اليمني هو في حدود مطالبته بحقوقه المشروعة، واستعادة قراره وفرض حريته وليس بهدف استهداف دول الجوار.

وأضاف: "لقد أكّدنا مراراً وتكراراً أننا لسنا امتداداً لأي أجندة لصالح أيّ طرف ضد طرف آخر في محيطنا العربي والإسلامي، وأن تحرّكنا ينطلق من مبادئ واضحة أصيلة، وأن مطالب شعبنا مطالب واقعية ومظلوميته ومعاناته واضحة وليست المسألة مسألة أجندة لصالح الخارج لا إيران ولا غيرها".[1]

يذكر أنه قبل وفاة الملك السعودي (عبدالله بن عبدالعزيز) كان هناك وفد من أنصار الله يزور السعودية بهدف مناقشة المخاوف بين الطرفين واقتراح المعالجات المناسبة وكان الاتفاق أن يستمر التواصل المباشر لحل أي اشكال أو توتر ينشأ والحيلولة دون وصول الأمر إلى مرحلة التصعيد، غير أن موت الملك عبدالله، وصعود الملك الجديد وسياسته التصعيدية أحبط الخطوة، وأوقف أي تواصلات مباشرة وفتح مسامعه للتقارير والمعلومات التي يقدمها خصوم أنصار الله، وعلى ما يبدو أن قرار الحرب كان قد اتخذ سلفاً، ويجري البحث عن إخراج مناسب وكان هروب هادي إلى عدن الفرصة التي انتهزتها السعودية لشن حربها العدوانية.

(١) المرجع السابق.

عاصفة الحزم: الانتقام السعودي من اليمن

يتفق معظم المحللين على أن العملية العسكرية ضد اليمن تؤشر على تحول كبيرمن جانب السعودية التي فضلت استخدام الدبلوماسية والمال والدين والنفط والحماية الغربية لحماية مصالحها ونفوذها على منطقة الخليج والتحول صوب سياسة خارجية أكثر قوة، والتركيز على "توازنات القوة" بدلاً عن التركيز على "توازنات المصالح" وتوظيف القوة والتدخل العسكري كما حصل في اليمن.

والسبب في اختيارها اليمن غير كونها تنظر إليها الخاصرة الرخوة التي يثير الاقتراب منه حساسية الرياض، أنها لا تجرؤ على الدخول في مواجهة مع إيران وفشلت في إقناع أمريكا بتوجيه ضربة عسكرية لإيران أو سوريا ومحاذير كثيرة تمنعها من التدخل العسكري المباشر في سوريا، وتعتقد أن ظروف البيئة الداخلية اليمنية تسهل لهم تدخل خاطف يزيح أنصار الله وما يسمونه الجيش العائلي التابع لصالح مستغلة هشاشة مؤسسات الدولة وانقسام الجيش والانقسام السياسي والشعبي الحاد وإفلات هادي وتمكنه من الهروب إلى عدن، إضافة لوجود طبقة سياسية انتهازية لا تتحرج من العبث بالشأن العام وما يتصل به من حقوق تحفظ سيادة الوطن وتفتقر إلى استشعار المسؤولية الأخلاقية والوطنية.

من جهة أخرى البيئة الدولية والإقليمية لن تشكل عائقاً أمامها، وستوفر الغطاء الدولي اللازم؛ فالدول الغربية تنظر لليمن منطقة نفوذ حيوية للسعودية وتربط مصيره بيد الرياض، والمال السعودي والخليجي سيلعب دوراً في شراء صمت المجتمع الدولي الذي يتصرف بعقلية التاجر، والأمم المتحدة من السهل لي ذراعها، وتنتهج سياسة شبه موحدة في التعامل مع أزمات الشرق الأوسط تقوم على التعامل الرخو ودائرة مفرغة من اللقاءات بلا أجندة أو سقف زمني محدد

أو ملزم لجميع الأطراف.

الصين وروسيا كذلك ليس من المتوقع أن تتخذ مواقف متصلبة ضد أي ضربة عسكرية فحجم الاستثمار الصيني في اليمن لا يقارن بالإغراءات التي تمتلكها السوق الخليجية، وتعتمد الصين على السعودية لتأمين الجزء الأكبر من احتياجاتها النفطية، أما روسيا وإن كانت اليمن سوقًا خصبة لمبيعات أسلحتها؛ إلا أن الوضع في سوريا يحتل أهمية مضاعفة مقارنة باليمن لارتباط الأولى بأهم الملفات التي تتناغم مع الطموحات الروسية في الشرق الأوسط.

وقد اتخذت عملياتها العسكرية طابع الانتقام الشامل خارج أي منطق عسكري بقصد معاقبة اليمنيين وإلحاق أكبر ضرر باليمن وممارسة سياسية كي الوعي اليمني بالإفراط الجنوني في استعمال القوة وإنزال أقصى عقوبة عليه لكسر إرادة اليمنيين وإرغامهم على مطاوعة الإرادة السامية لملوك الرياض ..

وكذلك إغراق اليمن بالعناصر الإرهابية لداعش والقاعدة وتمكينهم من المال والسلاح، والتدمير الشامل للبنى التحتية لإنهاك اليمن سياسياً وخلق صعوبات اقتصادية واجتماعية مستديمة تمكنها من استغلالها في المستقبل لخنق اليمن وابتزاز أي نظام سياسي يمني قادم.

خاتمة:

أعلنت السعودية أن هدف عاصفة الحزم هو إزاحة أنصار الله من المشهد السياسي وإبعادهم خارج المعادلة السياسية وإعادة عبدربه منصور وحكومته، غير أن "التعبئة العسكرية - كما يقول مايكل نايتس في مقاله الآنف - لتسع دول أخرى ذات أغلبية مسلمة يشير إلى الهدف الاستراتيجي الأوسع للحملة" وأن الشرعية ما هي إلا قنطرة تقنطرتها العاصفة لتحقيق أهداف أوسع وأشمل تتجاوز استعادة نفوذها في اليمن لاستعادة التوازن الإقليمي المختل لصالح إيران

التي -بحسب تصور الرياض- باتت تلعب في حدائقها الخلفية والأمامية، ومحاولة التأثير على سير المفاوضات النووية الإيرانية ،واستعادة ثقة الغرب واستعراض كفاءتهم في الحرب، وتزعم تحالفات إقليمية لمواجهة إيران وحلفائها كمؤهلات للاستمرار كحلفاء جيدين ووكلاء حصريين لمصالح الغرب الرأسمالي و إقناعه بالابتعاد عن إيران، ومحاولة إقناع الولايات المتحدة بالتعجيل إلى العودة إلى المنطقة ولو بتدخل ميداني على حد تعبير محمد بن سلمان آل سعود.

يتفق النظامان السعودي والأمريكي على الانزعاج مما يتصورونه توسعاً منسقاً للنفوذ الإيراني في الإقليم عبر من يصفونهم وكلاء محليين لإيران ويعتبر اليمن بلداً مهماً لكلا النظامين؛ كونه يشرف على أهم الممرات المائية، ولا يخفيان قلقهما من ترسانة الصواريخ الباليستية التي يمتلكها، ورغبتهما في التخلص منها، ويختلفان في كيفية مواجهة إيران وحلفائها؛ فأمريكا لم تعد ترغب في التدخل المباشر كما يتمنى الخليجيون سواء في إيران أو سوريا أو اليمن، و في إطار توزيع الأعباء والأدوار ترى أن على حلفائها الخليجين أن يضطلعوا بالمواجهة التنفيذية المباشرة وتتولى هي دور المرشد الأعلى؛ لكن في ذات الوقت يهمها إنجاز الاتفاق مع إيران. وفي سوريا قد يصطدمون بروسيا والصين فكانت اليمن هي المكان المناسب وفق تقديرات دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

الحرب في اليمن: هل من نهاية تلوح في الأفق

تقرير عن ندوة مؤسسة كارنيغي

١٣ ديسمبر ٢٠١٦

أقامت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ندوة بعنوان: "الحرب في اليمن، هل من نهاية تلوح في الأفق"، قدمها فريدريك ووري، مساعد أول في برنامج الشرق الأوسط التابع لمنحة كارنيغي للسلام في العالم، وكان الحاضر الأبرز فيها هي السفيرة باربرا بودين، التي تعتبر واحدة من أكثر الممارسين الفاعلين للسياسة الأمريكية في اليمن وسفيرة سابقة للولايات المتحدة في اليمن، وتشغل حالياً منصب مديرة معهد الدراسات الدبلوماسية في جامعة جورج تاون. ولأهمية المقابلة قام المركز باستعراض أهم ما جاء فيها على لسان السفيرة باربرا بودين.

الحرب المنسية

استهلت السفيرة الندوة بالحديث عن الحرب اليمنية المنسية؛ وعللت كونها كذلك بعدم الاهتمام بها في الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب عدة، منها انشغال الرأي العام الأمريكي بالانتخابات، وطغيان الصراع في سوريا والعراق والذي استحوذ على كثير من الاهتمام، من جهة أخرى أكدت السفيرة على أهمية "إدارة اهتمام وتفكير مناسبين وسياسة مناسبة بأكثر من أزمة في وقت واحد" ما يعني ضرورة تخصيص هامش من الاهتمام بالحرب اليمنية.

عند حديثها عن الجانب الطائفي في هذه الحرب، اكدت السفيرة أن البعد الطائفي مبالغ فيه، رغم محاولة النفخ والتضخيم للعنصر الطائفي والذي أدى إلى حرف وتشويه واقع ما يجري

أسباب التدخل السعودي في اليمن

في سياق شرحها لأسباب الحرب السعودية على اليمن أشارت السفيرة إلى خلفية مهمة وهي نظرة السعوديين إلى اليمن كقضية داخلية بالنسبة لهم، وأنه لم يكن أبداً أمراً يتعلق بالسياسة الخارجية لديهم!

وأضافت أن لدى السعوديين جنون الشك من كل شيء يمني، والذي يفسرونه تهديداً وجودياً لهم، وضمن هذا السياق تطرقت السفيرة إلى الأسباب التي دفعت السعودية إلى التدخل العسكري في اليمن وهي كما يلي:

١. سعي السعودية التاريخي لجعل اليمن غير مستقر وغارق في الفوضى والاضطرابات على الدوام بناءً على القاعدة المتبعة لديهم وهي: "يجب أن يبقى اليمن قوياً بما يكفي ألا يكون تهديداً، وضعيفاً بما يكفي لئلا يكون تهديداً".
٢. التنافس بين محمد بن سلمان ومحمد بن نايف، ومحاولة بن سلمان لإثبات نفسه واعادة الاعتبار الاقليمي للسعودية وخضوع قضية الصراع في اليمن لهذا الاعتبار.
٣. مشكلة الحدود وحاجة السعودية إلى إزالة الخطر الإيراني عن حدودها الجنوبية المتمثل بالحوثيين.
٤. سيطرة الحوثيين على معظم أنحاء اليمن من صعدة إلى عدن.
٥. اعتقادهم أن بإمكانهم الذهاب بأكثر الأسلحة الجوية تطوراً في المحيط العربي ضد أكثر الدول فقراً، وخلال أسبوعين من الاهتزازات - فالحوثيون ليسوا إلا بعض أفراد - سينهارون وتعود حكومة هادي وكل شيء سيكون على ما يرام في اليمن وأيضاً في المملكة.

الدور الأمريكي في الحرب

لم تكن السفيرة متساهلة أبداً عند الحديث عن الدور الأمريكي في هذه

الحرب، فقد أكدت أن واشنطن متورطة، وطرف في الصراع منذ اليوم الأول وإنما في الآونة الأخيرة أصبح علنياً، وحددت تلك المشاركة في التالي:

١. المساعدة والدفع باستصدار القرار الأممي ٢٢١٦، والذي وصفته بغير العقلاني؛ حيث يطلب من الحوثيين تسليم الأسلحة والانسحاب من المدن كشرط مسبق لأي مفاوضات، أي الاستسلام قبل بدء أي مفاوضات!
٢. الدعم السياسي والدبلوماسي والإعلامي والعسكري للسعودية وكل أطراف التحالف.
٣. تسليح السعودية على مستوى عالٍ.
٤. مشاركة ضباط أمريكيين في القيادة الجوية السعودية.
٥. تزويد الطائرات السعودية بالوقود، وهو ما يعتبر تورطاً مباشراً.

من جهة أخرى تري السفيرة أن واشنطن تقوم بدور آخر مناقض وهو الوساطة والسعي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار أو الهدنة، فيما لم تجزم في أي الجانبين سيحقق الأمريكيون نجاحاً.

وعن أسباب هذا الدعم الأمريكي للسعودية ترى السفيرة أن ذلك يعود للصفقة النووية الإيرانية، فإدارة أوباما ترى أنه من المبدئي دعم السعودية كضمان لنجاح الصفقة، وهو ما شدد عليه أوباما من ضرورة دعم أمريكا لأمن السعودية حال إعلان الصفقة.

الجنوب إلى أين؟

في معرض ردها على سؤال هل اليمن تمضي نحو الانقسام شمالاً وجنوباً؟ أجابت السفيرة أنه باعتقادها الشخصي أنه لن يكون هناك انفصال، لأن الصراع في الأساس صراع سلطة، صراع من يحكم البلاد؛ لكنها ترى أن **الانقسام** ممكن، وإحدى المعضلات هي أين سيكون الخط الفاصل؟ لأن حدود ما قبل ١٩٩٠ مصطنعة وزائفة، وأضافت إذا نظرت إلى القضايا الطائفية

فمعظم الشوافع يعيشون في الجزء الشمالي من الخط، والجنوب عبارة عن خليط مركب في مستعمرة بريطانية في سلطنات القرن التاسع عشر، وإذا بدأت بالتقسيم شمالاً وجنوباً فماذا سيحدث لحضرموت؟

وأضافت إن نقاش الأقاليم في نهاية الحوار الوطني كان فكرة صعبة، وكانت إحدى المشاكل هي صعوبة تحديد هذا التقسيم؛ وإذا ما جرى ذلك التقسيم فسينتهي بمجموعة دويلات فاشلة، ما سيجعل حالة الكثير من اليمنيين أكثر سوءاً.

بينما أكدت أن السعودية لم تكن مرتاحة أبداً للوحدة، وأن قيام دويلات أو أقاليم هشة يناسبها أكثر، وأشارت إلى إحدى المفارقات وهي أنه كان التوقع دائماً إن تقسمت البلاد فإن الحكومة التقليدية المركزية الشرعية ستكون في صنعاء، وما انقسم سيرتكز على عدن؛ لكن ما تبدو عليه الأمور اليوم هو إن انقسمت البلاد سينتهي الأمر بالحوثيين في صنعاء وهادي وحكومته في عدن عكس ما توقع الجميع.

الحوثيون من هم؟ وما علاقتهم بإيران؟

أجابت السفيرة عند السؤال عمن هم الحوثيون؟ وماذا يريدون؟ ومن يقف وراءهم؟ بقولها "الحوثيون كما يسميهم زملائي الأكاديميون (مجموعة عشائرية تخيلية)، بمعنى آخر ليسوا قبيلة أو جماعة عرقية أو ثقافية أو جماعة دينية. المعنى الشائع لهذا المصطلح هو (مجموعة من الرجال) تجمعهم رؤية ما الذي يريدون عمله؛ لكن ليس لديهم أي أيديلوجية، ليسوا متطرفين دينيين، لا يمكنك بسهولة أن تضعهم في طيف سياسي معين.

ببساطة لم يعجبهم أداء الحكومة، وقد كانوا جزءاً من ميدان التغيير السياسي، وكانوا أيضاً جزءاً من الحوار الوطني. طالبوا بحكومة تكنوقراطية (ذات كفاءات). وكانوا ضمن خطة شراكة وطنية. ربما كان

هناك شكوك في الجانبين لكن كان هناك خطة ما، وكان هناك حالة من الهشاشة وعدم الاكتمال؛ لكن ربما قد يكون هناك توافق ولسوء الحظ انهار في يناير".

وعن علاقتهم بإيران أكدت السفيرة أن الحوثيين ليسوا صناعة إيرانية ولا دمى تحركها إيران، بل تتمتع بهوية يمنية مميزة.

ومن جهة الدعم العسكري المزعوم فهي لا ترى أدلة قاطعة على ذلك؛ بل إن وجد فهو ضئيل جداً ولا يرقى إلى متطلبات الحوثيين من توفير دفاعات جوية متطورة تحقق نوعاً من التوازن في الميدان العسكري، وما يحصل إنما هو مجموعة من التحالفات المتناقضة التي قد لا تعقل في الجانبين في هذه الحرب الدائرة في اليمن.

كيف يمكن الضغط لوقف الحرب؟

تطرقت السفيرة في هذه الندوة إلى عدة عوامل يمكن توظيفها للضغط في سبيل إيقاف الحرب وتتخلص فيما يلي:

١. مراجعة الدعم الأمريكي للسعودية خاصة بعد جريمة القاعة الكبرى.
٢. استغلال التيار المناهض للسعودية في الكونغرس.
٣. الاستفادة من الوضع الدولي للسعودية والذي تضرر كثيراً بعد الجرائم بحق المدنيين.
٤. اقناع السعودية بتفهم الوضع ومحاولة طمأنتها من الشك الجنوني حول اليمن خاصة فيما يتعلق بالحدود الجنوبية.
٥. إشراك الحوثيين في السلطة.
٦. ضرورة تخلي السعودية عن نظرتها لما يجب أن يكون عليه اليمن حتى لا يكون تهديداً عليها.

- كما تطرقت السفيرة إلى عدة جوانب تتعلق بمستقبل اليمن بعد أي اتفاق

لوقف إطلاق النار، فقد حذرت السفيرة من عامل مجهول في أي اتفاق وهو ما سيكون عليه وضع الرئيس السابق علي عبد الله صالح والذي وصفته بالسياسي الذكي جداً، وحذرت من عودته إلى الساحة، فيما رجحت أنه لن يقبل النفي ضمن أي اتفاق ما يعني أن بقاءه في اليمن سيكون مشكلة.

كما دعت السفيرة إلى تقديم جسر جوي إلى صنعاء للمساعدة في معالجة القضية الإنسانية والتي ازدادت سوءاً بعد قرار نقل البنك المركزي الذي أعاق كثيراً من عمليات المساعدة والإغاثة، ولكنها لم تحدد من سيقوم بهذه الإغاثة أو من يقوم بتوفير المليارات التي قدرها البنك الدولي بمائة مليار عن العام الماضي فقط.

*الندوة متوفرة على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=h٠PoBٷxjN_c

الإعلام الوطني وتجربة ألف يوم من الثبات والتضحيات في مواجهة حرب غير متكافئة

٢٢ ديسمبر ٢٠١٧

عبدالله علي صبري
رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين

مقدمة:

شكلت المؤسسات الإعلامية الوطنية خط الدفاع الأول في مواجهة العدوان السعودي الأمريكي الغاشم على بلادنا، وفي التصدي للحرب التضليلية والنفسية التي رافقتها. وتمكن الإعلام الوطني برغم محدوديه وسائله وإمكاناته، من قلب الصورة التي قدمها إعلام العدو، وبدل التضليل والفبركات التي طبعت أداء مختلف وسائل إعلام العدوان ومرتزقته، كان الإعلام الوطني يعمل على نقل الحقيقة من الواقع، متسلحاً بصدق الكلمة، ومستفيداً من جرائم العدوان المتوالية بحق اليمنيين، فنقلها موثقة بالصوت والصورة، والمشاهد المؤلمة، الموشحة بالبأس والثبات، وبدموع الثكالى في بعض الحالات.

ولذا لا نستغرب أن العدوان قد فاقم من استهدافه للمؤسسات الإعلامية الوطنية، فاعتدى على عدد منها بالضربات الجوية وعمد إلى حظر واستنساخ بعض القنوات الفضائية، وهدد وتوعد من يساند ما يسميه بـ "تحالف الحوثي-صالح"!

في هذه الورقة يسلط الكاتب الضوء على أجندة وإمكانات وسائل إعلام

العدوان، سعودياً، وعربياً، وغربياً، وكيف واجه الإعلام الوطني مختلف التحديات، على مدى ألف يوم من الحرب والحصار والتضليل.

أولاً / أجندة ونفوذ الإعلام السعودي عربياً ودولياً:

من المعروف أن السعودية اعتمدت لعقود طويلة سياسة التدخل غير المباشر في شؤون الدول، واستثمار ثروتها الكبيرة في شراء الذمم والولاءات، ولم تلجأ لتغيير هذه الطريقة إلا حين وجدت نفسها تتعرض لرياح الحراك الشعبي العربي في ٢٠١١، ثم تظافرت عوامل ومتغيرات أخرى دفعت السعودية إلى التدخل العسكري والعدوان على اليمن في ٢٠١٥ مع وصول سلمان ونجله محمد إلى سدة الحكم. وتوازت أهداف الحرب على اليمن مع أهداف داخلية، فقد اضطلع الإعلام الممول سعودياً ولا يزال بمسؤولية تهيئة الرأي العام الداخلي للقبول بنجل سلمان ملكاً للسعودية خلفاً لوالده.

في هذا الاتجاه تحركت الماكنة الإعلامية الممولة سعودياً، ودفعت نحو التهليل للحرب وسياسة الحزم. وفي الأيام الأولى لانطلاق ما يسمى بعاصفة الحزم سجل "تويتر" ثلاثة مليون تغريدة تدعم الحرب على اليمن!!!

ولخدمة الهدف الخاص، قدم الإعلام السعودي ولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان، على أنه القائد الفعلي والقوي للجيش، بالإضافة إلى كونه رجل الاقتصاد، ونصير أحلام الشباب، والرؤى التحديثية للمملكة. وإلى جانب ذلك عمل بن سلمان ولا يزال على امتلاك امبراطورية إعلامية تخدم طموحاته الشخصية، وتعمل على الترويج له كرجل حكم وكمرشح أول لخلافة والده.

فقد أكدت تسريبات إعلامية أن محمد بن سلمان استحوذ بنسبة كبيرة على مجموعة قنوات «إم بي سي»، و«العربية»، وقالت التسريبات أن محمد بن سلمان أخضع قناة العربية تحديداً لإدارة الديوان الملكي، مع أن القناة ليست رسمية، وهذا يفسر محورية الدور التضليلي لقناتي "العربية" و "العربية الحدث"

في الحرب على اليمن من جهة، وفي الترويج لمحمد بن سلمان من جهة أخرى.

ونظراً لمحورية الإعلام في السياسة السعودية، تم الإعلان عن «حاضنة الأمير محمد بن سلمان للإعلام الرقمي»، وتعمل الحاضنة على مساعدة الشباب في إطلاق شركات ناشئة متخصصة في الإعلام الرقمي، وتوفير بيئة ملائمة وخدمات استشارية متخصصة لتحقيق نجاحها. وتشجع الحاضنة المشروعات المتخصصة في: الانتاج المرئي (الأفلام والأفلام القصيرة والرسوم المتحركة)، إدارة قنوات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تطوير التطبيقات الالكترونية للأجهزة الذكية.

وفي يونيو من العام ٢٠١٦ وأثناء زيارته لأمريكا وقع بن سلمان مذكرة تفاهم مع شركة «مايكروسوفت» لتدريب وتأهيل الكفاءات السعودية ودعم التحول الرقمي والابتكار القائم على المعرفة.

وبعد شن الحرب على اليمن دشنت الحكومة السعودية حملة علاقات عامة في وسائل الإعلام الدولية، ونشرت عبرها مقابلات ومقالات حاولت إضفاء الشرعية على الحرب، وقام بن سلمان أيضا بعددٍ من المقابلات مع مختلف وكلات الأنباء الدولية.

وكجزء من استراتيجية حملة العلاقات العامة الدولية، نجد أن السعودية، اتجهت إلى مخاطبة الغرب بنحوٍ مختلف، حيث تحاشت وسائل الإعلام السعودية الناطقة باللغة الإنجليزية، الخوض في الحجج الأيديولوجية والدينية من أجل شرعنة الحرب في اليمن، وركزت بدلاً عن ذلك على الأبعاد السياسية والأمنية، والخطر الذي يتهدد المملكة جراء ما يحدث في اليمن بسبب الانقلاب على الشرعية، حسب زعمهم.

الأهم من هذا كله إن الاهتمام بالإعلام في الاستراتيجية السعودية لم يكن جديداً، فمنذ ربع قرن على الأقل، نلحظ أن الإعلام السعودي

والخليجي، دخل سوق المنافسة بقوة، واحتدم الصراع السعودي القطري إعلامياً، ودخلت الإمارات الحلبة في السنوات الأخيرة أيضاً، وقد عمل الإعلام الخليجي على تمييع القضايا الكبرى للأمة، وتشويه حركات المقاومة وبالذات حزب الله، واستعان في ذلك بخطاب طائفي، كان حاضراً بقوة في التعاطي الإعلامي مع الحرب في اليمن، وقد تجندت كبرى الوسائل الإعلامية العربية في سبيل إضفاء الشرعية على التدخل العسكري السعودي في اليمن، وشيطنة ما يسمونه بتحالف الحوثي-صالح.

وبالرغم أن القنوات الفضائية العربية تعد بالمئات إلا أن هذا التنوع يخضع لسيطرة المال والنفوذ الخليجي، إما عبر التمويل المباشر أو التمويل بالإعلان، وتنفق الشركات التجارية السعودية والخليجية أموالا باهظة على قنوات الفتنة، ولا يسمح لها بالإعلان في وسائل إعلامية متوازنة.

كما أن الأسرة الحاكمة السعودية تموّل بمبالغ كبيرة أغلب العلماء والمفتين في البلاد العربيّة والإسلاميّة، ما سهل على الإعلام السعودي تحريك الخطاب الديني الطائفي في إطار شرعنة العدوان على اليمن، والذي حظي بدعم رجال الدين في المملكة، الذين يحظون برمزية في العالم الإسلامي تتصل بمكانة المقدسات الإسلامية في مكة المكرمة والمدينة المنورة، حتى إن إمام المسجد الحرام في مكة عبدالرحمن السديس لم يتورع عن دعم الحرب باليمن، وتصويرها بأنها حرب بين السنة والشيعة، وقال قولته المشهورة: إن لم تكن طائفية جعلناها طائفية.

هذا كله جاء مع بداية الحرب ولغرض تبرير التدخل العسكري في اليمن، وحين طال أمد الحرب، وتعاظمت جرائم تحالف العدوان بحق المدنيين، كانت السعودية بحاجة إلى مزيد من العمل الإعلامي الذي يقوم على التضليل وفبركة الأخبار، وتزييف الحقيقة، والتعتيم على ما يحدث بالفعل.

كما أن التغطية الواسعة للحرب في اليمن، كان ولا يزال يهدف إلى صرف أنظار المواطن السعودي بعيداً عن المشاكل الداخلية والتحديات الاقتصادية التي نجمت بفعل انخفاض أسعار النفط، وارتفاع الإنفاق على الحرب في اليمن، وضخ الأموال إلى شركات غربية بهدف تلميع الأمير الشاب، والتهوين من علاقة السعودية بالجماعات الإرهابية: القاعدة وداعش.

ثانياً/ الإعلام الغربي والحرب النفسية في اليمن:

أرسلت هيلجا زيب-لاروش، مديرة معهد شيللر الدولي، إلى مؤتمر برلين الذي عقد في ٢٥ فبراير ٢٠١٧ تحت شعار "جرائم الحرب المنسية في اليمن" كلمة قالت فيها وبدوان موارية، "لم يفضح النفاق الذي لا يُحتمل لمن يسمى بـ "الغرب الحر" شيء سوى الامتناع عن التغطية الإعلامية لجرائم الحرب التي ترتكب يومياً ضد الشعب اليمني منذ عامين".

وتساءلت: أين هم كل أنصار "التدخلات الإنسانية"، الذين يحرضون للحرب تلو الأخرى تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان، المبنية في حقيقة الأمر على الأكاذيب؟ أين هي التقارير الصحفية حول قصف مجالس العزاء والمستشفيات واستخدام القنابل العنقودية المحرم استخدامها دولياً وحول موت ما يزيد عن ألف طفل أسبوعياً، بسبب الأمراض التي بالإمكان الوقاية منها؟ أين هي الاحتجاجات ضد التدمير المنهجي للتراث الثقافي والإرث الإنساني العظيم؟

ولمعرفة كيف لاذ الإعلام الغربي بالصمت حيال العدوان على اليمن، نشير إلى وثائق نشرتها صحيفة الأخبار اللبنانية تتعلق بنظام الرشاوي المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها آل سعود لكبريات مؤسسات الإعلام في الغرب.

تكشف الصحيفة أن الرياض كانت تتعاقد خلال الحقبة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٤ مع شركات العلاقات العامة، والدعاية الإعلامية الأميركية، ولكن بوتيرة عادية، لكن مع حصول تقدم في مفاوضات مجموعة ٥+١ مع إيران بخصوص

الملف النووي، اتجهت الرياض إلى التعاقد مع أكبر عدد ممكن من شركات العلاقات العامة الأميركية في محاولة للتأثير على السلطتين التنفيذية والتشريعية هناك. ولاحقاً ضاعفت الرياض نشاطها بهدف الحؤول دون إقرار الكونجرس قانون «العدالة ضد رعاة الإرهاب – جاستا».

في التفاصيل، ولأن القانون الأميركي يُجبر شركات العلاقات العامة والتأثير الإعلامي والاستراتيجي على تقديم كشف بنشاطاتها التفصيلية مع زبائنها كل ٦ أشهر. ووفقاً لصحيفة الأخبار اللبنانية التي استندت إلى وثيقة لشركة Podest Group، فإن الشركة أجرت اتصالات لصالح «مركز الدراسات والشؤون الاعلامية في الديوان الملكي السعودي» مع صحف وقنوات تلفزيونية أميركية كبيرة، إضافة إلى التواصل مع أعضاء في الكونغرس ومجلس النواب وأحزاب ومراكز أبحاث وحتى جماعات الضغط الاسرائيلية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشير الوثيقة إلى أن الشركة تواصلت مع مايكل بريجنت، الباحث في «معهد هدسون»، ٧ مرات في شهر يناير٢٠١٦، وأربع مرات في شهر فبراير، ومرة واحدة في ٢٠ إبريل، في اليوم نفسه الذي نشر فيه «بريجنت» مقالة طويلة عنوانها «السعودية هي أعظم حليف لأميركا»، امتدح فيها الرياض وحاول نفي تهمة الإرهاب عنها.

ومعهد هدسون Hudson Institute لمن لا يعرف هو مركز أبحاث أمريكي، تأسس في العام ١٩٦١ في نيويورك. وفي العام ٢٠٠٤، انتقل المعهد إلى العاصمة واشنطن لتركيز جهوده على السياسة الخارجية والأمن القومي. وبعد أحداث ١١ أيلول، ركز هدسون على القضايا الدولية مثل الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية والإسلام. ومعروف أيضاً أن صناعة القرار في الإدارة الأمريكية يستند إلى استشارات تقدمها بيوت ومراكز الخبرة ومنها معهد هدسون.

لكن لأننا "في عصر الإنترنت ومراقبة قمر "ناسا" ولا يمكن لأيٍ كان أن يَّدعي أن جميع الحكومات ووسائل الإعلام ليست على علم بما يجري من أعمال وحشية ضد سكان اليمن"، كما جاء في كلمة لاروش آنفة الذكر، فإن شهر العسل بين السعودية والإعلام الغربي لم يدم طويلاً.

ثالثاً/ الإعلام الوطني والأدوار التي قام بها في مواجهة العدوان:

حين تحركت الجبهة الإعلامية على خط المواجهة كان ينقصها الكثير من الإمكانات والقدرات، وفوق ذلك واجهت وسائل الإعلام التي تمكنت من الاستمرارية عقبات كثيرة على مستوى التشغيل والنزول الميداني، وتوفر المشتقات النفطية، والإمكانات المادية، وغيرها.

وقد وجد الإعلاميون الوطنيون أنفسهم محاصرين كأبناء شعبهم يتهددهم القصف في كل حين، وتعوزهم الإمكانات اللوجستية التي كان العدو يمتلك منها ترسانة ضخمة، فيبدو للوهلة الأولى متفوقاً ومنتصراً.

غير أن الإعلام والإعلاميين سرعان ما امتصوا الصدمة الأولى إذا جاز التعبير، وبعون الله وتوفيقه، وبفضل انتصارات جيشنا، وصمود شعبنا، أمكن للإعلام الوطني أن يتجاوز المعيقات ويتغلب على نفسه منطلقاً في مواكبة الأحداث بمختلف الجبهات بالصوت وبالصورة، وبالرأي وبالموقف.

في هذا الإطار تمكنت قناة المسيرة من دحض وتعرية الكثير من تقارير الإعلام المعادي، وقدمت حقيقة جرائم العدوان كما حدثت في الواقع. وكذلك فعلت وسائل الإعلام الوطنية الأخرى المرئية والمسموعة والمكتوبة، كقناة وصحيفة اليمن اليوم، وقناة الساحات، ووكالة سبأ الرسمية، وصحيفة الثورة الرسمية، وإذاعة صنعاء الرسمية، بالإضافة إلى عدد من الإذاعات المحلية، ومنها سام إف إم، يمن إف إم، صوت الشعب، الوطن، الهوية. وكذا الصحف الأسبوعية: ٢٦ سبتمبر، الوحدة، صدى المسيرة، الميثاق، لا، الهوية،

ونبض المسار. وعدد من المواقع الإليكترونية: يمانون، المستقبل، أنصار الله، المساء برس، وكالة خبر، المؤتمر نت، شهارة نت، يمني برس، الرابط، الحق نت، وكالة يقين..وغيرها.

وشكلت هذه الوسائل ما يشبه الجبهة الإعلامية التي تكفلت بتتبع جرائم العدوان، ونقل حقيقة الأحداث في اليمن بالصوت وبالصورة، وبالتقارير الميدانية، ومن خلال المقالات والرؤى التحليلية وغيرها. ووفر الإعلام الحربي مادة دسمة عن مجريات المواجهات في مختلف الجبهات، وخاصة على الحدود مع السعودية. كما كان لمواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك، تويتر) دوراً كبيراً في مضمار كشف الحقيقة، وتفنيد ادعاءات ومزاعم الإعلام المعادي.

وبالفعل تمكن الإعلام الوطني طوال ألف يوم من الحرب من توثيق المشهد اليمني في ظل العدوان بمختلف تفاصيله، مشاهد قتل واستهداف المدنيين من رجال ونساء وأطفال، ومشاهد تدمير البنية التحتية، وما قابلها من مشاهد الصمود والتلاحم الوطني في المسيرات والتعبئة الشاملة واللقاءات القبلية.. وغير ذلك.

بالإضافة فإن الإعلام الحربي وثق أيضاً لانتصارات الجيش واللجان الشعبية في مختلف الجبهات، وبالذات في العمق السعودي، حيث ظهر للعالم الفرق الكبير بين إقدام المقاتل اليمني، وإدبار المقاتل السعودي، برغم أن الأخير مزود بأحدث وأعتى الأسلحة.

وبالمجمل يمكن القول أن الجبهة الإعلامية ممثلة بالمؤسسات الإعلامية الوطنية كانت جزءاً رئيسياً من ملحمة الصمود الشعبي، حيث تجاوزت في البدء صدمة الحرب والحصار، ثم أعادت ترتيب أوراقها، وتشكل مركز إعلامي غير معلن، كان يزود وسائل الإعلام بالمستجدات الميدانية، ثم ظهر الإعلام الحربي بدوره الفاعل.

والحقيقة أن كل الجبهات لم تنجح إلا بفضل صمود الجبهة المجتمعية، فهي الجبهة المحورية منها يأتي الرجال والأبطال الى الميادين، ومنها تأتي قوافل المدد والإغاثة، وبفضلها نرى هذا الزخم الشعبي في المظاهرات والمسيرات في العاصمة وفي مختلف المحافظات والمديريات.

وبدون مبالغة، فإن قصص الصمود الشعبي كانت أكبر وأكثر من أن يحتويها الإعلام الوطني، وخاصة أن الحرب ليست حدثاً عابراً، فهي قائمة ومستجداتها كل ساعة، وهذا ما شكل ضغطاً كبيراً ويومياً على الإعلام والمؤسسات الإعلامية، فظهرت الكثير من نقاط الضعف والقصور في هذا المكان أو ذاك، وهو ما نأمل أن يتم تجاوزه في المرحلة المقبلة.

رابعاً/ تضحيات الإعلام الوطني (شاهد ومشهود):

الحرب العدوانية على اليمن استهدفت الإعلام الوطني منذ الأيام الأولى، حيث عمد التحالف إلى إيقاف بث قناة اليمن الرسمية ثم استنساخها، وكذلك فعل مع موقع وكالة سبأ الرسمية، ولاحقاً عمل على استهداف مباني القنوات والإذاعات والتشويش على البث.

إضافة فإن الناطق باسم التحالف لم يتورع عن تهديد الإعلاميين والمنشآت الإعلامية المناهضة للعدوان، وقد ترجمت قوات التحالف هذا التهديد إلى واقع، فاعتدت لأكثر من مرة على مكتب قناة المسيرة بمحافظة صعدة، ووصلت آثار العدوان إلى مكتب قناتي اليمن اليوم والمسيرة بالعاصمة صنعاء، واستشهد أحد المصورين لقناة اليمن اليوم إثر مذبحة عطان الشهيرة، كما توقف إرسال إذاعة يمن إف إم لفترة معينة، وتعرض البث الإذاعي لقناة المسيرة للتشويش على الدوام، وكذلك تأثر مستوى البث بالنسبة لإذاعة صنعاء الرسمية.

وكان لا بد للجبهة الإعلامية أن تقوم بدورها الوطني برغم الوضع المتفاقم جراء الغارات الجوية المتوالية على العاصمة صنعاء، والحصار وأزمة المشتقات

النفطية وانقطاع الكهرباء وأزمة المواصلات، والعمل تحت القصف.

كل هذه التحديات واجهت الإعلام الوطني وهو يتصدى لحرب إعلامية تضليلية تولتها كبريات وسائل الإعلام العربية، وضاعف من خطورتها حالة الصمت المريب التي ظهر عليها ما يسمى بالإعلام الحر في دول الغرب.

وقد أصدر اتحاد الإعلاميين اليمنيين تقريراً عاماً بالانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون ووسائل الإعلام الوطنية. وبلغة الأرقام، وبحسب الجدول المرفق، استهدف العدوان حياة أكثر من ستين إعلامياً، استشهد الغالبية منهم في الميدان، وهم يوثقون جرائم العدوان وانتصارات الجيش واللجان الشعبية في مختلف الجبهات.

العدوان أيضاً استهدف بغاراته أكثر من تسع مؤسسات إعلامية فدمر بعضها كلية وألحق بالبعض الآخر أضراراً جزئية، كقناة سبأ الرسمية، وقناة اليمن اليوم، ومكتب قناة المسيرة في صعدة، وإذاعة حجة، وغيرها.

كما سجل التقرير أربع حالات استنساخ، وسبع حالات إيقاف بث على القمر الاصطناعي عربسات، وثمان حالات حجب جزئي على القمر نايلسات.

ثم أن التداعيات الكارثية وغير المباشرة للعدوان، قد أجبرت عدداً من الصحف والوسائل الإعلامية الوطنية على التوقف نظراً لانقطاع التيار الكهربائي عن البلاد، وانقطاع مادة الديزل المشغلة للمولدات الكهربائية، وتفاقم أزمة التنقل والمواصلات بالنسبة للصحفيين وغيرهم.

وتفاقمت أوضاع الصحفيين في اليمن جراء الحرب الاقتصادية ونقل البنك المركزي إلى عدن، وما نجم عنه من توقف صرف مرتبات الموظفين، بمن فيهم الإعلاميين، وتضخم العملة، وتدهور المعيشة، وتنامي الأمراض والأوبئة.

وبالرغم من ذلك فإن الإعلام الوطني، ظل أحد أهم جبهات الصمود والتحدي، على مدى ألف يوم من العدوان والحصار والحرب النفسية.

علي صالح طبيعة التحالف ونهاية المؤامرة!

١٦ ديسمبر ٢٠١٧

الكاتب: أ. أنس القاضي
كاتب صحفي

يمثل سقوط «صالح» علامة فارقة في التاريخ اليمني لا تختلف عن سقوط الملكية في ١٩٦٢م، فالرئيس السادس للجمهورية العربية اليمنية، نصب نفسه حاكماً مطلقاً، وظل مسيطراً نافذاً في الواقع السياسي والاقتصادي والأمني اليمني طوال ٣٨ سنة، حتى بعد خروجه الجزئي من السُلطة في المبادرة الخليجية ٢٠١٢ التي أمنت له خروجاً مشرفاً محفوفاً بـ"الحصانة" لكنه ظل متمسكاً بها حتى أخر يوم في حياته! فهل السلطة أو السجن والموت سيكولوجية الحاكم العربي؟

لم يكن الوضع الذي انتهى بمقتل «صالح»، فشلاً في إدارة الشراكة بين صالح وأنصار الله بل كان انفجاراً لتناقض عميق في أهم أسس الشراكة بين الطرفين، وهي تقييم الخطر الخارجي، فالخطر الذي اعتبره أنصار الله رئيسياً وهو العدوان لم يكن بهذه الخطورة بالنسبة لـ«صالح». وفي غاية الكفاح، التي اعتبرها أنصار الله السيادة والتحرر الوطني، فيما مثلت لصالح، رفع العقوبات الأممية عنه وعن نجله واحتفاظه بقيادة حزب المؤتمر بما يتجاوز اتفاقية "المبادرة الخليجية" التي اشترطت خروجه من المسرح السياسي، كما كان يطمح صالح لقبول المملكة والولايات المتحدة أن يعود ممثلاً لمصالحهما في البلد كما كان قبل ٢٠١١ فبراير حاكما "لا شريك له"! والتناقض من حيث الأوليات الحكومية التي تصورها أنصارالله ضرورات اقتصادية اجتماعية

ملحة داعمة لصمود الجبهات، كانت بالنسبة لـ«صالح» أولويات استقطابية انتخابية وعسكرية داخل المجتمع ومؤسسات الدولة ترسخ مواقع المؤتمر وتجعلها العليا، في مواجهة شريكهم أنصار الله.

لم يكن «صالح» راقصاً على رؤوس الثعابين كما كان يتفاخر بتصوير نفسه منهمكاً في خدمة الشعب العصي على الحكم والاستجابة للدولة الوطنية، فقد كان في حالة حرب على القوى الوطنية اليمنية القومية واليسارية، لترسيخ حكمه، منقلباً على كل التحالفات السياسية، منها التي عقدها مع الاشتراكي في عام ٩٠ ومع الاخوان في عام ٩٤م. وكذلك نقض اتفاقيات السلام مع أنصارالله طوال الحروب الست. ومعيقاً للتطور السياسي الديموقراطي، بإعاقته للإصلاح السياسي وهو المسار الذي وصل إلى نقطة الصفر في العام ٢٠٠٩ حين رفضت المعارضة الدخول في انتخابات جديدة دون إصلاح سياسي كان القيام بهِ يعني خسارة حزب «صالح» في لعبة الديمقراطية الشكلية، فلم يصل لأفق مسدود فقط مع أحزاب المعارضة حينها، بل ظهرت قوى اجتماعية جديدة رافضة لسياسته في الحكم، أنصارالله في أقصى الشمال والحراك في أقصى الجنوب.

صالح ومراوغة الالتحاق بجبهة مواجهة العدوان

لم يشعر «صالح» طوال فترة حكمة بتناقض المصالح الوطنية والمصالح الاستعمارية لقوى العولمة الامبريالية، كما لم تكن ممالك الخليج في تقييمه السياسي خطراً على الجمهورية والديمقراطية في اليمن وممالك ذات أطماع توسعية، فقد كان طوال فترة حكمة متوائماً مع السياسية الخليجية، فأنقذته المملكة العربية السعودية حين تعرض لعملية إرهابية في جامع دار الرئاسة في أحداث ٢٠١١م، وظل محتفظاً بعلاقات متميزة مع الإمارات العربية المتحدة - التي لم يكن يذكرها ضمن تحالف العدوان حتى أيامه الأخيرة-، واستمر

ذلك حتى مجيء التدخل العسكري الخليجي المدعوم أمريكياً في عشية ٢٦ مارس ٢٠١٥م، حينها لم يخرج «صالح» بموقف مبدئي منه، والتزم الصمت باعتبارها حرباً بين أنصارالله والسعودية، ثم ظهر مُديناً للعدوان بعد أن تم فرض عقوبات عليه وعلى نجله أحمد علي، في القرار ٢٢١٦م وشجعه على الظهور صمود الشعب وغضب الجماهير اليمنية ومن ضمنها قواعد حزبه المؤتمر الشعبي العام، فاعتبرها اللحظة الأنسب ليعيد الحياة لحزبه ويعيد شعبيته بعد أن عصفت به رياح "الربيع العربي".

طوال فترة حكم اللجنة الثورية العليا كان يخرج صالح بالخطابات التي يؤكد فيها أن الواقع الوطني لمواجهة العدوان هو الذي جمعه بأنصار الله في "مترس واحد" ويرسل بذلك رسائل لدول التحالف بعدم رسوخ عدائه لهم، فيما كان يخاطب الداخل باعتباره المحرك الرئيسي للمواجهة، حتى تخلقت صورة أسطورية لقوات الحرس الجمهوري الموالية له نسبياً، والتي صورت في الوعي العام كقوات تابعة مطلقاً لصالح ونجله أحمد علي وهو التصور الذي ذهب «صالح» إلى تكريسه في الوعي العام، وكشفت جولة الصراع الأخيرة في صنعاء زيف هذه التصورات، التي أودت به حين صدقها! فلم تنحاز له قوات الحرس الجمهوري بل شاركت مع الأجهزة الأمنية في إسقاط المؤامرة الانقلابية المدعومة من العدوان على شركائه التي فجرها في ٢ ديسمبر ٢٠١٧م.

صالح للسعودية: أنا الجواد الرابح!

دخل «صالح» في مرحلة جديدة بعد أن عادت له كثير من القواعد التي تخلت عنه بعد ٢٠١١م، ورأت في معارضته للعدوان ختاماً وطنياً موفقاً لتاريخه السياسي الغير وطني! كان الحدث الأبرز هوَ الذكرى الأولى للعدوان ٢٦ مارس ٢٠١٦م، حينها حشد «صالح» أنصاره في السبعين، وأطلق خطاباً لدول

التحالف، قائلاً بأنكم أخطأتم في الاعتماد على هادي فهو "جواد خاسر"، مما يعني ضمنياً بأنه الجواد الرابح الذي يُمكن الاعتماد عليه في إسقاط أنصار الله، حيث كان صالح يكرر في كل خطاباته بأن أنصارالله سُلطة "أمر واقع" أخذوا السلطة من هادي، ولم يكن معترفاً بالشرعية الثورية، وهوَ خطاب مقارب لخطاب دول التحالف التي تعتبر سلطة أنصار الله "انقلابية".

من هذه المرحلة بدأ «صالح» في استراتيجية لصق نفسه والقوات التي هي في الوعي العام موالية له بكل ما له علاقة بالتصدي للعدوان، فطبعت الصور التي تجعله بجانب قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي، وانتشرت في أسواق صنعاء وسياراتها الصور التي يظهر بها صالح وخلفه الصواريخ الباليستية مرفقة بعبارات دوغمائية عديدة، يستشف منها الناس بأن «صالح» صاحب القرار العسكري ومن يقود المجابهة، وبأنه ليس فقط شريك لأنصار الله بل ومحركهم، كما يُشيع معسكر هادي.

وفي كل كلمة له، بات «صالح» يتوعد العدوان ويشيد بالانتصارات، ويطري على الصمود الشعبي بعبارات الانحياز للمعركة حتى نهايتها، ليصبح في الوعي الاجتماعي والسياسي الداخلي والخارجي الرقم الأبرز في مواجهة العدوان، وحين وصل إلى هذه النقطة انتقل إلى استراتيجية جديدة، صاعداً سلم المراوغات والخيانة!

الشراكة مع أنصار الله والمعارضة "للحوثيين"!

من بعد تشكيل المجلس السياسي الأعلى في اليمن مناصفة بين أنصار الله والمؤتمر في ٢٨ يوليو ٢٠١٦م دخل «صالح» مجيراً حزب المؤتمر معه في استراتيجية جديدة، تمثلت في استعادة نفوذه في مؤسسات الدولة، والعمل كمعارض لأنصار الله الذي كان يخاطبهم بنبرته المعارضة بـ"الحوثيين"! مستفيداً من تجربته في لعب دور المعارض إبان "حكومة الوفاق" التي تناصفها

مع أحزاب "اللقاء المشرك" بعد تسوية المبادرة الخليجية في ٣ أبريل ٢٠١٢م، وتوعدهم حينها كيف ستكون المعرضة!

عاد «صالح» والموالون له لتقوية نفوذهم في مؤسسات الدولة، ومن حيث البنية التكوينية فحزب المؤتمر رغم حضوره الشعبي في وسط الفقراء والطبقة الوسطى ذوي المصلحة الوطنية إلا أنه سياسياً استمر ليعبر عن مصالح الفئات الطفيلية من البيروقراطية الإدارية المدنية والعسكرية بشكل أساسي، وهذه البيروقراطية همشت اللجان الثورية دورها وسلبتها سيطرتها الإدارية من بعد إسقاط أنصار الله لصنعاء ثورياً في ٢١سبتمبر ٢٠١٤م. وتحت مسمى الشراكة السياسية وعودة البرلمان وتجاوز مرحلة اللجان الثورية، مارس «صالح» وأتباعه ضغوطات شديدة ضد الموظفين الذين شغلوا مواقع اللجان الثورية سابقاً، وهكذا استعاد صالح جزءاً كبيراً من قوته البيروقراطية المدنية، وعجز عن إعادة البيروقراطية العسكرية للحكم من القيادات العسكرية الموالية له التي فضلت البقاء في منازلها واتخاذ موقع الحياد في الحرب. وطالما كان «صالح» في خطاباته يدافع عن الطابع المؤسسي للدولة وعن الدستورية والقانونية التي تعني في نهاية التحليل الدفاع عن الطابع الطبقي البيروقراطي لمؤسسات الدولة التي تخدم بشكل أساسي طوال ثلاثة عقود شبكات مصالح نخبته التي تشاركه الحكم.

لم يكتفِ «صالح» بترسيخ نفوذه في المؤسسات المدنية للدولة مع احتفاظه بالسلطة المحلية والبرلمان، بل عمل على لعب دور المعارض، فبالرغم من أن الوزارات الإيرادية كالنفط والاتصالات كانت بحوزته -ولم يكن هناك مانع لدى أنصار الله من تسليمه هذه الوزارات كبادرة حسن نية في فتح علاقة جديدة معه عنوانها أولوية التصدي للعدوان- فقد ظل صالح طوال عمر الشراكة يطالب أنصار الله بدفع رواتب الموظفين التي انقطعت إثر الحرب

الاقتصادية التي هي جزء من العدوان ويحملهم المسؤولية، لتعود من جديد إلى الجماهير جملة "سلام الله على عفاش" تترحم على فترة حكمة -التي لم تكن يوماً مزدهرة- وفق عمل أمني منظم في نشر الإشاعات الاقتصادية والحديث عن " إهانة أنصار الله" لمؤسسات الدولة، وعن نهب "مشرفيهم" لأموال الدولة، بما يلامس الحاجات المباشرة الملموسة للجماهير اليمنية التي تشهد أوضاع إنسانية بالغة السوء منذ بداية الحرب وهو ما تكرره بيانات المنظمات الأممية.

مارس «صالح» والموالين له من حزب المؤتمر دوراً معطلاً لعملية الشراكة السياسية بالإضافة إلى لعب دور الشريك المعارض! ومانعوا القيام بأي عملية لمكافحة الفساد أو للإصلاح الإداري من قبيل تصحيح الأسماء الوهمية والازدواج الوظيفي، أو تفعيل الهيئات الرقابية والسلطات القضائية، وكان ملف الغاز والوقود هو أكثر الملفات الاقتصادية التي يستثمرها «صالح» في الإشاعات والضغط على أنصار الله وتبرز في وسائل إعلامه التي تتلبس صفة المعارضة. وكان عدم حضور ممثلي المؤتمر في المجلس السياسي يعطل دور رئيس المجلس السياسي فيعجز عن إصدار أي من هذه القرارات الهامة لإصلاح الأداء المؤسسي لما تبقى من مرافق الحكومة. كما أن استراتيجية صالح قضت برفض تسلُم حزبه رئاسة المجلس السياسي دورياً كما هو متفق، وذلك بعد انقضاء الفترة الأولى لرئاسة ممثل أنصار الله «صالح الصماد»، ليظل أنصار الله هم المسيطرين في الصورة أمام المجتمع وفي وجه الأزمات. وقد نجح «صالح» في تحميل أنصار الله تبعات الأزمة الاقتصادية والفشل الحكومي.

ومثل هذا السيناريو لم يكن مُستبعداً أن يقوم به صالح بالنسبة لمن يعرفون تاريخ التحالفات السياسية التي انقلب عليها «صالح» من سياسيين أو باحثين خاصة بعد ظهور مؤشرات قوية على توجهه الانقلابي الجديد، وجدير بالإشارة أن الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عاتق جار الله توصل

إلى ذات النتيجة في أحد السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتفاق بين أنصار الله وحزب صالح، حيث كتب في ديسمبر من العام الماضي ٢٠١٦م: "أو أن يدفع صالح باتجاه إفشال الجماعة اقتصادياً لإثارة الشارع عليها وإرهاقها في حرب استنزافية مع الشرعية، ومن ثم يتم الانقلاب عليها بدعم من بعض القوى الدولية".[١]

وهو السيناريو الذي تحقق في نهاية المطاف، وفي غضون ٢٤ ساعة تحول صالح في إعلام المعسكر الموالي للتحالف من رئيس مخلوع إلى رئيس سابق، وفي عشية مقتله قامت طائرات التحالف بتقديم المساندة الجوية للميليشيات الموالية لها في المعارك التي اندلعت في العاصمة، وقد نقلت هذا الخبر أبرز الوسائل الاعلامية الدولية، مثل رويترز[٢] والبي بي سي[٣].

وقد كان ينوي صالح تنفيذ هذا الانقلاب في احتفال ٢٤ اغسطس في ميدان السبعين، لكن انصار الله تداركوا هذه المحاولة الانقلابية وطوقوا صنعاء بجماهير ثورة ٢١ سبتمبر، وجدير بالذكر ان صالح عشية احتفال السبعين كان قد رفع في ميدان السبعين صورة عملاقة له مع العميل هادي وهو يسلمه العلم الجمهوري في انتقال المبادرة الخليجية الشكلي ٢٠١٢م في اشارة تقول له مازلت اعترف بشرعيتك! كما كان لبيان اللجان الشعبية ذي اللهجة الشديدة دوراً في كبح جماح صالح حينها، بعد أن وصف اللجان

١ – علاقة صالح والحوثي تنسيق تكتيكي أم تحالف استراتيجي. عاتق جار الله. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متوفر على الرابط:
https://www.dohainstitute.org

٢ – طيران التحالف يدخل خط المواجهة ويساند صالح بقصف أهداف للحوثيين. رويترز. متوفر على الرابط:https://ara.reuters.com

٣ – اليمن: غارات سعودية على مواقع الحوثيين "دعما" لقوات صالح. بي بي سي. متوفر على الرابط:http://www.bbc.com

الشعبية بالميليشيا بما يتفق مع التوصيف السياسي لدول العدوان.

احتفال المؤتمر في السبعين وتفجر الأزمة السياسية

قبل احتفال المؤتمر الشعبي العام بعيد تأسيسه الخامس والثلاثين في السبعين (لأول مرة في تاريخه)، التقى «صالح» ووزير الخارجية من حزبه، وأمين عام حزبه «عارف الزوكا» التقوا كلاً على حدةٍ بمبعوثة الاتحاد الأوربي إلى اليمن، وحملوها رسائل الود إلى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة وعولوا عليها أن تطالب بوقف العدوان، وقدموا لها المؤتمر (الحزب الذي يهيمن عليه الفرد) صالح كحزب وطني (أصيل) ليبرالي وغير أيديولوجي- في إتهام لأخذ أنصار الله أيديولوجيتهم من إيران- القادر على حكم البلاد وحماية المصالح الأوربية والغربية، وقبلها كان البرلمان برئيسه (المؤتمري) قد أطلق مبادرة استسلامية اقترح فيها تسليم ميناء الحديدة ومطار صنعاء لقوات دولية، للشروع بعملية السلام وهو ما رفضه أنصار الله في نهاية المطاف.

أخذ خطاب زعيم المؤتمر الشعبي العام، مساراً تصاعدياً، قبل أيام من احتفالية السبعين ٢٤ أغسطس ٢٠١٧م، ففي هذه الخطابات التي تكررت بشكل يوم في اجتماعاته إلى ما بعد مرور الفعالية، كان يدعو إلى "الابتعاد عن التوتر الذي يخدم دول العدوان ومن يقف في صف العدوان"، معتبراً التوتر، ليس ذا وجود موضوعي في الواقع الميداني السياسي لتناقض المواقف والتصورات والأولويات الحكومية والسياسية مع أنصار الله، بل نتاج وشايات "الطابور الخامس"، و أصر على تحميل الأنصار مسؤولية دفع المرتبات، معتبراً مشاركة المؤتمر في المجلس السياسي "مسؤولية، وليس لمصلحة".

وفي الحديث عن العدوان فقد كان يذكره بصيغة "العدوان السعودي"، دون الأمريكي، وعن القوى التي تناهضه يقول "الجيش واللجان الشعبية والمتطوعين"، وقد كانت تبرز هذه المحددات في خطاب «صالح»، كمسائل

جوهرية بالنسبة للمؤتمر في علاقاته الخارجية، وفي ضمان مستقبله السياسي في الوصول لتسوية مذلة فيكون هو المعني بالتخاطب مع التحالف، وبالشكل الذي يجعل أنصار الله كلجان شعبية مساهمين في النصر إلى جانب جيشه (العائلي) العتيد.

في خطاب ٢٣ أغسطس قبل الاحتفال بيوم لمح إلى السعودية بقبول التسوية التي تقبلها الرياض "نحن على استعداد للحوار مع دول العدوان ممثلة بالمملكة العربية السعودية، هي التي تقود التحالف فنحن على استعداد للحوار الشجاع في إطار لا ضرر ولا ضِرار ونتفاهم مع الأشقاء في السعودية مثلما تفاهمنا معهم عام ٧٠م بعد ٨ سنوات من الحرب على الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر من ٦٢ حتى وضعنا حداً لتلك الحرب باتفاق عام٧٠".

وكان في ذات الوقت إعلامه يدافع عن القيادات المؤتمرية التي أيدت العدوان صراحة، وذلك من أجل ضمان عودتهم، إذ كان يخدم هذا التوجه في الوصول إلى تسوية بين قوتين مواليتين للرياض كما حدث في العام ٧٠، التسوية التي ذكرها والتي أبقت اليمن رهينة الهيمنة السعودية، ففي ذلك التاريخ تصالح الملكيون مع القوى (الرجعية) داخل صفوف الجمهورية من الموالين للسعودية، و«صالح» كان يريد الوصول لتسوية شبيهة يلتقي بها مع قيادات حزبه التي سبقته إلى الرياض والقاهرة ومع شريكه علي محسن الأحمر ونائبه التاريخي هادي. حيث كانت تطالعنا صحيفة اليمن اليوم التابعة له، وكذلك قناة اليمن اليوم، بالإشادة بالجنرال علي محسن الأحمر ومحافظ مأرب المعين من قبل هادي «العرادة» وهي تصف هاذين العميلين بأنها قيادات وطنية وحدوية! وهي صفقة تخرج منها القوى الوطنية اليمنية وهي أنصار الله من جهة والحراك الجنوبي وبعض القوى الوطنية التي تصطف بغباء مع هادي وتُستهدف في واقع الحال من قبل علي محسن الأحمر الذي يريد احتكار جبهة

"الشرعية"، كما كان «صالح» يُريد أن يحتكر جبهة مواجهة العدوان.

وبشكل عام فلم تكن مسألة السيادة الوطنية هامة في صورة التسوية السياسية التي يريدها «صالح»، بعد أن استعاد نفوذه البيروقراطي وجمع مؤيديه وشوه أنصارالله، وغدا في وضع يؤهله أن يستمر كرقم صعب في الواقع اليمني.

فبعد زيارة سلمان لموسكو في أكتوبر الماضي، الذي دون شك تطرق للملف اليمني وحاولت الرياض الاستعانة بموسكو في التأثير السياسي والعسكري على مجريات الأوضاع في اليمن، سمح تحالف العدوان لوفد روسي بالمجيء جواً إلى مطار صنعاء (المغلق بإحكام)، بحجة قيام هذا الوفد بإجراء عملية لعين صالح، وكانت المفاجأة أن يقوم صالح في اليوم التالي بتكريم الوفد وكأنه لم يجرِ عملية يتطلب نجاحها منه الراحة لعدة أيام خاصة وأنه شيخ متقدم في السن، وسواء أجريت له عملية أم لا، فإن الأمر الجوهري هو البعد السياسي لهذا الوفد "الطبي" الذي أخذ يمارس دوراً ديبلوماسياً وسلم صالح دعوة لحضور ورشة عمل سياسية في معهد روسي ولقاء لطاولة المستديرة للحل السياسي، وقد أبدى صالح استجابته فيما هو محظور من السفر من قبل مجلس الأمن.

كيف غذّى تحالف العدوان الرغبات الذاتية لصالح في الانقلاب؟

رغم عدم جدية صالح في الشراكة مع أنصار الله على أساس مواجهة العدوان، إلا أن هذه الشراكة وخاصة على مستوى القاعدة بين جماهير أنصار الله وجماهير المؤتمر وبقية فئات الشعب كان لها دوراً هاماً في تدعيم الصمود في مواجهة العدوان، وهو الأمر الذي أزعج دول تحالف العدوان التي اتجهت لفض هذه الشراكة، ولا يخفى بأن هذه المسألة كانت أحد توصيات كبير الباحثين في معهد واشنطون ذي الاهتمام العميق بالشأن العسكري والسياسي

والأمني في العراق وإيران ودول الخليج واليمن، فقد كانت أول بنود توصياته في مقاله المنشور بعنوان: "مكافحة انتشار الصواريخ الإيرانية في اليمن"[1]: " بذل الجهود من أجل تسريع فسخ التحالف الحوثي مع صالح".

هذه المساعي أكدها "بروس ريدل" (مستشار لأربعة رؤساء أمريكيين سابقين)، في مقاله المنشور بعنوان "هل ينهار "المتمرّدون" اليمنيون من الداخل؟[2] فقد كان يعتقد "ريدل" أن الأمل الذي تعقده السعودية على الخروج من الساحة اليمنية قد يتوقّف إلى حد كبير على علي عبد الله صالح والانقسام في صفوف ما سماهم بـ "المتمرّدين اليمنيين".

بينما يرى أن رهان السعودية على تصدع التحالف في صنعاء رهان ضعيف، ولا يشكّل استراتيجية قابلة للحياة بالنسبة إلى واشنطن.

وينقل عن بعض كبار المسؤولين السعوديين قولهم لنظرائهم الأميركيين إنهم قد يكونون أمام فرصتهم الفضلى لإنهاء الحرب بشروط مؤاتية إذا ما اندلع صراع داخل معسكر صنعاء؛ لكنه يستدرك أن النتيجة الأسوأ بالنسبة إلى السعوديين هي أن يتمكّن الحوثيون سريعاً من إلحاق الهزيمة بأنصار صالح وترسيخ سيطرتهم على "التمرّد".

معسكر "الشهيد" لمساندة القتلة!

بعد نجاح «صالح» في إيهام الناس أنه محرك مواجهة العدوان وأنه المدافع عن (دستورية) الدولة وعن (لقمة) الشعب وتحميل أنصار الله المسؤولية عن المعيشة والانهيار الاقتصادي دخل المؤتمر في استراتيجيته الأخيرة وهي امتلاك القوة العسكرية للإطاحة بأنصار الله، وكما يبدو فإن دول العدوان التي طالما

١ – مكافحة انتشار الصواريخ الإيرانية في اليمن. معهد واشنطن، مايكل نايتس،٨ نوفمبر ٢٠١٧م متوفر على الربط: http://www.washingtoninstitute.org

٢ – هل ينهار "المتمرّدون" اليمنيون من الداخل؟" بروس ريدل. المونيتور. متوفر على الرابط: –http://www.al-monitor.com

لمح لها بإمكان عودة التوائم معها طالبت منه القيام بفعل على الأرض يؤكد أقواله وليس فقط الاستعراض وتقديم التنازلات في الخطابات.

ولأن «صالح» لم يكن يملك فعلياً أي تأييد من القوات الشعبية والعسكرية التي تواجه العدوان في مختلف الجبهات الداخلية والحدودية للتأثير عليها، قام بتشكيل معسكر خارج إشراف وزارة الدفاع أسماه معسكر "الملصي" باسم أحد شهداء قوات مكافحة الإرهاب في جبهة نجران الذي انضم للقتال مع أنصار الله.

خرَّج معسكر الملصي العديد من الدفعات العسكرية معظمها قناصة، ولم يكن يصل أحد منهم إلى الجبهات بل يتم توزيعهم على منازل العاصمة، وخاصة مناطق (حده) و(السبعين) حيث منازل أسرة «صالح» وقيادات المؤتمر الشعبي العام. عملت هذه القوات على الانتشار في العاصمة وقامت بعمليات رصد لأنصار الله ولمقراتهم، وكان مقاتلو هذه القوات التي استحدثها صالح معظمهم من قوات عسكرية موالية له اتخذت الحياد والقعود في البيوت عن مواجهة العدوان وبقيتهم شباب ريفيون، إلى جانب مقاتلين على ارتباط بالجماعات الإرهابية، وبعضهم مسلحون يتبعون مشايخ مؤتمريين، ممن جاءوا للاطمئنان على صحته بعد عملية العين الروسية المفترضة!

مؤامرة الانقلاب ومقتل زعيمها!

في آخر لقاء بين أنصار الله والمؤتمر، بعد الأزمة السياسية التي استمرت منذ احتفال المؤتمر في السبعين، لقاء المصارحة قدم رئيس الأركان اليمنية ونائب وزير الداخلية تقريرين عن الوضع العسكري والأمني الذي يحيكه «صالح»، كشفوا به مصير القوات التي يخرجها معسكر الملصي، وكيف أنها توزع في صنعاء ولا تصل إلى الجبهات، كان هذا آخر اللقاءات بين أعضاء المجلس السياسي من المؤتمر وأنصار الله، ورغم موضوعية التقارير التي

كشفت لقيادات المؤتمر ما الذي ينوي «صالح» وابن أخيه قائد حراسته الخاصة العميد«طارق محمد عبد الله صالح» من أعمال تخريبية، إلا أن قيادات المؤتمر لم تحرك ساكناً، واستمر «صالح» في المغامرة العسكرية، التي أودت به في نهاية المطاف، حين صدق الاشاعات التي يبثها مخبروه، والانتصارات الاعلامية التي يختلقها إعلاميو حزبه إلى جانب الماكينة الإعلامية للعدوان، وتوهم أن هناك انتفاضة شعبية ضد أنصار الله وأن قواته سيطرت على كل شيء فخرج للدعوة إلى "الانتفاضة" والحرب الأهلية، محاولاً استنهاض القوات العسكرية والجماهير الشعبية وموظفي الدولة بكل القيم المقدسة (الوطن - الخبز - الوحدة - الجمهورية – الديمقراطية - والشرف العسكري)، مد لتحالف العدوان جناح الحمامة وطلب من الشعب أن يوجهوا البنادق إلى صدور من يواجهون العدوان! فخابت حساباته، كانت الأجهزة الأمنية التي يديرها أنصار الله أقوى، وكانت القبائل التي ضحت بأولادها وثمارها في مواجهة العدوان أكثر حكمة، وكانت قيادات المؤتمر الوسطى الوطنية وقواعده أشد حيرة وغير قادرة على تنفيذ طلب تفجير حرب أهلية، عوضاً عن كونها غير مؤهلة للحرب فلم تبنَ على أساس حزب كفاحي.

وربما كان أكثر ما شجع صالح على المخاطرة، هي الدعوة التي أطلقها قائد أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي، والتي ظهر بها الحوثي ضعيفاً عسكرياً وفاقداً للسيطرة، فقد خاطب الحوثي صالح بـ "الزعيم" كما يُحب أن يخاطب، وبرئيس المؤتمر الشعبي العام، ورئيس الجمهورية السابق، وناشده لوقف الفتنة والجنوح إلى السلم وتسوية الخلافات بالحوار، وقد غرت صالح اللغة الودودة والمسؤولة في تلك المناشدة الأخيرة. وبعد ٤٨ ساعة انتهت المعركة ببيان وزارة الداخلية التي أُعلن فيها إخماد المؤامرة ومقتل زعيمها من دون حتى ذكر اسمه ترفعاً عن التشفي، وهكذا فقد انتهت بثلاثة أيام كل الجبهات

العسكرية التي فتحت داخل العاصمة صنعاء، ونسبياً خارجها.

وفيما توقع كثيرون حدوث عمليات انتقامية من أنصار الله ضد المؤتمر الشعبي العام، على غرار ما فعله صالح بالحزب الاشتراكي اليمني شريك الوحدة بعد حرب ٩٤م، فقد عكست خطابات قيادات أنصار الله ورئيس المجلس السياسي، توجه أنصار الله للسلم والشراكة والأخوة، وعدم تحميل حزب المؤتمر الشعبي العام وقياداته وقواعده، ما فعله زعيم المؤتمر والمجموعة التي نفذت معه المؤامرة، بالتنسيق مع دول تحالف العدوان، وهي الحقائق التي أكدتها الوثائق التي نشرها أنصار الله عن مخطط صالح الانقلابي، بعد أن أكدت المؤامرة تغير اللغة السياسية والإعلامية لدول التحالف وقواها في التخاطب مع المؤتمر الشعبي العام، كما لا تزال الأوراق تتكشف تباعاً عن صلة تمرد صالح بدول العدوان من حيث تغير خارطة التحالفات وقيام السعودية بالتوسط للصلح بين التجمع اليمني للإصلاح والإمارات العربية المتحدة والقيادات المؤتمرية التي حددت موقفها المساند للعدوان في نهاية المطاف!

مائة عام من العدوان...ألف يوم انتصار

ندوة أقيمت يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧

محمد ناجي أحمد
باحث وكاتب سياسي

العدوان السعودي على اليمن ليس وليد الثلاث السنوات الأخيرة فحسب، وإنما يمتد إلى بداية القرن التاسع عشر، حين التحم صولجان أمير نجد محمد بن سعود مع دعوة محمد بن عبد الوهاب الاستئصالية.

كان عدوانهم على عسير وبعض الجزر اليمنية، وشمالاً امتد إلى عرب شرق الأردن، وإلى كربلاء والنجف، ليتركوا في كل وجهة مذبحة، وتدميراً للآثار، وإبادة للسكان الآمنين.

حتى جاء محمد علي باشا، حاكم مصر، إلى الجزيرة العربية بجيش يقوده ابنه طوسون باشا، ثم القائد إبراهيم باشا الذي محا الدولة السعودية الأولى، واقتاد أميرها عبد الله بن سعود أسيراً ليعدم في الأستانة.

في بداية القرن العشرين أي عام ١٩١٥م كانت بريطانيا تضع حمايتها على إمارة نجد وقائدها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود، وتُقرر له راتباً مقداره خمسة ألف جنيه استرليني في الشهر، مقابل أن يكون القرار السياسي في الشؤون الخارجية وشؤون الحرب والسلم وعقد الاتفاقيات بيد بريطانيا، وقد التزم لهم ابن سعود بعدم اتخاذ أمر إلا بمشورتهم ورضاهم...

في عام ١٩٢٣م توسع ابن سعود إلى عسير، وأرسل ابنه الأمير فيصل لاحتلالها، وفي ذلك العام كان عبد العزيز بن سعود وأمير منطقة عسير، ومقاتليه من "هجرة العُطعُط" ينفذون خطتهم في ذبح وإبادة ثلاثة ألف حاج يمني، قادمين من مختلف "ألوية" اليمن: من حضرموت، وتعز، وقضاء إب،

ولواء ذمار، وعمران وحجة إلخ. بما عُرف في كتب التاريخ "بمذبحة تنومة وسدوان"، وبتواطؤ من بريطانيا التي قللت من عدد القتلى، وأغمضت عينها عن المذبحة، ولم تشر تقارير ضباطها في المنطقة لها إلا بصيغ "الظن"، لتواريها التراب!

لم ينجُ من هذه المذبحة سوى خمسمائة حاج، كما يشير إلى ذلك الباحث "حمود عبد الله الأهنومي "في كتابه "مذبحة الحجاج الكبرى، تنومة وسدوان " الصادر عام ٢٠١٧م.

لم تتوقف أطماع الكيان السعودي المؤسس على السطوة والغلو والتطرف عند هذه المذبحة، التي أراد منها ابن سعود أن ينتصر نفسياً على اليمنيين، من خلال أثر الصدمة والرعب –لكنه مدَّ أطماعه إلى لواء عسير بالكامل، فعقد اتفاقية حماية مع علي بن محمد بن إدريس حاكم "صبيا"، عام ١٩٢٧م، ليجد ابن إدريس نفسه مخدوعاً ومحاصراً بأطماع ضم وإلحاق ما تحت يده من أرض لسلطان نجد، وفر لاجئاً عند الإمام يحيى حميد الدين، الذي لم يتوقف يوماً عن تأكيد الحقوق التاريخية في اليمن الطبيعية كماهي متعارف على جغرافيتها عند المؤرخين والجغرافيين، ومن ذلك وصف الهمداني لحدود اليمن في كتابه "صفة الجزيرة العربية".

ليبدأ النزاع بين الإمام يحيى والملك عبد العزيز طيلة سنوات ١٩٣٠ -١٩٣٤م.

وبعد مراسلات عديدة من الإمام يحيى لابن سعود طالباً منه فيها حسم موضوع الحقوق التاريخية في لواء عسير بالحوار، كان ابن سعود يعد عدته للحرب بدعم من بريطانيا وأمريكا، فلقد عملت شركة (ستاندرد كاليفورنيا) بمد ابن سعود بالأسلحة الحديثة آنذاك من رشاشات وسيارات ومدافع وقنابل، وغيرها من الأسلحة حديثة الصنع، ومدته بالقروض المالية مقابل احتكارها للتنقيب في السعودية مع عدد من الشركات التي شكلت

فيما بعد (شركة أرامكو).

في بداية ثلاثينيات القرن العشرين كان للجاسوس البريطاني "جون فيلبي" الذي عمل جاسوساً مزدوجاً لبريطانيا وأمريكا، مقابل راتب مدى الحياة تمنحه لها شركات النفط الأمريكية – دور في توجيه ولاء ابن سعود نحو الشركات الأمريكية بل والأطماع الأمريكية في الخليج العربي. وقد نصح ابن سعود مستشاره "جون فيلبي" أن يغير اسمه إلى "عبد الله فيلبي" وأن يتظاهر باعتناق الإسلام، حتى لا يكون هناك حرج لابن سعود عند مشايخ القبائل ومشايخ الوهابية في تعامله مع "نصراني كافر"!

لقد انتصر ابن سعود في حرب ١٩٣٤م بسبب الفارق في التسليح، وتوزيع ابن سعود الأموال على مشايخ القبائل في طريقه للاستيلاء على الحديدة.

وقد سأله بعض المتحمسين له كي يكون أميراً على الجزيرة العربية، لماذا انسحب من الحديدة ولم يكمل سيطرته على اليمن؟

فكان جوابه: "إن القبائل تُستأجر لكنها لا تبيع، وسوف تنقلب عليه بعد حين".

وهي صفة ملاصقة للتكوين القبلي والبدوي، فقد كان "آنور السادات" في حرب اليمن والسعودية في الستينيات يقول إن القبائل تريد مالاً بشكل دائم فما أخذته بالأمس تنساه اليوم الثاني، وهي صفة متطابقة مع بدو ليبيا وغيرها.

استفادت بريطانيا من هزيمة اليمن في عام ١٩٣٤م، فقد فتحت حرباً موازية على المملكة اليمنية من أجل فرض الحدود الشطرية التي رسموها مع الاحتلال التركي عام ١٩٠٤، وتم التوقيع عليها عام ١٩١٤م.

فكان أن فرضت عقد اتفاقية هدنة لمدة أربعين عاماً.

ومع حركة ١٩٤٨م كان للسعودية دور في تحريض عبد الله الوزير وعلي الوزير، للقيام بالحركة، خاصة أن عبد الله الوزير الذي مثَّل الإمام يحيى في

التفاوض على اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م كان متواطئاً مع الملك عبد العزيز بن سعود على حساب الحقوق التاريخية لليمن.

كان غرض ابن سعود في وعده لعبد الله الوزير بالدعم إنهاك اليمنيين ببعضهم، فحين تم اغتيال الإمام يحيى حميد الدين في ١٧فبراير ١٩٤٨م أثناء ذهابه إلى منطقة (حزيز) جنوب صنعاء كمن له هناك عدد من رجال القبائل وأفراد الجيش، وقتلوه بالعديد من الرصاص الذي أودى به وبأحد أحفاده وبسائقه وبرئيس وزرائه العمري.

كان مبرر ابن سعود في تخليه عن وعده بالدعم أن قال للوفد الذي ذهب إلى السعودية "لم نتفق على قتل الشيبة" وانتهت حركة ١٩٤٨م بنزيف دم دفعه اليمنيون.

أصبحت اليمن منهكة بعد هذه الحركة، ثم انقلاب "الثلايا" في عام ١٩٥٥م، وتآمر بعض مشايخ خارف وعلى رأسهم الشيخ ناصر بن مبخوت الأحمر وابنه حميد بن ناصر الأحمر وبعض مشايخ بكيل مثل القوسي وبن راجح والقوسي وغيرهم، أثناء سفر الإمام أحمد إلى إيطاليا للعلاج عام ١٩٥٩م، كل ذلك شجع الملك سعود بن عبد العزيز عام ١٩٦١م على التوغل مسافة ٢٠٠ كيلومتر داخل الأراضي اليمني بما يتجاوز علامات الحدود لاتفاقية الطائف مما يجعل اتفاقية الطائف في حكم الملغية، لعدم التزام السعودية ببنودها وعلاماتها.

وقتها لم يتحرج (الأحرار اليمنيون) من استغلال هذا الوضع، ومفاتحة الملك سعود كي يدعمهم لو قاموا بانقلاب على الإمام يحيى، وكان رسولهم هو القاضي عبد الرحمن الإرياني، الذي استخدم صفته الرسمية كأمير للحج في إيصال رسالة (الأحرار اليمنيين) للملك سعود، رغم معرفتهم باحتلال السعودية للمزيد من الأراضي اليمنية!

وقد كان طلب (الأحرار) هو دعم السعودية لهم، وأن يعطيهم الملك سعود وعداً بعد استخدامه الورقة الطائفية للمنطقة الشافعية ضدهم، فكان أن وعدهم الملك سعود من أن مشايخ (اليمن الأسفل) لن يتخذوا أي موقف دون إذنه!

حين قامت ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م لم يكن دعم السعودية لأمراء بيت حميد الدين والإمام محمد البدر من أجل إعادتهم للحكم، فبيت حميد الدين هم أعداء المملكة السعودية منذ أربعين عاماً بحسب ما صرح به الأمير فيصل للرئيس جمال عبد الناصر أثناء لقائهم للتوقيع على اتفاقية جدة عام ١٩٦٥م.

السعودية لا تريد في اليمن نظاماً بإرادة مستقلة وقرار سياسي سيادي، وتنمية مستقلة، بل تريد يمناً منهكاً ضعيفاً مفككاً، دون جيش ولا تنمية ولا تطور علمي ولا ذاكرة تاريخية.

وهو ما حققته في تسوية مايو ١٩٧٠م، حين كانت "جمهورية ٥ نوفمبر" بموزها مجرد بيادق منتفعين من رواتب السعودية وذهبها، وتابعين لإرادتها، لهذا تم تجميد الحقوق التاريخية المتمثلة باستعادة لوائي عسير ونجران، وتكلل ذلك المسار في التبعية بالتوقيع على اتفاقية جدة عام ٢٠٠٠م بالتنازل عن الأراضي اليمنية التي نهبت في عام ١٩٣٤م وفي عام ١٩٦١م، وما سيطروا عليه بالقوة خلال العقود التالية لاتفاقية الطائف، وأضيف إليها نهب أراضٍ في حضرموت وغيرها وفق اتفاقية جدة الأخيرة، والتي تم التوقيع عليها بضغط أمريكي وتواطؤ أركان النظام الحاكم آنذاك. وكان للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الدور الأبرز كمحتكر لملف المفاوضات مع السعودية، مما جعل الأمر يبدو مفارقة مبكية، ومأساة، حين يفاوض "جورج الخامس جورج الخامس"!

فالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر كان يرى أن "الأخوة مع السعودية أهم من حفنة رمال هنا وحفنة رمال هناك" حسب تعبيره في لقاء له مع "نجيب رياض

الريس" عام ١٩٩٥م، ونشر في كتاب "رياح الجنوب" الصادر عن دار الريس، عام ١٩٩٨م. وكذلك بحسب ما أورده الشيخ الأحمر في مذكراته التي طبعت في كتابٍ بعد ذلك.

مع تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو ١٩٩٠م كانت السعودية كاظمة غيظها بسبب ضغط الإدارة الأمريكية عليها، فقد كانت أمريكا تريد التخلص من إرث الاشتراكية في جنوب اليمن، كنظام وتنظيم، مع ذلك كان أتباعها في الجمهورية العربية اليمنية آنذاك في مجلس الشورى من ممثلي القبائل والإخوان المسلمين وكبار الضباط التابعين لها رافضين للوحدة بحجة أنها وحدة مع الكفار.

وقد كان لهذه القوى عام ١٩٨٥م ذات الموقف ضد تشكيل لجان الوحدة، وكانت السعودية تحشد جيشها على الحدود مع اليمن كضغط وتهديد.

وجدت السعودية والإمارات والكويت فرصة في حرب ١٩٩٤م لكن مرادهم لم يتحقق بسبب الفيتو الأمريكي الداعم للرئيس علي عبد الله صالح في التخلص من إرث جمهورية اليمن الديمقراطية كخاتمة لاغتيال المئات من كوادر الحزب الاشتراكي، فكانت حرب ١٩٩٤م هي الجولة الأخيرة في قصة إدارتها الولايات المتحدة الأمريكية كهوامش لسقوط الاتحاد السوفيتي في البحر الأحمر الذي تريده أمريكا بحيرة غربية بشكل مطلق!

جاءت انتفاضة ١١فبراير ٢٠١١م لتعبر من ناحية عن سخط شعبي، وضرورة التغيير السياسي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى عبَّرت عن صراع مكونات النظام الذي كان تشاركياً بين قوى "المشيخ"، والجيش، والإخوان المسلمين، وكبار البيوتات التجارية التي نشأت في خمسينيات القرن العشرين برعاية بريطانية!

وكان الرئيس علي عبد الله صالح رمزاً لهذا التحالف التحاصصي في

الحكم، أو بحسب وصفة "مظلتهم" و"الراقص على رؤوس الثعابين".

حققت السعودية من خلال أدواتها تسوية ٢٠١٢م، ليكون عبد ربه منصور هادي رئيساً مختار من قبلها بحسب تصريح للرئيس صالح، حين قال بأن اختيار هادي ك"أيدي أمينة" كان بقرار ورغبة سعودية، وهو امتثل لها، والحقيقة أنه قرار أمريكي وجميع البيادق استجابوا وامتثلوا.

وليكون محمد سالم باسندوة رئيساً للوزراء، ولـ "باسندوة" علاقة متجذرة مع السعودية، كونه من قيادات جبهة التحرير ورفيق عبد الله الأصنج الذين استقطبتهم السعودية في ستينيات القرن العشرين، فقد بدأوا مع مصر عبد الناصر، وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م انتقلوا للعمل لصالح الأجندة السعودية، وقد كان ذلك سهلاً لقدم علاقتهم مع الاحتلال البريطاني في عدن[1].

حقق عبد ربه منصور هادي ما طُلب منه أمريكياً وسعودياً من تفكيك الجيش، وتسريحه، وضرب روح الالتزام والعسكرية اليمنية، واغتيال المئات من ضباط الدفاع الجوي والطيران، والأمن السياسي والقومي، وتفكيك الوحدة الوطنية إلى كيانات مذهبية وطائفية وجهوية من خلال ما سُمي بنظام الأقاليم والدولة الاتحادية، وقد صرح هادي أكثر من مرة في صحف السعودية من أن معاييره في التقسيم كانت ثقافية وقبلية وجهوية، وأعطى في هذا التقسيم صلاحيات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية سيادية للولايات والأقاليم، وبما يتعلق بالثروات وعقد الاتفاقيات!

١- تعليق للأستاذ أحمد العليبي (الأمين العام المساعد لحزب جبهة التحرير) والذي شارك في الندوة وكان له عليها التعليق التالي:

"أرجو من الأخ محمد ناجي عدم مواصلة ظلم جبهة التحرير التي كان لها دور ريادي في تحرير جنوب الوطن ونحن نعلم كيف استلمت الجبهة القومية الحكم من بريطانيا ولا داعي لكشف الأوراق، ثم إن ارتباط جبهة التحرير كان بالقيادة المصرية وكان جيش التحرير التابع للجبهة تتدرب عناصره في تعز على يد القوات المصرية وكذلك الإمداد بالأسلحة ولم يكن هناك أي ارتباط للجبهة بالنظام السعودي مطلقاً... يكفي تزويراً للحقائق".

كانت اليمن خلال حكم هادي تنهار اقتصادياً، مما جعل رئيس وزراء حكومته محمد سالم باسندوة يعلن عن إفلاس حكومته، وعدم قدرتها على دفع الرواتب، وبتدهور الوضع الصحي والتعليمي بتواز مع تجريف الوحدة الوطنية!

لهذا كان تحرك أنصار الله في ٢١سبتمبر ٢٠١٤م وسيطرتهم على صنعاء والمحافظات اليمنية الأخرى من أجل قطع الطريق على المشروع الأمريكي، الذي يستخدم مشيخات الخليج لتمزيق الكينونة اليمنية، تحت لافتة غير شرعية اسمها "عبد ربه منصور هادي"!

ولأن تحرك "أنصار الله" كان مفاجئاً وسريعاً وحاسماً انتقل العدوان الأمريكي بقفازاته الخليجية والمحلية تحت مسمى "التحالف العربي لاستعادة الشرعية" إلى التدخل العسكري، وتدمير الطيران الحربي لليمن، وقصف البنية التحتية وقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وحصار وتجويع طيلة ثلاث سنوات بغرض كسر الصمود لكنه بعد ألف يوم من العدوان وجد اليمني الصامد في وجه كفينيق يتخلق بشكل وعنفوان أقوى، وإرادة وصلابة لا تلين.

(ألف يوم صمود ألف يوم يمن)

كانت كلمة قائد حركة أنصار الله السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي التي ألقاها مساء الثلاثاء الموافق ١٩ -١٢ -٢٠١٧م، تتويجاً لألف يوم من الصمود، فإذا كان الصاروخ الباليستي الذي سقط على قصر اليمامة بالرياض تعبيراً عن الإصرار في العيش بسيادة واستقلال وكرامة -فإن كلمة قائد الثورة كانت تجسيداً واعياً لهذه الروح الوثابة بإبداع سبل ووسائل واستراتيجيات التصدي للعدوان، وإصراراً على أن اليمنيين لن يتراجعوا عن حقهم بالحياة بكرامة وتحرر من التبعية.

بإيمان لا يتزعزع ولا يتزحزح عن ثوابت الوطنية اليمنية...

منذ عقد الثمانينيات وما بعدها لم تكن هناك سيادة ولا استقلال عن الإرادة والقرار الأمريكي، بل كانت اليمن مجرد جغرافية أمنية لمصالح الغرب في البحر الأحمر وحظيرة خلفية لمن سماهم قائد الثورة بـ (عبيد الغرب) الذين يحركون (عبيد العبيد وأدوات الأدوات).

اليوم يواصل قائد الثورة تأكيده بعد ألف يوم من العدوان -أن شعلة الثورة تزداد اتقاداً ووهجاً، وتزداد الرؤية الثورية وضوحاً وإدراكاً لعوامل النصر طال الزمن أو قصر.

وأن الثورة تبدأ بدحر العدوان وإفشال أهدافه، لكنها بشموليتها وعمقها لن تكون إلا باستقلال سياسي واقتصادي، بيمن جوهره الوحدة الوطنية وتنمية منطلقها وهدفها الإنسان، ثورة تنهض بممكنات اليمن زراعياً وصناعياً على قاعدة علمية لتحقي الاكتفاء، والنأي باليمن من الارتهان.

كلمة منطلقها ثوري وغايتها أن يكون اليمن حراً مستقلاً ذا سيادة، ومسارها سعة في الرؤية ودقة في القرار وحكمة في القيادة.

بعد ألف يوم من العدوان الأمريكي ما الذي حصدته أمريكا بمشيخاتها الخليجية؟

فككوا الجيش واستهدفوا المدنيين، ودمروا المدن وقتلوا عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشباب والشيوخ الآمنين في بيوتهم وقراهم وأحيائهم في أعراسهم وعزائهم، في الطرق والأسواق والغيول وحوافل المواصلات، واستهدفوا الوحدة الوطنية بأقاليم مذهبية وجهوية...

لكن القوة الدفاعية لليمنيين أصبحت بعد ألف يوم من العدوان قادرة على الدفاع الهجومي لتصل صواريخ الجيش واللجان الشعبية إلى مطار الملك خالد ومراكز الطاقة في أبو ظبي وقصر اليمامة في الرياض.

ألف يوم من العدوان تعني لليمنيين المواجهين والمتصدين للعدوان -ألف يوم من تطوير القدرات القتالية والصمود في وجه ماكينة الموت الغربية بقفازاتهم العائلات المتحدة سعودياً واماراتياً وبحرينياً الخ.

لا تريد أمريكا أن تعيد النظر في عدوانها على اليمن طالما أن كلفة الحرب تدفعها إمارات العائلات الخليجية من ثروات النفط العربية!

ينبغي مخاطبة أمريكا بعد كل صاروخ باليستي يحقق إصابته بنجاح، فالضرر سوف ينال ريع النفط الخليجي الذي يذهب جُله لصالح الشركات الأمريكية والبريطانية ولصالح تمويل حروب أمريكا في المنطقة الآسيوية.

فهل تعيد أمريكا النظر كرتين في عدوانها على اليمن قبل أن ينقلب عليها عدوانها بخسران لا تستطيع ترقيعه؟

تتطور وسائل واستراتيجيات الدفاع عند اليمنيين لتصبح أعماق مشيخات الخليج في متناول أيديهم، وستكون بواخر الغرب وأساطيلهم في البحر الأحمر أهدافا قادمة حين تضيق سبل السلام.

الحل لن يكون إلاَّ بسلام عادل يشمل معادلة السيادة على الأرض اليمنية الوحدوية وثرواتها والمصالح المشتركة، دون ذلك فاليمنيون لن يخسروا تضحياتهم، وسيستمرون ثابتين على موقفهم الوطني، حاملين جذوة التصدي للعدوان أجيالاً وأجيالاً، وتاريخهم يشهد على ذلك...

الغزو من الداخل

حول استراتيجية الظهير الخلفي للعدوان

١٤ سبتمبر ٢٠١٧

علي نعمان المقطري
مُفكر ومحلل استراتيجي وسياسي - رئيس تحضيرية الاشتراكي اليمني (ضد العدوان).

لأعوام طويلة -آخرها سنوات العدوان الثلاثة الحالية- عجزت الامبريالية الدولية عبر قواها المحلية والإقليمية وجيوشها أن تهزم قوى الثورة، وصارت تفر أمامها مذعورة من المواجهة .. ولأنها تعرف مصير المواجهة مع القوى الوطنية اليمنية التي دوخت أنظمةً ودولاً رجعية عديدة منها الدولة الرجعية العسكرية القديمة؛ فقد لجأت إلى مخزونها الاحتياطي الهام من التكتيكات والاستراتيجيات التي سبق وأعدتها من وقت مبكر ما قبل العدوان، متجهة لتوزيع قواها على أنساق متعددة منها النسق المباشر في جبهات الحرب، ومنها الأنساق السرية الداخلية التي يأتي دورها لاحقاً في قمة المواجهة المعتملة من الداخل.

كان صالح أهم أنساقها السرية تلك –كما تجلى ذلك بوضوح مؤخراً- ذلك أن قواته لم يتم بنائها من قبل الأمريكيين عبثاً وهم الذين تكفلوا بتدريبها وتسليحها وإدارتها وتأهيلها تحت بند مكافحة الإرهاب بالمفهوم الامريكي الذي يعني محاربة القوى الوطنية التحررية المقاتلة المناهضة لنفوذ واشنطن والرياض وتل أبيب. ولم يكن مصادفة أن السفير الأمريكي (فيرستاين) أثناء مفاوضات تسليم السلطة في ٢٠١١م قال صراحة (إن الحرس والقوات الخاصة تعد استثماراً أمريكياً يعاد هيكلته دون أن يلغى) وعليه حرصت واشنطن أن تشرف على الهيكلة التي اتجهت لتغيير الأسماء لا التركيبة والقوام والمهام

والأهداف، ونقل القيادة شكلياً -من أعلى لأسفل- من تابع لآخر وضمن خطط ومهام جديدة تتوافق مع تركيبها وتدريبها وخبراتها ومعطيات الواقع الماثل آنذاك والمتوقع حدوثه مستقبلاً.

كان الانقضاض الغادر ضد الشريك الوطني عبر الخداع والتسلل هي المهمة الاستراتيجية التي تستعد لها تلك القوات لتساعد العدوان على كسب الحرب في نهاية المطاف.

الالتفاف على الحركة الشعبية المقاومة للعدوان والغدر بها

من المبادرة إلى المبادرة .. خلفية مؤامرة صالح وأطوارها

كانت المؤامرة الخليجية التي هندسها صالح مع أسياده لتحقيق هبوط آمن له من سماء الأزمة الوطنية الثورية التي شملت البلاد والمجتمع خلال الانتفاضة الشعبية ٢٠١١م تتضمن بلا شك تفاهمات على بقاءه خادماً للنفوذ الدولي المشترك وإن كان من خارج السلطة الرسمية العليا، مع استمرارية تمتعه بالسيطرة على أجهزته الأمنية والعسكرية الخاصة وعلى شبكاته السياسية والإدارية الاستراتيجية عبر نشاط منظوماته الإدارية العميقة التي تم موضعتها في حلقات التنظيم السياسي الخاص الذي صار قوةً مالية وتكتلاً اقتصادياً ريعياً كبيراً -له استثماراته وأنشطته-ومؤسساته وجمعياته- وهي واحدة من المجالات التي تبيض أموال الحكم السابق وتعيد انتاجها. فقد جرى تشبيك الإدارة بالتنظيم السياسي البيروقراطي الخاص بالأجهزة الأمنية وبالمالية، حيث وزعت المزايا حصراً على المنتفعين المؤيدين للحكم السابق وأبرزها الوظائف المكررة والوهميات العسكرية والمدنية ومساعدات الضمان الاجتماعي واحتكارات المقاولات الإنشائية الحكومية والسمسرات الاستثمارية المتنوعة.

كان المفهوم حول صالح أنه سيحكم عبر نائبه هادي لفترة مؤقتة ينتقل بعدها المنصب إلى من سيقدمه توافق الداخل والخارج من الجناح السلفي

العسكري القبلي الذي تدعمه السعودية، وكان تحالف (اللقاء المشترك) قد عقد العزم على تقديم كبير رجال المال والتجارة والمشيخة مرشحه القادم بعد هادي، ونصت المناورة على تناصف الحكومة والحكم مما يعكس الترتيب التوازني الذي يسمح في نهاية المطاف لصالح عبر أولاده بالعودة كشريك في الحكم في حال فشل الترتيب السياسي المقترح المرحلي، الذي أُعد حقاً ليفشل.!

لقد أرادت الأطراف الإقليمية والدولية إزاحة مؤقتة لصالح (الشخص وليس النظام)، وكانت مهمة الرئيس التالي –الشكلي- هي الحفاظ على صالح (النظام) والتعاون معه بالضرورة بينما يقبع خارج الحكم الرسمي، ولم تكن الأولوية الأمريكية قد قررت لصالح مصيراً مماثلاً لصدام أو القذافي، بل على العكس، فأولويتها الحفاظ على نظام صالح وليست إزالته واجتثاثه، ولذلك حرصت الحركة السعودية الأمريكية على الجمع بين التظاهر بالعطف على المطالب الشعبية وبين عدم السماح بالذهاب بعيداً في إزاحة المنظومة الحاكمة ككل، وواضح أنها تبنت تصوراته للخروج والهبوط بسلام حسب أسلوبه ووفقاً لشروطه، مع الحرص على تقديم عناصر أكثر ولاءً لكن دون الاستغناء عن خدمات صالح وإنما الانتقال به من الموقع الأول إلى الموقع الثاني للوكالة (الكولونيالية) في سلم منظومة الجهاز التبعي راعي المصالح الكولونيالية الإمبريالية المشتركة.

ومما أخر إنجاز الترتيب الجديد هو عجز هادي والنتائج الناجمة عن فشل تأدية المهام المنوطة به بالشكل المطلوب، ونتيجة لسوء العلاقات الشخصية بين قطبي أو أقطاب الخديعة والمؤامرة الإمبريالية الكبيرة للإطاحة بالثورة الشعبية الوطنية وقواها، وهو ما أعاق تمكن الجهاز الكولونيالي من استعادة سيطرته بالسرعة المتوقعة؛ نتيجةً للنزاعات الداخلية التي كانت تنهشه من الداخل بعنف

جراء تراكم ثارات الانتقام والصراع على الموقع الوكيل.

انفلتت الأحداث من أيديهم، وتفجرت الثورات من جديد أخيراً في ٢١ سبتمبر المجيدة، وسارت بكيفيات خارج التوقعات، فإذا بالأحداث تُجبر الجميع على التداعي إلى التفاهم –بصيغ متعددة وقبول حلول وسط- أملاً بتوفر الحد الأدنى على الأقل من ضرورات بقاء المنظومة الكولونيالية وأطرافها المزدوجة المهام، وعلى الرغم من أن أحداث النهدين في يناير ٢٠١٥م قد أعاقت التعاون بين الطرفين (صالح وهادي) لبعض الوقت؛ ألا أنهما قد نسقا عبر أطراف أخرى أكثر قرباً لهما -خاصة الطرف الإماراتي- الذي أوكلت إليه مهام قيادة العمليات التنفيذية الاستراتيجية في قيادة العدوان.

التكتيك الاضطراري

حين تكون الصراعات مستعصية على الحل بين صالح وحلفائه السابقين فلا بد من التوافق الإلزامي بأي كيفية كانت.

إن القيادة العدوانية قد قررت الاستفادة الإجبارية من التناقضات وتوظيف الصراع الشخصي بين صالح وحلفائه في سبيل تحقيق اختراق استراتيجي على جبهة ومؤخرة القوى الوطنية المناهضة، وهو ما يظهر عقلانية مبررات صالح لتكتيكاته الجديدة، وسيكون النجاح مؤكداً نتيجة عنف الصراع واستحالة التوفيق الظاهري بين أطرافه في وقت قصير.

الخطر الشمالي يقض مضاجع الكولونيالية

كانت الأولوية لدى القيادة الدولية والإقليمية للعدوان هي مواجهة القوى الثورية الناهضة في الشمال، ولما كان صالح قد أُبعدَ عن الواجهة مؤقتا عُهد إليه دور احتواء تلك القوى الوطنية تحت ستار التظاهر باستمرار الصراع مع أنداده بأشكال سياسية وشخصية وألا تسوية لمشكلاته مع حلفائه السابقين،

وقد خلق مجالات تعاون بينه وبين الثورة الجديدة القادمة والزاحفة من الريف الشمالي القبلي الشعبي .. الثورة التي كانت نتاجاً لتراكمات العقود السابقة من الظلم والمعاناة، وحملت شعارات الحرية والكرامة الاستقلال ورفض الوصاية والهيمنة ومعاداة الاستعمار والإمبريالية والرجعية والصهيونية، منتصرةً وحاملة لشعارات وثورات وأنات الشعوب في العهود السابقة من الماضي الأليم وتاريخ الكفاح الثوري المجيد والجميل، تلك الشعارات والأفكار والمطالب التي تمكن النظام من خنقها بين جدران السجون والمعتقلات التي أقامها صالح ومن سبقه، وها هي اليوم تخترق الجدران وتحطمها، تولد مجدداً من رحم الشقاء والبؤس الإمبريالي والبطر الخليجي، وتصيرت أناشيد وأهازيج وزوامل الشعب صادحةً بها حناجر الأجيال الثائرة.

لم تجد محاولات الاختراقات الإمبريالية طريقها إلى داخل الثورة، فقوى الثورة كانت شديدة الاستقلال وشديدة الحذر واليقظة، والسبب الأهم في ذلك هو طقوسها الثقافية العقيدية والفكرية وصرخاتها العلنية المُحصنة للوعي والضمير، وقد عانى صالح مشكلات التكيف مع الدور المزدوج الجديد حين قرر التظاهر بالوطنية في مواجهة العدوان ومحاولة نسيان الماضي الصراعي، ووضع قواته التابعة إلى جانب الأنصار في جبهات عديدة حاسمة اضطرتها في كثير من المرات ظروف المواجهة إلى خوضها للنهاية وهو ما آلم العدوان أكثر من الانتصارات المتحققة، ومع ادعاء الشراكة في المواجهة العسكرية فقد أدى ذلك لتأثر الكثير من أتباعه السابقين بقوة والتحامهم الصادق بقوى الشعب الثورية في صفوف الصمود الوطني بقيادة الأنصار. إن ذلك –الفزع من تحلل قواه لصالح الثورة- قد استعجل من دوران عجلة الدور الخياني التآمري.

إن ترديد صالح لشعارات وطنية وثورية ومحاولة التحدث كمناضل "جيفاري" كبير يتحدث عن ماو وكاسترو وشافيز، إلى جانب تطرف بعض أبناء إخوته

في مضمار التظاهر بتبني مواقف قومية وعالمية وثورية كبيرة، ومؤاخاة أنصار الله وقبول قيادتها وتأييد الثورة التي تسير بها؛ كل ذلك ترك الكثير من البلبلة والحيرة عل جبهة الخصم وصعب عليه مهامه الاختراقية التي خطط لها، وهو ما عاد على قاعدته الشعبية بالارتباك والبلبلة والاستغراب وعدم الفهم والتبلد والانقسام، وجعل المهمة صعبة ومعقدة وسط قطاع واسع من القاعدة الشعبية التي تدعمه باعتقاد مصداقية شعاراته عن الاستقلال ورفض الوصاية ومواجهة العدوان.

ومن هُنا بدأ يفتعل منغصات وإشكاليات بين جمهوره عن المجاهدين لتبرير الانعزال لقواته، وتعقيد علاقات الأخوة معها بهدف خلق حساسيات تكون مقدمات لما يخطط له لاحقاً، إذ يخطط لاستخدام تلك القوات في الصدام مع إخوانهم من أنصار الله ومحاولة عزلهم عن القوام العام للجيش الوطني الجديد الذي يُبنى من مخرجات الجبهات والمعاناة والانتصارات، وباتجاه ضرب المشروع الوطني الجديد الذي يرى فيه معوقاً يحول أمام عودته للسلطة ومن نافذة التفاهم مع العدوان التي يعمل أن تكون بعد إنهاك أنصار الله واستنزاف قواتهم ومخازنهم.

خطة الخداع الاستراتيجي

كانت الخطة الاستراتيجية للعدو ضد أنصار الله، تقوم على الإغواء والاستدراج نحو ميدان أوسع للصراع مع العدو تكون الثورة فيها مكشوفة يسهل ضربها وتدمير قواها والعمل لتكفيك تحالفاتها القوية القائمة والناشئة، بينما يظهر صالح التحالف والتعاون مع أنصار الله وإخفاء كل تفاهم وتعاون مع العدوان، وقد قام هذا التكتيك على دراسات علمية واقعية ميدانية استندت لخبرات وتجارب المواجهات السابقة.

التقدير الاستراتيجي للعدو

تقدير العدوان للموقف الداخلي الوطني وتوازن القوى

لقد توصلت القيادة المعادية قبل العدوان إلى تلخيص مفاده: أن القوى الثورية المسلحة تزداد فاعلية وقوة وتوسعاً مع تراجع السلطة وتفكك قواها بعد هزائمها خلال الحروب الست السابقة، ولم يعد بمقدور الجيش القديم مواجهتها في الميادين، وهو ما يقودها إلى اجتياح العاصمة حتماً بعد فشل المبادرة الخليجية واختراق الاتفاقيات المبرمة مع السلطة، وبعد فشل محاولات دفع القوى الوهابية القبلية بزعامة مشيخ الأحمر إلى الصراع في مواجهة وإيقاف حركتها في الخروج من المعاقل القديمة في الشمال نحو العاصمة.

كما كان التقدير للموقف أن قوى التأييد الشعبي للثورة موجودة في المحافظات المجاورة للعاصمة ونواحيها مما يجعل المواجهات في العاصمة محسومة سلفاً لصالح الثورة، ومن ثم فقد أرادت تكوين ميدان مواجهة جديد جنوباً ووسطاً على أساس طائفي ومذهبي، حيث يمكن لها أن تضمن منافذ وخطوط الإمدادات. فكان التوجيه لصالح أن يستدرج الثورة إليها فيما وجهت هادي بعدم المقاومة والعمل على الدخول في سلطة شراكة تؤخر تقدم الثورة وحسمها فيما يفتح جبهات الإرهاب لمواجهة الثورة، تتالياً نحو التراجع إلى عدن والجنوب والوسط بذريعة الاستباحة للسلطة الشرعية -بعد أن فجر الموقف في العاصمة في يناير بتوجيه ألوية الحماية الرئاسية بالنزول للشوارع وتصفية أي وجود للجان الشعبية وبعد عمل طويل من الاستفزازات والمشاكلات- ليفتح الباب أمام التدخلات الأجنبية والاحتلال للأقاليم الاستراتيجية النفطية ضمن مشروع تقسيم اليمن وتمزيقه وفرض الانفصال والوصاية الدولية والحصار الشامل وشن العدوان لتحطيم قوى الثورة التي تكون –وفق هذا المنظور- قد ارتدت شكل السلطة الغاصبة للأمر الواقع.

لقد رسمت قوى العدوان بدقة متناهية كيف تؤكل الثورة من داخلها، وهو الدور الحاسم في استراتيجية العدو لوأد الثورة وسحق قواها الذي أنيط بصالح ومنظومته تحت رداء الحليف الجديد الخارج عن عباءة التبعية والهيمنة والمرتدي لعباءة الوطنية والاستقلال! ...

الدور الاستراتيجي الجديد لصالح .. احتواء القوى الثورية الوطنية

التزم صالح دوراً رديفاً سرياً في سياق حماية المصالح الغربية دوراً احتياطياً دون الاعلان عنه، وكلف باستغلال تطوير العلاقات مع قوى الثورة على رأسها أنصار الله -والتجسس عليهم- وتخريب صفوفهم بإرسال أعداد من جنوده إليهم، وإلصاق التهم بهم وتشويههم والتأليب الشعبي ضدهم بحملات تعبئة إعلامية وميدانية شرسة، محضراً للقيام بالانقلاب على الثورة وقواها -وضربها وافتراسها من الداخل- والسيطرة على العاصمة.

هكذا أعاد صالح إنتاج ذاته وشخصيته السياسية ضمن اتفاق استراتيجي -جديد مع الإمبريالية ووكيلها الإقليمي السعودي- وقد حاولت هذه القوى مع صالح التضليل على العلاقات الجديدة مع الأخير، لتمكينه من التغلغل في أوساط القيادة الوطنية وتوجيه الضربات إليها من الداخل-إضافة إلى تصويب الضربات الموجهة من الخارج- وشق صفوفها مع أنصارها وحلفائها الوطنيين لإضعاف تحالفاتها.

تظاهر صالح بالتحالف مع الأنصار، وعملت الأجهزة الاعلامية على إظهار صالح بصورة من وجد نفسه أمام تكالب هائل لاستهدافه من قبل حلفائه السابقين وأجنحته الأخرى التي وحدت خططها -الآن ضد عدو مشترك- التي يشكل فيها صالح مكانة هامة جداً في الضفة الأخرى لجبهة الصراع- وكان هذا تغطية لحركته الجديدة لضمان نجاحها –حيث حاول التظاهر بأنه يمثل موقفاً استقلالياً حرياً بأن يحترم- رافقه إخراج بعض القضايا حول الدور

السعودي في اليمن ظل يوزعها بالتقسيط.

فرضت الضرورة الوطنية قيام تحالف وطني جامع للمواجهة خاصة أمام تكالب دولي كالذي تواجهه بلادنا، وفرضت نبل ومسؤولية الأنصار تجاوز صراع الماضي الأليم من أجل النهوض بمقاومة وطنية شعبية عامة في وجه العدوان الإمبريالي. لكن صالح كان مجرد مراوغ وممثل عتيق فشل في أداء المسرحية هو ومدراؤه.

هكذا ارتسمت الخطوط لضرورة التعاون والتحالف بين القوتين، ولذلك سارع إلى قبول التحالف مع أنصار الله -ضد العدوان الأجنبي- يكون مدخلاً لشراكته- ومنطلقاً لاحتواء الحركة الوطنية من خلال فرض بقاء المؤسسات الرجعية القديمة التي تشكل عمود بيروقراطية منظومته وإداراته وشبكات مصالحه ومراكز نفوذ الطبقات القديمة -التي يمثلها- والتي أجبرتها انتصارات الثورة الشعبية الجديدة على ضرورة التصالح وتجاوز العداوات القديمة-واعادة توحيد صفوفها-وتقديم التنازلات.

من جهة أخرى فقد ادعى صالح أنه رفض الحرب ضد أنصار الله، باعتبار أن السعودية من طلبت منه تفجيرها!! كما رفض المصالحة مع علي محسن وحميد الأحمر والعمل مجدداً كجبهة موحدة ضد العدو الجديد المشترك، حد ادعاءه، لكن الأحداث الأخيرة من ناحيته قالت بعكس هذه الادعاءات، علاوةً لكون التاريخ لا يقبل التشكيل كما تريد الأمزجة وأهواؤها.

مهام صالح في المخطط الجديد

تحدد دور صالح في التغلغل في صفوف الثورة الشعبية والتظاهر بتحدي العدوان والدعم للمواجهة، فيما النشاط المُبطن هو التجسس وإنقاذ القيادات العميلة وفتح الثغرات للعدو أمام قواتنا الوطنية في الجبهات وتضييق الخناقات عليها، والتعاون في إضعافها والانقضاض عليها من الداخل حين تكون قد

أغرقت في سياق هجمات عدوانية كبرى ناجحة على الجبهات الرئيسية -نهم، ميدي، موزع، تعز ... من جهة أخرى فقد عملت هذه المنظومة على إغراق البلاد في بحر من الأزمات المالية والتموينية والإدارية لاستخدامها مادة إعلامية في حملات التضليل والتشويه، إلى جانب كونها غطاءً للفساد والعبث خاصتهم المستشري منذ عقود، مضاعفة بذلك من آثار الحصار الشامل.

خلفية التفاهم الخياني الجديد .. حول اغتيال "النهدين"

كانت صدمة "النهدين" قد أطاحت بما بقي من عقل لصالح ومنظومته وأسرته –المتكالبة على السلطة بأي ثمن-وأجبرتهم على الرضوخ التام لإملاءات وإرادة البيت الملكي السعودي والأمريكي للقبول بمصالحة خصومه السابقين سراً، حرصاً على بقاء المنظومة التابعة موحدة، ولذلك فقد استغلت السعودية حادث النهدين أشد استغلال، فقد أرسلت طائرة إسعافية خاصة وملأت الأحواض بعسل النحل الملكي الخالص الذي وضعت جسده فيه لنقله وبقائه طوال فترة العلاج الطويلة التي تضمنت عشرات العمليات التي قام بها فريق عالمي من أمهر الأطباء -بينما انتهت حياة عبد العزيز عبد الغني ببساطة- وبغموض مما يعني أن الأمر لم يكن مصادفة ولا حسنة ملكية، ولم يكن ذلك بدون ثمن، وكثير ما يحتار البعض بالسؤال، كيف تكون السعودية شاركت بشكل غير مباشر عبر عملائها الخُلص في الاغتيال ثم شاركت في الانقاذ؟!

إن ذلك بسيط ومفهوم، إذا قام الدليل في الحالين -ويترك هذا للمؤرخين- وللزمن فليس هو بيت القصيد –

المهم أن علاج صالح كان الورقة الذهبية بأيدي المملكة لكي تضمن نفوذها وإملاء شروطها على الوضع القائم، وإعادة توجيه وتوظيف صالح كما تريد هي، مريدة أن يقوم بدور غير تقليدي، يتمثل في الاستدارة الاستراتيجية

ضد حلفائه الجدد في اللحظات الحاسمة، حين تكون الاستدارة ضدهم قادرة على الإطاحة بهم، في لحظة الهجوم الأقصى من قبل الطرفين الرئيسيين المتصارعين، وتكون كل القوى الاحتياطية قد استنزفت ورميت إلى قلب المعركة، وتصبح النتيجة مرهونة على مدى تحرك القوى على أطراف الوطن وفي مؤخراته المركزية.

سيناريوهات الاختراق من الخلف والأمام

متى تكون الاستدارة مؤثرة على نتيجة المعركة؟

تكون مؤثرة حين تكون العاصمة قد تعرضت للحصار والهجوم الكبير الذي استثار جميع القوى الاحتياطية للأنصار واستفرغت قواهم وأعدادهم، وأصبحت القوى الوطنية مشتبكة مع العدوان بكل طاقاتها في نضال مستميت ضارٍ ومصيري في جميع الجبهات الرئيسية المشتعلة: نضال دفاعي متوازن طويل واستنزافي، وحينها فإن دور صالح سيكون هو:

١ - سحب قواته كما حصل في تعز والجنوب بصورة مفاجئة-وفتح الخطوط أمام تحرك العدو وإلتفافاته.

٢ - كما سيكون على شكل انقضاضات مباغتة من خلف القوات في مؤخرة العاصمة والسيطرة عليها بالقوات التي ترابط على أطرافها وخاصة السيطرة على المطارات في شمال العاصمة وفي جنوبها، والسيطرة على مداخل المدينة.

٣ - كما ستكون تلك إشارة الانزالات من الجو للعدو المتربص مستخدماً المطارات الواقعة تحت سيطرة حليفه الخائن، وهي مسألة معهودة لدى العدو الأمريكي وسبق وتناولناها في مقاربات سابقة حول (الإبرار الجوي). حيث الانقضاض على المناطق الداخلية لقطع الخطوط الامدادية للجيش الوطني وعزله عن قواعده، وإنزال قوات خاصة تتعاون مع قوات

الخيانة من الداخل في الوصول إلى مراكز القيادات الوطنية لأعمال التصفيات والاحتجاز لإعاقة العمل الشعبي المضاد لتحركها.

٤ - إقامة جسر جوي متواصل دون توقف يحمل القوات والأسلحة والتموين والمعدات مستنداً إلى عدم توفر صواريخ مضادة للطائرات لدى الجيش الوطني تمنع هبوطها على الأرض.

٥ - الالتفاف الاستراتيجي عندما تصل المواجهة إلى تلك الحالة الحاسمة، فإن العدو سيعمد إلى سحب أغلبية قواته من جميع الجبهات الثانوية الأخرى مؤقتاً مستغلاً تفوقه الجوي وتوفر أسطول جوي نقال كبير الحجم يمكنه حمل ونقل الكثير من القوات سريعاً ونقلها من جبهة إلى أخرى - خلال ساعات- مما يحقق له التفوق المحلي العددي في جبهة المواجهة الحاسمة، أي العاصمة، ويمكنه من حسم الموقف حسب اعتقاده وتقديراته.

تلك هي جوهر الخطة الإمبريالية الممكنة، وفي حال فشل السيناريو الأعلى هناك خيارات أخر ى جاهزة للانتقال اليها ك:

١ - التخريب الأمني العسكري خلف خطوط القوات الوطنية -حروب العصابات-الخاصة- في العاصمة وبعض المحافظات بالتنسيق مع القوى الإرهابية المعادية التي قام الدليل على التحالف بينهما خلال أوقات سابقة.

٢ - التخريب السياسي الاقتصادي الاداري الحكومي الأمني، وهو ما تمارسه بيروقراطية صالح بشكل مخطط ومنسق مع العدوان وأجهزته.

مصير الخطة التخريبية من الداخل

الخطة التخريبية للعدوان من الداخل أو الغزو من الداخل، لم تعد مجرد خطة نظرية، بل أضحت مادة عملية يعمل عليها الجهاز الخياني الداخلي، وقد حاول تنفيذ بعض الأجزاء منها من قبل لأنها متصلة في بنودها وفصولها، ومن

اليوم الأول للعدوان وإن كانت سراً في البداية.

وفي ٢٤ أغسطس كان له فيها وعداً وموقفاً ونكسة بعد أن خذلته قوات العدوان في نهم وميدي وموزع التي راهن عليها ويرتبط مصيرها بمصيره التي تكبدت هزائم ونكسات-وما زالت، والأكثر من ذلك أن خاب ظنه بانتباه وحذر قوى الثورة والشارع اليمني المقاوم المظلوم.

إن خطة الهجوم الكبير من الداخل مرهون بتقدم العدو في جبهات نهم-صنعاء بالذات.

والعدو يعاود الآن الحشد باتجاهها مجدداً، فقد أضحت مصيرية بالنسبة للعدوان الذي أغراه جهاز الخيانة من الداخل بالمحاولات والاستمرار، وقد حاول قبل اليوم الموعود وبعده، إلا أنه خذل فعاد يناور من جديد لتأجيل الحركة إلى مناسبة أخرى تكون أفضل له من حيث الاستعداد والتأييد.

المسرحية الاستراتيجية للعدوان .. مستمرة

من الممكن أن يعد العدوان مسارح عمليات شكلية عديدة -بهدف تعطيل يقظة الوطن- حيث يجري عدداً من العمليات غير الجادة لاستطلاع ردود الأفعال الوطنية في المواجهة المتوقعة لتضبط عليها خطتها الميدانية، وهذا يعني أن ما حدث سيتكرر لمرا ت عديدة قبل الشروع الجاد بالعملية التنفيذية في العاصمة -برغم التظاهر بالعودة إلى الصف الوطني وإرسال بعض المشاركين إلى الجبهات .. لقد تراجع العدو في٢٤ أغسطس عن خطته إلى موعد آخر مازال قائماً -وما زال متوتراً- وكانت أحداث الاعتداءات على جنود النقطة الأمنية الحكومية في دوار المصباحي وشارع الجزائر-وقتل الجنود الأبرياء-استفزازات هدفت لتحميل السلطة الوطنية المسؤولية والحجة وجرها إلى الاشتباك لاصطناع ضحايا دماؤها تستثير التورط في جرائم القتل للجنود وفتح المعركة المنتظرة من قبل العدوان وأتباعه، وقد فوت أنصار الله الفرصة أمامهم

بتحمل التضحيات دو ن رد فعل متسرع والتصرف الحذر والحكيم والمدروس مُسبقاً ضمن جملة السيناريوهات المتوقعة لمسار الأزمة التفجيرية.

هل تراجعت المؤامرة أم اتجهت لمسارات بديلة؟

اتجهت المؤامرة لمسارات بديلة، مع بقاء المؤامرة وفكرتها ومخططها الأساسي قائماً -الذكرى القادمة لثورة ٢٦سبتمبر٦٢م يمكن أن تكون فرصة جديدة للتحشيد باسم الاحتفال بها كما يمكن أن تكون ذكرى١٤أكتوبر أو ذكرى الاستقلال ٣٠ نوفمبر، أو أي مناسبة مثل ذكرى إعلان بيان نوفمبر الوحدوي أو ذكرى إخراج البترول أو سد مأرب ... فلطالما الأموال الإماراتية مستمرة فسيتم تمويل وتنظيم كل يوم مناسبة جديدة.

أشكال جديدة للمؤامرة على الأرض ومظاهرها في الفترة السابقة

خلال الفترة السابقة كانت أشكال المؤامرة والخيانة والنفاق قد اتضحت في عدة جوانب أبرزها عملية تهريب هادي وقيادة العدوان من صنعاء بتوجيهات السفير الأمريكي وتنفيذ عدد من قيادات المؤتمر العليا، إضافة إلى تعطيل عدد من الإمكانيات الوطنية كوحدات الدفاع الجوي -عدى ألوية من قوات الجيش-، وفتح الثغرات أمام العدو في أكثر من جبهة مثل عدن وتعز ونهم... أيضاً التأزيم الاقتصادي والفساد وحملات التشويه والإرجاف وتوفير الحماية للطابور الخامس والفاسدين واللصوص والمجرمين... وهذه تنصب كلها في سياق تخريب الدفاع الشعبي والصمود في مواجهة العدوان والاحتلال.

ها هو العام الثالث يقترب للاكتمال، ولا تزال عمليات سحب الجنود من الجبهات مستمرة إلى جانب عمليات التثبيط والتخدير للآخرين، ولا تزال كثير من الألوية العسكرية خارج مسرح المعركة وأفرغت مُعسكراتها ولا تزال المخازن الواقعة تحت سيطرتها مقفلة وتمنع على مقاتلينا الأبطال، فيما هذه القوات لا تزال تنهك الخزينة العامة للدولة.

لقد سبق لقيادات المعسكرات التابعة سابقاً لصالح وأولاده أن مارسوا –ولا يزالون- أعمال الضغط على الجنود الذين يذهبون بمبادرتهم الذاتية إلى الجبهات بواسطة وقف معاشاتهم ومستحقاتهم تحت دعوى الفرار من المعسكرات إلى الجبهات!! ولا نعلم حقاً أين ذهب نصف مليون منتسب لوزارة الدفاع –حسب الكشوفات- من معركة الدفاع الوطني الحالية!

إن هذا التخذيل المنظم والجماعي يشمل أعداداً كبيرة من الجنود القدامى وخاصة جنود الحرس السابقين والقوات الخاصة وألوية الاحتياطي العام وألوية الحماية الرئاسية، وهي الألوية التي مازال يتباهى صالح أنه من يوجهها ويسيطر على إرادتها مستغلاً حاجتها للراتب والمعيشة.

تخريب المعركة الوطنية في تعز

كان التخريب في تعز مزدوجاً ومعقداً، من حيث المزج بين التظاهر بالمشاركة في المعركة وتنظيم الانسحابات الفجائية التي انتهت لصالح العدو من مواقع هامة وحاكمة، إلى جانب القيام بممارسات عدائية ضد الأهالي وتوظيفها لكسب العداء ضد الثورة وقواها، وقد حدث إثر هذه الممارسات اشتباكات داخلية حين تصدى لذلك المقاتلون الأنصار والأهالي.

طعنات الحليف المزيف

لم يتحقق اختراق عدن في يونيو ٢٠١٥م إلا حين انسحبت القوات المتحكم بها من قِبل صالح، وحقائق اليوم تؤكد على أن ذلك جرى بالتفاهم التام مع العدو، والجميع يذكر مسار تلك المعركة من حيث الانسحاب الفجائي –الغير مبرر مُطلقاً- من الموقع في المدينة وأطرافها لتترك الخطوط الوطنية مفتوحة أمام العدوان ولم يحدث أن يتم إبلاغ المقاتلين هناك إلا قبل الانسحاب بساعات معدودة! ما كلف الوطن آلاف الضحايا من الرجال الخُلص. وقعت اللجان في طوق حصار شامل وغرقت بالصحراء وواجهت مصائر مأساوية بسبب الخديعة

التي حاكها الحليف الزائف تاركاً إخوته في الوطن والسلاح بلا غطاء ولا إسناد.

كانت القيادة بدافع الحرص على الظهور بمظهر القوة والتوحد والتماسك أمام الرأي العام الوطني حفاظاً على الوحدة الوطنية ووحدة الصفوف الداخلية؛ ظلت مقفلة للملف الخياني تعيد مراجعة المعلومات وموازنتها على معايير النصر والإخفاق والخسارة والمكاسب المتحققة، والسكوت على الخيانة والضيم والآلام، وعاملت المسألة بكونها سوء تقدير واختراقات داخلية من قبل العدو لصفوف صالح دون علمه، لكن لم يتوقف الأمر عند ذلك بل استمرأت أفعالها ووصلت لهذا الحد الذي عليه اليوم حيث يتم إشعال الفتيل بالصف الوطني ودفعه إلى الهاوية، وبدلاً من أن يتم فيه استعراض القوى القتالية وعتادها على العدو وتوجيه الفوهات نحوه؛ كان الاستعراض والتعالي والتغطرس وتوجيه الفوهات على الحلفاء والأشقاء وأبناء البلد.. ولم يقم اعتباراً للمروءة والنُبل والشهامة والصفح والحرص والمسؤولية لدى الثورة بل كان العكس من ذلك تماماً.

لقد خُطط لتكون هذه الخيانة هي نهاية القوى الثورية الوطنية بعد إغراقها هناك في مساحات مكشوفة يتم حصارها وقطع خطوط امداداتها بعد الانسحاب دون إبلاغ أنصار الله -فيقعون بين فكي العدو والعدوان- من البر ومن البحر والجو..

ومثل هذه حدثت في المخا، فكيف تمكن العدو من اختراق شبكة الألغام البحرية والدفاعات القوية! لقد سُربت للعدو بلا شك وصار معلوماً من فعلها.. إن هذه أمثلة قليلة جديداً وما خفي كان أعظم.

مواجهة الحليف واستباق مؤامراته الكبرى

صبرت القيادة الوطنية طويلاً على ممارسات (الشريك) حتى المؤامرة الكُبرى

التي توجب استباقها بالهجوم الاستراتيجي الأمني في عُقرها قبل أن ترفع رأسها وتشرع فاتحة الخطوط أمام العدوان القادم من مأرب - نهم المطار، حيث تتولى هي من الخلف الانقضاض على قوات الأمن والجيش الوطني.

احتشد العدو باتجاه نهم مع اقتراب المناسبة التخريبية بأكثر من ١٢ ألف مرتزقاً منتظراً الفرصة التي هيأها له ظهيره الخلفي (صالح) للانقضاض على صفوف الوطن واستباحة عاصمته الثورية. لكن العدو كان لا يزال تحت تأثير التعمية الاستراتيجية التي غيبته عن الواقع الداخلي للثورة والمقاومة الوطنية التحررية، فلم يجد نفسه إلا مطوقاً أُحكم الخناق عليه تماماً وبشكل لم يتصوره مُطلقاً لم يمكنهم حتى من أخذ الأنفاس.

لقد قلل العدو وظهيره الخلفي من إمكانيات وقوة الثورة وقدراتها وانتشارها، وتعامل مع طيبتها ونبلها وإنسانيتها وطهرها على أنها سذاجة، لكنه في التوقيت ذاته لم ينتبه لمدى حسمها وشدتها وحذرها وانتباهها وإحاطتها.

استراتيجية الثورة في المبادرة الخاطفة

استهداف تدمير القوة الرئيسية أولاً كان هو هدف الثورة ولذلك قررت مبادرة العدو قبل استكمال تحشده وقبل اقتراب موعد غدره، وقد حطمت قواته في نهم مأرب بهجمات متوالية خاطفة قوية قضت على احتشاده بعدة ضربات صاروخية مركزية دفعت بمن بقي إلى التشتت في أرجاء المنطقة مثخنين بالجراح والهزيمة.

التلازم العدواني الهجومي بين الجبهتين .. لم يخفه العدو

عَمِلَ العدوان في الخارج والداخل على أن تكون هجماته في موعد واحد مشترك يكون ضربة شاملة مركزة، ولم يستطع إخفاء التلازم والتنسيق والتوحيد بين الجبهتين، بل هلل وفرح له وشجعه على أن يكون أكثر اتساعاً

وجماهيرياً وشعبوياً ومُشرعاً وفق أعلى المعايير الدولية .. وكان تصريح السفير الأمريكي بالوصول إلى تفاهمات مع المؤتمر يتحدث عما هو أقل من الحقيقة بكثير، لكن الغرض الحقيقي من تصريح السفير وأكثر من إرباك الجبهة الداخلية كان حقاً كشفاً لوضع صالح –وهذه استخدمها البعض لينفي ارتباط صالح من خلال: إن كان عميلاً فلماذا يكشفونه!- إذ تعمد المخابرات دوماً في مواضع معينة إلى كشف عميلها التي تعتقد تلاعبه في التنفيذ وبين الأطراف، فتقوم بكشفه لتقطع الطرق عليه مع غيرها من الأطراف.

تعطيل هجوم الجبهة الشرقية قد خنق مؤامرة المؤخرة ودفعها للتراجع.

أدى تكسير الهجوم الشرقي المنتظر إلى قلب توازن القوى العام في الساحة، فقد أضحى الجيش الشعبي جاهزاً للمواجهة داخل المركز العام للمؤامرة عبر قوات الأمن المركزية الخاصة واللجان الشعبية التي هبت من المحافظات المجاورة ومن الأرياف القبلية الشعبية بعد إعلان صالح ومرتزقته المتطرفين عن برنامجهم: مبادراتهم الاستسلامية ومدى تجاوبهم مع العدوان ومناوراته، وكانت الخطوات المضادة لهذا التوجه أهمها:

١ - عقد الجمعية الوطنية الشعبية لعقلاء وحكماء اليمن -دورتين خلال شهرين- كانت الأخيرة قبل قرابة أسبوع من موعد المؤامرة ٢٤ أغسطس، لما لها من دور هام وحاسم ومفصلي في الإدارة والمواجهة.

٢ - تم تحشيد القوى الشعبية الى العاصمة وبالمقدمة قبائل طوق صنعاء الأبية البطلة برمتها.

٣ - إفشال محاولات الطيران العدواني تدمير نقاط الأمن والحزام حول العاصمة.

٤ - سيطرت القبائل الثورية على مداخل العاصمة من جميع الجهات، ومنعت من اقتحامها في سياق التحشيد الكبير المخطط، حيث كان آلاف من

المرتزقة قد انضموا إلى ركب التحشيد المُلتبس ورفعوا شعاراته وقرروا تفجير الوضع من الداخل، فيما ضبطت الأجهزة الأمنية العسكرية العديد من التفجيريين والتكفيريين والخلايا التخريبية التي كانت مستترة في الداخل أو قدمت من كل المحافظات إلى العاصمة، كما ضبطت شفرات وخطط التكاليف المستهدفة للعاصمة وتمكنت من تعطيل المتفجرات والألغام.

٥ - استباق العدو من وقت مُبكر –حين لم تفد التشاورات والتعقلات معه- بخطوات إعلامية جريئة وحاسمة وقوية وكثيفة أخرجت المخبوء والمستور الذي كان مخفياً على مضض، وتعرية المشروع لجماهير الشعب اليمني وإظهار مدى قبحه وخيانته، مما فكك كثير من القاعدة المغرر بها والجاهلة لماهية المشروع، والوطنيين المناصرين الغير عارفين بالمخطط، ورفع الحس واليقظة الثورية لدى الشارع اليمني وهيأهم لكل طارئ.

٦ - إعطاء الشارع اليمني بتنوعاته حق التقرير ودفة الرد والمواجهة على أي خيانة ومصارحته بكل الحقائق، الأمر الذي لم يؤثر على تماسك الجبهات أو قوتها القتالية نهائياً بل على العكس من ذلك، وهذا أيضاً أعاد وصل ما تقطع من أواصر بين قيادة الثورة والشارع كما عزز الثقة معه ومتنها.

٧ - وقفت القبائل بكل مسؤولية للأمر وأخذت دورها بحسم بكونها المضحي الأول والمرجع الأول للبلد وبنيته الضامة والضامنة وصمام أمانه وسلامته، ما قطع الطريق أمام محاولات تصوير الأحداث بكونها خلافات سياسية بين طرفين سياسيين وليست أعمال وممارسات خيانية غادرة استهدفت صمود البلد وتماسكه وقوته ووحدته.

٨ - المبادرة القيمة من قيادة المقاومة اللبنانية في حزب الله السيد حسن نصر الله، في التدخل والتحدث مع صالح للعدول عن برنامج الفعالية التفجيري والمأساوي، وهُنا وجد صالح نفسه أمام جميع الأطراف مُداناً وانقلبت عليه أحابيله.

خسارة محققة .. الثورة تتصالح مع ذاتها

أدرك الخصم أن المعركة ستكون خاسرة حتماً بعد خسارة العدو على أبواب نهم مأرب باتجاه العاصمة، وبعد أن بادر الجيش الثوري إلى النزول للميدان ورفع الجاهزية إلى أعلى مدياتها، وبعد أن تمت تعرية المشروع وأوجهه بالكامل أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والوطني.

مالم يدركه الخصم، أن ما حدث أعاد للثورة زخمها الاجتماعي الثوري وأعاد فرز وتطهير صفوفها، وصَعّدَ على سلم أولوياتها قضايا حيوية وحساسة كان العدوان وما خلقه من ظروف وطنية قد أجلها، كقضايا الإصلاح الإداري الشامل والقضائي والرقابي، وضرورة إعادة بناء البنية الاقتصادية للوطن بما يحقق الاقتصاد الوطني والاستقلال السياسي خاصة مكافحة الاحتكارات وتجار الأزمات والكمبرادور والطفيليين والسوق السوداء ... ومن حيث أراد قتل الثورة وخنقها خدمها وضاعف من حماسها ووعيها وقوتها وصدقها وحسمها، وكشف لها البنى الأعمق التي كانت تتهدد الثورة، وعلمت حقاً من هم أصدقاء الثورة ومن هم أعداؤها، فتجذرت أكثر وتوسعت قاعدتها وجماهيرها، وتبلور منهجها وأدواتها ومسارها وقضاياها بشكل أكثر علمية وأكثر عُمقاً.

خلال فترة العدوان الإمبريالي على الوطن كانت الثورة تُحصر تدريجاً في قضايا الإطار الوطني العام بعيداً عن جوهرها الاجتماعي التحرري، كمسارين لا ينفصمان، وحين بدأ حدوث ذلك ظهر وكأن للثورة وجهان تصارعا في

أكثر من محطة، والمسألة هي أن الثورة كانت تواجه محاولات خنقها وقتلها من داخلها، وعزلها عن إطاراتها وأرضها التي تخلقت فيها وعليها وبمنطقها.

إن الثورة الحقة الواعية التي تقودها طليعة ثورية وطنية مؤمنة صادقة شجاعة وبسيطة؛ دوماً ما ستجد طريقها وستعرف أصدقاءها وحلفاءها وأعداءها ..

عاشت الثورة يا رفاقنا وإخوتنا في الوطن والدم والنضال والسلاح، في كل مترس وساحة وخندق وخلف كل مشاف.

كيف استغل الأمير بن سلمان "حرب اليمن" ليرث العرش؟ وما علاقة التيار السلفي الراديكالي المناهض لنسخة الإسلام المعتدل بتلويحه الأخير بتحول الحوثيين إلى حزب الله آخر؟

١ نوفمبر ٢٠١٧

عبد الخالق النقيب
aallnaqeeb@gmail.com
مقال نشر في صحيفة «رأي اليوم» اللندنية

لازال محمد بن سلمان متمسكاً بحرب اليمن التي يقودها منذ نهاية مارس ٢٠١٥ عقب ثلاثة أشهر من تولي والده عرش المملكة، ومثلت بالنسبة إليه فرصة نادرة خدمته كثيراً في تعزيز نفوذه وسطوع نجمه محلياً ودولياً، ولا تزال الجزء الأهم في استراتيجيته ومستقبله المنظور حتى بعد أن بات ولياً للعهد،

تحركاته الأخيرة التي تسير وفق مسار متناقض مع الدبلوماسية الغربية التي تكثف تحركها باتجاه فرض الحل السياسي في اليمن تفصح عن توجه علني لـ بن سلمان لاستمرار الحرب واستثمار تطوراتها في مشوار الوصول إلى سدة العرش، والعمل على تكييف تفاعلاتها شديدة التأثير واستخدامها سواءً للمناورة وتغيير الحسابات، أو للقيام بإنجاز ترتيبات تدفع بتغييرات ضخمة كالإدخالات الجديدة على قالب المملكة المتدين، التي يقوم بها ولي العهد استكمالاً للدور والتوجه الذي يراعي الرغبة الدولية قبل أن يتم تتويجه ملكاً للبلاد، ومثلما أن الاندفاعة الشديدة في شكل ومستوى التدخل العسكري في حروب المنطقة زادت من المخاطر المحيطة بالمملكة، فإن تعهد بن سلمان بـ"مملكة معتدلة ودولة متسامحة ومنفتحة" يعد بمثابة حرب مفتوحة مع

السلطة الدينية التي يقودها رجال دين نافذون في المجتمع السعودي المحافظ، ويذهب البعض في وصف توجه ولي العهد بـ "الانقلاب الأبيض" على التيار الراديكالي الشريك في الحكم السعودي بطريقة أو بأخرى، وهو انقلاب يوازي انقلاب سلمان على أسرة آل سعود في يونيو حزيران الماضي حينما تم الإطاحة بابن أخيه الأمير محمد بن نايف لصالح نجله، ونقل الحكم إلى فرع واحد من أبناء الملك المؤسس في الجيل الثالث وليس في العائلة المالكة، ما يعد الانقلاب الأخير تطوراً إضافياً على مستوى من الخطورة والتهديد للمنظومة التي تقوم على أساسها المملكة.

إقامة تحالفات للهيمنة على المنطقة

استغل الأمير الذي أوشك على أن يصبح الملك الثامن لمملكة آل سعود حرب اليمن للاستمرار في مواصلة تغيير الملمح العام للمملكة، وإخراج سياستها التقليدية الآمنة إلى دائرة المخاطر وخوض المجازفات الغير محسوبة، علاوة على استنفاذ خيارات المملكة وإهدار مخزونها الاستراتيجي من النفط والصندوق السيادي والنقدي، وإنفاقها لإقامة تحالفات وائتلافات متعددة الأطراف تتعدى الدول الإسلامية وتتجاوز المنطقة الجغرافية، والتي أخذت تلك التحالفات تتركز بأبعادها الإقليمية والدولية في حرب اليمن، حين تم إطلاق أول تحالف تقوده المملكة ضد شعب العروبة في مارس آذار ٢٠١٥، ورغم تراجع تلك التحالفات وتعرضها للتفكك ومحاولة التغطية على مأزقها في اجتماع الرياض الأخير الأحد الماضي الذي ضم رؤساء هيئات الأركان العامة ووزراء خارجية لـ ١٣ دولة باعتباره الأول من نوعه، هدف مضمونه مهاجمة إيران واتهامها بعرقلة المسار السياسي في اليمن، وإيصال رسالة بأن المملكة لازال بإمكانها أن تحشد ما تريد بالاعتماد على نفوذها، ورغم خواء هذه التحالفات إلا أنها أسهمت بتعزيز حضور ولي العهد داخلياً وخارجياً، وحقق بها بن سلمان العلاقة

النهائية التي تربطه بمصير ومستقبل المملكة، بعيداً عن المآلات الخطرة التي تمثلها مآثر الحروب على المملكة، وآخرها الائتلاف المناهض لقطر والذي تسبب بتصدع كبير في جدار منظومة مجلس التعاون الخليجي يصعب ترميمه بسهولة، إضافة إلى مخلفات النتائج السلبية لعوامل الصراع السياسية والأمنية الناتجة عن الركض خلف النفوذ والهيمنة على المنطقة وإجبار دول الجوار على التماشي مع رؤية السعودية وتصورها للمستقبل.

تحول الحوثيين إلى حزب الله آخر

هناك إدراك من قبل ولي العهد السعودي بأن معركته الحالية هي مع السلطة الدينية المؤسسة للمملكة بالشراكة مع جده المؤسس الراحل عبدالعزيز آل سعود، والتي يتعارض منهجية ممثليها من رجال الدين والتيار الراديكالي مع التوجه الحالي الهادف لإحداث تغيير لافت في واجهة المملكة والانتقال بها إلى النسخة السعودية الجديدة من الإسلام المعتدل والانفتاح على السياحة المندمجة مع ثقافات غربية، واستحداث هيئة للترفيه مهمتها إحداث طفرة من الصخب والجو الغنائي والفني داخل السعودية، ما يعده العارفون بالتركيبة السيكولوجية للمجتمع والنظام السعودي بمثابة حرب معلنة ضد التيار الذي يحتفظ برغبة جامحة في مقاومة الانفتاح المفاجئ الذي سيخرجها عن محددات المنهج الأساس الذي تقوم عليه بلاد الحرمين.

تاريخياً: لا أحد من ملوك السعودية تجرأ في خوض صدام مباشر مع رجال الدين ممن يمارس سلطته الدينية بنسبة موازية للحكم السعودي، ولا تزال أول تجربة للانفتاح التدريجي السعودي في العام ١٩٧٩ حاضرة في مشهد حكم آل سعود، والذي تلقى فيها الحكام السعوديون ضربة قوية، حيث فرض متطرفون حصاراً على أقدس موقع في مكة المكرمة لمدة ١٥ يوماً، حيث نفذ الهجوم من قبل مسلحين معارضين للانفتاح الاجتماعي في ذلك الوقت، ورأوا

أن ما يحدث غير إسلامي، ولأجل استرضاء شريحة محافظة كبيرة من المواطنين تم إغلاق دور السينما، ومنع النساء من الظهور على شاشات التلفزيون الحكومي، كما شجعت الشرطة الدينية "هيئة الأمر بالمعروف" وتم منحها صلاحيات أعلى من قدراتها، تتيح لها التدخل في أدق الخصوصيات، وهي لا تزال قائمة حتى اللحظة بذات القيمة، حتى وإن تم تقليص نفوذها إلا أنه لازال في إطار محدود للغاية.

ومن هنا يتجلى الدور الجديد الذي يعتمده بن سلمان في إثارة ثغرات جديدة في جدار حرب اليمن، واختياره هذا التوقيت الذي له علاقة بالحرب الدائرة هناك منذ نحو ثلاثة أعوام وهو يحاول تصوير مشهد مقلق يعكس حقيقية حجم الانهزام الذي خلفته "عاصفة الحزم"، وكأننا بصدد بداية جديدة لحركة أكثر قوة ونفوذاً، ما يعني أن تلويحه الأخير بتحول "الحوثيين" إلى حزب الله آخر جنوب المملكة، يأتي في إطار استغلال حرب اليمن واستهلاكها في تعميق وتأصيل "الخطر الشيعي" "الواهم" الذي يتهدد المملكة وقد يضر بسلامة نهجها السني السليم في حال تمدده، يساعده في رسم هذا المشهد آلة الدعاية الضخمة التي تغذي هاجس الخوف من هذا الخطر القادم - حسب تصور ولي العهد. بينما في الحقيقة يستخدمها لإخماد صوت رجال الدين والعلماء، بل وضمان استعدادهم لاستصدار فتاوى بديلة عن فتاواهم النافذة، والتي عادة ما يتم تدعيمها بنصوص من القرآن والسنة.

بعبارة أخرى: تبدو المبالغة بتحول "الحوثيين" إلى حزب الله آخر بعد استهداف وقتال شرس دام ثلاثة أعوام يعتبره نخبة المراقبين ذريعة كفيلة بتمرير قرارات ولي العهد الانفتاحية دون أن تلقى معارضة جديدة من قبل المؤسسة الدينية التي أعلنت تأييدها لغالبية الإجراءات الحكومية ذات الخصوص.

مقتل صالح أسباب وتداعيات

كيف تنظر إليه مراكز الدراسات العربية والأجنبية

إعداد/دائرة الدراسات والبحوث بالمركز

تباينت المراكز في تناولها مقتل الرئيس السابق صالح إثر انشقاقه وانقلابه المسلح على حليفه في الداخل "أنصار الله" فيما بات يعرف بفتنة الثاني من ديسمبر، حسب توجه كل مركز أو ربما لغموض وضبابية وناجمة عن نقص في المعلومات وضياع بعض جوانب الصورة.

يمكن القول إن البعض من تلك التناولات افتقرت إلى المعلومات الدقيقة عن الحادثة وهو ما يستدعي توضيح لعدة جوانب تلقي الضوء على القضية وتكشف حقيقة ما جرى في الثاني من ديسمبر. بينما سنحاول أن نقدم عرضاً لتلك المواضيع والكتابات الصادرة من مراكز الدراسات العربية والأجنبية، وكيف تناولت الموضوع ومدى المنهجية في تلك التناولات.

التحالف بين أنصار الله وصالح

بعد انتهاء الحرب السادسة (٢٠١٠م) وقع الطرفان صلحاً انتهت بموجبه الحرب السادسة وهي الأخيرة التي شنها صالح ضد أنصار الله في صعدة وغيرها من المناطق، في بداية ٢٠١١ اندلعت انتفاضة شعبية واسعة ضد حكم صالح الذي دام ٣٣ عاماً من الحكم الفردي المطلق تخلله كثير من الحروب خاضها صالح لتثبيت حكمه وتمكين عائلته وأقاربه من السلطة والثروة،

تسارعت الأحداث بعد تعرض صالح لمحاولة اغتيال نفذها خصومه، وبعد تحسنه من الجراح التي أصيب بها في المحاولة الفاشلة رضخ صالح للمبادرة الخليجية التي قضت بتنازله عن السلطة لنائبه هادي، وبعد عدة مواجهات مع السلطة الجديدة (هادي والإصلاح) دخل أنصار الله صنعاء بعد نجاح ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م والتي عقبتها مباشرة اتفاقية السلم والشراكة بين الأطراف السياسية اليمنية، كان صالح خلال الفترة ما بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ متوارياً عن الساحة تحت وطأة المبادرة الخليجية التي كبلت تحركه السياسي بشكل كبير (تمكن هادي من إغلاق جامع الصالح وقناة اليمن اليوم التابعة لصالح). إضافة إلى العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي عليه وعلى نجله (أحمد) بالمنع من السفر والحجز على ثرواتهما.

بعد انطلاق العدوان السعودي الغاشم على اليمن تباينت ردود الأفعال للقوى السياسية اليمنية بين مؤيد للعدوان ورافض له، على عادته في سياسته تصرف صالح بالرقص على الحبال المختلفة فقام بالتريث أياماً ليعلن موقف حزب المؤتمر الرسمي برفض العدوان والوقوف إلى جانب أنصار الله في مواجهته والتصدي له، لكن أعضاء بارزين في الحزب التحقوا بالرياض ولم يقم الحزب باتخاذ أي إجراء تنظيمي ضدهم!!!

خاض الفريقان (المؤتمر وأنصار معركة سياسية وديبلوماسية موحدة في مفاوضات جنيف والكويت والتي باءت بالفشل فيما حافظ الفريقان على الوحدة الداخلية للقوى الوطنية المواجهة للعدوان، بعد انتهاء مفاوضات الكويت ونقل البنك المركزي إلى عدن اتفق الطرفان على إنشاء مجلس سياسي أعلى يقود البلاد وبموجبه تشكلت حكومة الإنقاذ التي بنيت على أولوية مواجهة العدوان وتوفير الممكن من الخدمات وتحسين الأوضاع المعيشية،

بدأ صالح بسياسة التهرب من المسؤولية وتحميلها لأنصار الله خاصة ما

يخص المرتبات حيث مارس صالح دور السلطة والمعارضة في وقت واحد، رافق ذلك حملة إعلامية متدرجة ومركزة ومتصاعدة ضد أنصار الله واتهامهم بالفساد والفشل ونهب المال ... إلخ

في ٢٤ أغسطس أقام المؤتمر احتفالاً بمناسبة مرور ٣٥ عاماً على تأسيسه -لم ينظم المؤتمر احتفالية مشابهة على مدي تاريخه - وقبلها شهد المراقبون مغازلة صالح للعدو بخطابات ودودة ومهاجمة أنصار الله وصولاً إلى وصف اللجان الشعبية بالميليشيات وضرورة استعادة الدولة حسب قوله، كما قام أنصاره بتعليق صورة عبد ربه وهو يتسلم السلطة من صالح في ميدان السبعين في العاصمة صنعاء في إشارة واضحة إلى اتفاق غير معلن يقضي بعودته للسلطة بعد إعلان مرتقب يوم الرابع والعشرين من أغسطس. ولكن أنصارالله تنبهوا لخطر المغامرة الخطرة – فكان خطاب السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي في العاشر من رمضان (١٤٣٨هـ) - التي يقوم بها صالح فحدثت بعض التوترات التي انتهت بوساطة من السيد حسن نصر الله ليعدل صالح خطابه أمام جماهيره ويشكر اللجان الشعبية ويعد برفد الجبهات بعشرة آلاف مقاتل.

في اليوم التالي بدأ صالح بإنشاء معسكر "الملصي" تحت يافطة التدريب لرفد الجبهات وهو ما اتضح لاحقاً أنه لم يكن سوى معسكر يدرب عناصر للانقلاب على حليفه.

خلال الفترة بين ٢٤ أغسطس والثاني من ديسمبر حدثت عدة مواجهات عسكرية بين الطرفين بينما كانت قنوات العدوان (السعودية والإماراتية وأتباعهم) يشنون حملة إعلامية ضخمة لتوسيع الخرق بين الطرفين. جاءت مناسبة المولد النبوي الشريف الذي يقيمه أنصار الله كل عام في احتفالية مركزية كبيرة في ظل توتر أمني كبير وحدثت قبلها بيوم مواجهات عنيفة

انتهت بتهدئة هشة ليتم الاحتفال بالمناسبة.

تصاعدت التوترات بين الطرفين وصولاً إلى ٢ ديسمبر حينما استبق صالح الأمر بإخراج ميليشيات تابعة له للقطع الطرقات في العاصمة وتقسيمها إلى مربعات وقطع الطرق على إمداد الجبهات – ميدي، صرواح، رازح وغيرها- واندلاع مواجهات عنيفة بين الطرفين، في صباح السبت ٢ ديسمبر خرج السيد عبد الملك الحوثي بخطاب ناشد فيه صالح بصفته زعيماً وطنياً وصاحب تاريخ وتعقل أن يوقف هذه الفتنة وأن لا يقدم خدمة للعدو الذي يتربص باليمن بأكمله، ليخرج صالح بعدها بخطابه الناري الذي أعلن فيه انشقاقه عن التحالف بينه وبين أنصار الله، ودعا فيه إلى الخروج المسلح عليهم ووصفهم بالعصابات الإرهابية في تهور غير مدرك وغير محسوب، ووجه خطابه للعدوان بمد يده إليه و"فتح صفحة جديدة"!!

استمرت المواجهات إلى حين خروج السيد عبد الملك الحوثي بخطاب آخرَ مساء نفس اليوم السبت داعياً مرة أخرى لوقف الفتنة والتفاهم لتحصين الجبهة الداخلية ولكن يبدو أن صالح لم يقرأ الخطابين بشكل صحيح، انهارت ميليشيات صالح بشكل متسارع وسيطر أنصار الله على الوضع بشكل كامل بينما كانت أبواب الوساطة مشرعة لتأمين حلٍ لشخص صالح الذي رفض أي حلٍ سوى المواجهة العسكرية.

لم تفض الوساطة بين الطرفين إلى إقناع صالح بالعدول عن موقفه رغم أن الوساطة عرضت عليه تأمين حياته وعائلته مقابل خروجه من المشهد السياسي، ولكنه أصر على موقفه من المواجهة العسكرية.

يعتقد البعض أن اعتماد صالح في الفترة الأخيرة على بطانة شابة ومتهورة وذات نزعة تكفيرية، وإقصائه الكثير من ذوي الخبرة والعقل هو الذي جعله يمضي في مشروعه الانتحاري الذي انتهى بمقتله في طريقه إلى مأرب هارباً

من تلك المواجهة التي اختارها.

اليد الأمريكية دائماً

اعتبر سايمون هندرسون (من معهد واشنطن) أن "خطة إبعاد الحوثيين عن صالح هو السبيل الأوحد للحل السياسي" مستخدماً مصطلح "الحل السياسي" لإضفاء طابع الإنسانية على حركة الانشقاق المسلحة التي قام بها صالح والتي كانت ستخلف حتماً صراعاً أهلياً داخلياً وانهياراً للجبهات وانتقال الفوضى التي تعاني منها المحافظات المحتلة إلى المناطق الآمنة في ظل سيطرة الجيش واللجان الشعبية. فيما لا يُخفي هندرسون التواصل بين الرياض وصالح فإنه يتهم السعودية بالتخطيط غير السليم لهذا السيناريو القاتل، وما يؤكد تورط واشنطن وحلفائها في الانشقاق والفتنة التي أشعلها صالح مطلع ديسمبر ٢٠١٧ هو سعيها المتجدد في إحداث الشروخ في الكتلة الداخلية الصلبة لليمن حيث يقترح الكاتب إحداث شرخ بين أنصار الله من جهة وبين الإيرانيين والقبائل اليمنية من جهة أخرى.

إضافة إلى ما أورده السفير الأمريكي السابق لدى اليمن ستيفن سيش في مقال مشترك مع إريك بيلوفسكي في الـ ٢٣ من يوليو الماضي في نفس المعهد عبرا فيه عن ضرورة بذل "الجهود الديبلوماسية الأمريكية الفعالة" قائلين: "ويمكن أن يشمل ذلك المزيد من التعمق للبحث عن صفقة تسرّع تفكك التحالف بين الحوثيين وصالح من خلال كفاءة سياسية دبلوماسية" فيما يعتبر المقال أن الدافع لصالح للتحالف مع أنصار الله هو "ضمان نفوذ عائلته المستمر في الحياة السياسية في اليمن".

قبل الفتنة بأشهر مركز كريتيكال ثريتس الأمريكي التابع لمعهد المشروع الأمريكي (إنتربرايز) هو الآخر تبنى نفس الفكرة عندما أصر على ضرورة إيجاد الشرخ بين الفريقين للوصول إلى نتيجة للتحالف المتعثر في حربه على

اليمن. وبعد وأد الفتنة لاحظ المراقبون تصريحات السفير الأمريكي لدى اليمن ماثيو تولر المتشنجة التي دعا فيها القبائل اليمنية إلى الانتفاضة ضد أنصارالله، فضلاً عن تصاعد الغارات الجوية على اليمن وخاصة تلك التي طالت منازل ومقرات صالح وعائلته.

اخفاق المؤامرة

ركزت العديد من الكتابات على أن ما حصل كان "مؤامرة فاشلة" افتقرت إلى التخطيط السليم كما أنها لم تُضمّن خطتها إمكانية فشل صالح أو تمكن أنصار الله من الإمساك بزمام المبادرة أو أن راسمي الخطة تجاهلوا ذلك عمداً ربما لأنهم أرادوا تحقيق إحدى الغايتين (إما نجاح صالح وتفجر الأوضاع وانهيار الجبهات والفوضى وهذا يصب في صالح العدوان، أو التضحية بصالح ككبش فداء يمكن استثمار موته لصناعة حالة من الغضب والتحشيد ضد أنصار الله داخلياً واستقطاب ما أمكن من القيادات المؤتمرية المتعاونة مع العدوان إلى صفوف المرتزقة)

في مقال له بروس ريدل المستشار السابق لأربعة من الرؤساء الأمريكيين يصف ما حصل بالإخفاق الذريع للمؤامرة السعودية لفك الارتباط للتحالف (المتشنج) والمبني على مصالح لكل طرف.

ريدل أيضاً يرجع سبب الإخفاق إلى ما أسماه الافتقار إلى "استراتيجيّة كان لا بدّ من تطبيقها لدى انقلاب صالح على الحوثيّين". وعليه يلقي باللائمة على السعوديين في مقتل صالح الذي وثق بهم بينما لم يستعدوا بأي خطة لمساعدته وأنصاره سوى بعض الغارات الجوية بعد مقتله".

يشاركه الرأي مركز رفيق الحريري التابع للمجلس الأطلسي حيث يرى أن اخفاق المؤامرة فوتت على السعودية والإمارات خروجاً مشرفاً للحرب حين فشلت في توظيف صالح كعنصر داخلي يضمن لها ذلك.

من مركز كارنيغي للشرق الأوسط الشهير اعتبر الكاتب مارك لينش أن مصير صالح يُفصح عن محدودية الحروب بالوكالة في الشرق الأوسط، وأن تلك "الانتفاضة" فيما لو نجحت كانت ستضع حداً للورطة السعودية في اليمن لكن نتائجها جاءت عكسية ووصفها بالمغامرة، حيث خسرت السعودية آخر ورقة لديها وباتت مجردة من أي استراتيجية سوى مواصلة الحرب المكلفة. فلم تكن آفاق "فصل صالح عن الحوثيين" واعدة كثيراً، إلا أنها وفّرت إحدى الوسائل الضئيلة لوقف الحرب عبر الطرق الدبلوماسية حسب رأي المركز. وأن السعودية وبفشل خطتها لم يعد أمامها سوى مواصلة الحصار والحملة العسكرية لتدمير اليمن!!

فورين أفيرز، وعبر الكاتب "أشر أوركابي" أشارت إلى أن سبب فشل الخطة هو الأساس الذي بنى عليه صالح تحالفه مع أنصار الله وهو حنينه الدائم للسلطة التي لم يستطع التخلص من رغبته فيها يوماً. ورغم مهارته في المراوغات إلا أنه وحسب الكاتب كانت حساباته قاتلة هذه المرة.

على الضفة الأخرى مركز كاتيخون الروسي أرجع سبب فشل الخطة التي وصفها بالانتحار إلى "خيار سياسي صعب التبرير" بقياس خطاب مناهضة العدوان السعودي الذي واظب عليه صالح لثلاث سنوات ثم انقلب عليه فجأة.

المركز أكد أن طريق صالح الوحيد للبقاء كان أن ينتصر وتنتصر معه السعودية ومن ورائها الحلف المساند لمشروعها وحربها. أما في حال الفشل فيصير الانتحار قدره، ويصير الاستسلام انتحاراً، والفرار انتحاراً، وإطلاق الرصاص على رأسه بيده أو بيد سواه أيضاً نوعاً من الانتحار".

العدو الصهيوني وعلى صفحة "هآرتس" الصهيونية وبقلم الكاتب الصهيوني زفي بارئيل وصف الفشل بالضربة المؤلمة لمحمد بن سلمان وأن السعودية انزلقت منزلقاً خطراً في محاربتها لإيران.. كسابقيه يرجع بارئيل

السبب في فشل المؤامرة إلى عدم اشتمال المؤامرة السعودية في اليمن على خطة الفصل الأخير والنهاية المدروسة، وهو ما جرى أيضاً في لبنان حسب رأيه من الفشل السعودي المستمر في المنطقة.

(الملاحظ أن الصحيفة هي الوحيدة التي أشارت إلى مناشدة السيد لصالح لوقف الفتنة إلى آخر لحظة)

بينما في مقال آخر للصحيفة الصهيونية وتحت عنوان (الأسباب الرئيسية لمقتل صالح) ترى أن فشل المؤامرة أثمر "دفعة معنوية قوية للحوثيين وضربة مؤلمة للتحالف" الذي تقوده السعودية حيث خسرت "الأمل الذي تم شراؤه لقلب الطاولة على الحوثيين" حسب وصفها.

الخبير في الشؤون اليمنية أدم بارون والزميل الزائر في المجلس الأوربي للدراسات اعتبر أن التحالف أخطأت في وضع سيناريو هذه المؤامرة حين وضع كثيراً من بيضه في سلة صالح التي اتضح أنها لم تكن محصنة وسريعاً ما سقطت وسقط معها رهان التحالف.

إيران في القصة

تحدثت بعض المراكز العربية عن أن مقتل صالح جاء بطلب إيراني وقد جاءت هذه الكتابات متأثرة بالتوجه الجديد لبعض الدول العربية لاعتبار إيران العدو البديل عن العدو الصهيوني مسايرة لرغبة الإدارة الأمريكية الجديدة والصديقة جداً لتل أبيب، فقد لوحظ مباشرة توجيه الاتهام لإيران بعد كل فشل سعودي أو أمريكي فتم اتهام إيران بالوقوف وراء الصاروخ الذي ضرب مطار الملك خالد، وكانت الإدارة الأمريكية متحمسة جداً ما حدا بالمندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي أن تعرض حطام صاروخ ادعت انه إيراني الصنع تم تهريبه إلى اليمنيين، وهي بذلك تضرب عصافير كثيرة أحدها صرف النظر عن فشل منظومة باتريوت في التصدي للصواريخ اليمنية

(التي تعترف واشنطن بوصولها لأهدافها بعد أيام من ادعاء اعتراضها).

بعض المراكز العربية تتحدث عن مصلحة إيرانية وراء مقتل صالح وهي بذلك أكثر تقدماً من سابقتها، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة يرى أن إيران استغلت مقتل صالح لتوجيه رسائل مباشرة وغير مباشرة لقوى إقليمية ودولية معنية بأزمة اليمن.

لكن الملاحظ هو اتفاق كثير من المراكز الغربية الشهيرة على محدودية علاقة إيران بما يجري في اليمن خاصة أحداث فتنة الثاني من ديسمبر، فمثلا مركز كارنيجي يرى أن صالح كان عميلاً للسعودية أكثر مما الحوثيون عملاء لإيران، وأن الحملات الإعلامية الضخمة عن علاقة إيران بالحوثيين لا تثبت أكثر من العلاقة المحدودة بين الطرفين، كذلك شكك سايمون هندرسون من معهد واشنطن في الدعم الإيراني لأنصار الله والذي يراه في أفضل الأحوال مقتصراً على الدعم الإعلامي فقط.

من جهتها مجموعة الأزمات الدولية تؤكد أن: "الحوثيون ليسوا من صنع إيران، ولكن نجاحهم في السيطرة على الشمال، فائدة لها، فالحوثيين حلفاء إيران وليسوا دمى لها).

يتضح مما سبق أن مسألة حشر إيران في صورة ما يجري في اليمن لا يعدو كونه توظيفاً سياسياً يخدم سياسات معنية بالتصدي لمحور المقاومة وتندرج ضمن التحالف الجديد الذي تحدثت عنه نيويورك تايمز بين الرياض وتل أبيب لقيادة الشرق الأوسط الجديد. كما أن تركيز الإدارة الأمريكية والنظام السعودي على ذلك يعتبر شماعة تعلق عليها أخطاء وفشل السياسات السعودية الأمريكية في اليمن والمنطقة عموماً.

التداعيات

ربما الكثير من الكتابات أشارت بتشاؤم إلى تداعيات تتعلق بالانتقام والثأر

واندفاع قواعد صالح الشعبية نحو صفوف العدوان، آخرون تحدثوا عن رفع الغطاء السياسي عن أنصار الله باعتبار صالح من كان يوفره لهم ، وبالغ البعض في أن الجبهات ستنهار خلال أيام بسبب توقف الدعم المالي الذي كان يوفره صالح، كل ذلك لا يبدو صحيحاً ولا واقعياً بل ومبني على حسابات غير دقيقة ومنطقية فقد أثبتت الأيام عدم تحقق تلك التنبؤات، لكن الأبرز في تلك التداعيات هو الحديث عن تأثير مقتل صالح على مآلات الحرب أو السلام، فكثير من المراكز والكتّاب توقعوا استمرار العدوان والحصار ومواصلة السعودية لارتكاب المزيد من المجازر وهو فعلاً ما يجري حالياً، حيث لا يزال الطيران السعودي يرتكب كل يوم مجزرة بحق المدنيين ما حدا بالأمم المتحدة أن تعترف بسقوط أكثر من مائة مدني خلال ٣ أيام!!!

سعيد كمال دهقاني من صحيفة "الغارديان" يرى أن الحرب ستطول وتصبح عصية على الحل أكثر مما مضى بينما موقف أنصارالله أصبح قوياً على المدى القصير. وهو ما شاركه في الرأي سايمون هندرسون من معهد واشنطن إلا أنه يستدرك أن "المجال يبقى مفتوحاً أمام خطوات دولية لإنقاذ اليمن قبل أن تنهار وتصبح جرحاً مفتوحاً في خصام سعودي/إيراني" حسب قوله.

-أليكسي سارابيف من المجلس الروسي للسياسات يتوقع أن تشدد السعودية -بعد مقتل صالح - من إجراءاتها في حدودها الجنوبية مع استرجاع الخطر الذي شعرت به الرياض بعد إطلاق الصاروخ في نوفمبر الماضي على مطار الملك خالد الدولي، في إشارة واضحة إلى استمرار العدوان في حربه المدمرة على اليمن.

- مارك لينش من مركز كارنيغي للشرق الأوسط، يرى أنه مع تبدد خيار انقلاب صالح، سيواصل التحالف الحصار والحملة العسكرية لتدمير اليمن.

- الكاتب آدم الطيب من المعهد المصري للدراسات وضع ثلاثة سيناريوهات

لمستقبل الأوضاع في اليمن:

١ - السيطرة الحوثية الكاملة.

٢ - استمرار القتال.

٣ - حسم القضية.

إلى غير ذلك من السيناريوهات والتوقعات.

تلك النظرة ربما منطقية إلى حدٍ ما؛ لكن الحقيقة واستقراء الواقع والملابسات المرافقة لمقتل صالح وما بعده من تصرفات العدوان تشي بغير ذلك:

ثمة إجماع على أن ما حصل كان مؤامرة بين صالح وتحالف العدوان وأن السعودية على مضض قبلت بخطة إماراتية بتوظيف صالح لقلب الطاولة على الحوثي وحشره في زاوية العنف بينما يقدم صالح مبادرته لما يسميه السلام (كانت مقررة في احتفال المؤتمر بمناسبة مرور ٣٥عاماً على تأسيس الحزب ولكنها فشلت بعدما اكتشف صالح أن حاسباته لم تكن دقيقة وتوقيتها لم يحن بعد)

أيضاً يمكن ملاحظة أن هذه الورقة (صالح) جاءت بعد ما يقرب من ألف يوم من العدوان الفاشل والمكلف والتدميري فهي في الواقع تعتبر ورقة أخير "رابحة" وإن أثبتت الأحداث والوقائع أنها فاشلة ومحترقة بل وجاءت بنتائج عكسية تماماً _مجموعة الأزمات الدولية علقت بقولها: "إن سياسة التحالف في محاولة شق تحالف الحوثي/ صالح أثرت عكسياً وأدى إلى انتصار الحوثيين، وهذا ما حذرت منه المجموعة في إحاطة سابقة _.

كما ينبغي التنبيه على أن تلك الورقة تم استخدامها بعد فشل أو بالأصح إفشال مفاوضات الكويت التي حكم عليها السفير الأمريكي بالفشل قولاً وفعلاً، وربما كانت الأنظار حينها متجهة نحو الورقة الرابحة.

بعد فشل الخطة ومقتل صالح توجه الإماراتيون نحو عدوهم اللدود

"الإصلاح" الذي تتهمه دوماً أبو ظبي بعرقلة الحسم والتبعية للأجندات القطرية، وهو ما يعكس الحالة التي وصل إليها التحالف من التخبط واليأس والإرباك ليتجه نحو الخيارات المجربة والتي أثبتت فشلها وهو الغباء بعينه الذي وصفه أينشتاين.

إن توجه التحالف (الإمارات على وجه الخصوص) له آثاره السلبية على خارطة التحالفات اليمنية التي قام التحالف بنسجها، فتطبيع العلاقات الهشة بين أبوظبي والإخوان لم يرق كثيراً للجنوبيين الذين ينظرون بريبة إلى الثمن الذي قد يطلبه الإصلاح مقابل تحريك المياه الجامدة، ومدى تأثيره على أهدافهم لبناء دولة ما يسمى بالجنوب العربي المستقل وفك الارتباط عن الشمال، كما أنهم يتخوفون من عودة سيناريو ٩٤م خاصة بعد التحاق عدد من مرتزقة المؤتمر بإخوانهم المرتزقة من الإصلاحيين وعلي محسن الموجود باستمرار في ذاكرة أبناء الجنوب.

قد يركز التحالف في ترقيع الخارطة الممزقة على وتر العدو المشترك للجميع (الحوثيين) ولكن ذلك لا يبدو فعالاً، فإضافة إلى ما سبق، فإن تصاعد أعداد القتلى في صفوف أبناء الجنوب المقاتلين إلى جانب تحالف العدوان في جبهات أصبحت توصف بالمحارق (حسب توصيف مواقع جنوبية) وتزايد أعداد القتلى والجرحى التي تصل إلى مستشفيات عدن من الساحل الغربي، وعدم الانسجام بين المكونات المتواجدة حالياً على خارطة التحالفات التابعة للعدوان كل ذلك لا يشجع أبداً على نجاح هذه الاستراتيجية ما يعني أن التحالف يخرج من أزمة ليقع في ورطة، ويقترب يوماً بعد يوم من الجدار الذي سيصطدم به حتماً،

من هنا نجد أن بعض الكتابات التي تؤيد السردية القائلة بأن مقتل صالح قد يعجل من الحل السياسي الجاد هي الرؤية الأكثر واقعية، فبعد مقتل

صالح بساعات أطلق اليمنيون صاروخاً باليستياً على مفاعل "راكة" النووي في أبو ظبي، ولاحقاً أطلق الجيش واللجان صاروخاً باليستياً على قصر اليمامة رمز الحكم السعودي ومقر إقامة الملك سلمان في رسالة باتت مفهومة لعدو لا يفهم سوى لغة واحدة.

على صعيد الجبهات لم يحقق العدو أي تقدمات ملموسة تتناسب وضخامة إعلامه عن التحاق قيادات من مرتزقة المؤتمر إلى صفوف العدوان، ووعوده بتحولات في الميدان لصالحه، بل تحولت بعض الجبهات مثل جبهة الخوخة إلى محرقة حقيقية حوصر فيها الكثير من المرتزقة رغم الطيران الهيستيري الذي يحاول ليس الانتصار بقدر ما يحاول إيجاد مخرج لمرتزقته للهرب من "النار الحمراء" في الساحل الغربي عموماً.

في الجانب الاقتصادي فرض تحالف العدوان حصاراً وصف بـ "العار على المجتمع الدولي" من أجل أن يضغط على القوى الوطنية المقاومة ويدفع بالشعب اليمني المقاوم إلى النقمة والثورة على تلك القوى المقاومة، ولكن الشعب اليمني أدرك أن العدو هو من يحاصره ويمنع عنه مرتباته، لذلك تحرك اليمنيون على خلاف ما تشتهيه سفن العدوان؛ بأن دفع بالمزيد من الرجال إلى الجبهات لإيقاف العدو عن ارتكاب المجازر بحق المواطنين الأبرياء ورفع الحصار عن منافذه البرية والبحرية والجوية.

وهو ما أشارت إليه مجموعة الأزمات الدولية في تقرير لها بتاريخ ٦ ديسمبر أي بعد وأد الفتنة بيومين؛ حيث قالت: "إن رفع ذلك الغطاء (السياسي عن أنصار الله بمقتل صالح) لن يشعل انتفاضة شعبية كما يأمل التحالف.)

من هنا تتضح أكثر واقعية الفكرة القائلة بأن سقوط ورقة صالح ستدفع أكثر بالتحالف إلى الحل السياسي الذي تنشده القوى الوطنية في الداخل لوقف المجازر السعودية بحق المواطنين ورفع الحصار. إلا أن يصر التحالف على

تجريب المجرب وتطبيق الحلول التي أثبتت فشلها فهذا لن يقود إلى تحقيق أي أهداف للتحالف العدواني، بل ربما سيؤدي إلى زعزعة استقرار تلك الدول المشارك فيه باعتبار الحروب المكلفة والعبثية أحد أسباب انهيار الممالك والدول.

الحديث عن عزل سياس أو رفع الغطاء عن أنصار الله برحيل صالح إلى جانب الضربات الجوية المتصاعدة والمجازر اليومية في الأسواق اليمنية المكتظة بالبسطاء من الناس وتشديد الحصار والحملة الإعلامية الهائلة؛ كل هذه الأمور تندرج تحت سياسة التقرب غير المباشر التي تتضمنها الاستراتيجية غير المباشرة أو اللامركزية في التكتيك العسكري والتي تقوم على توريط الخصم في معارك جانبية – عسكرية – اقتصادية – إعلامية – تستنزف موارده وترهق معنوياته وتنال من صلابته وتماسكه. وهو ما يمارسه العدوان من أول يوم إلا أنه في الفترة الأخيرة وتحديداً بعد فشل مفاوضات الكويت ركز العدوان على هذه الاستراتيجية والتي لوحظت في الحرب الاقتصادية الخانقة التي مارسها العدوان بنقل البنك المركزي وإغلاق مطار صنعاء وقطع المرتبات وهي استراتيجية تعرف بأن "ألا تدع الخصم يستريح مطلقاً". وهو ما يجب أن يفهمه الشعب اليمني جيداً ويتنبه له في معركته الفاصلة حتى يتمكن من مواجهة خصم استنفذ كل قواه العسكرية ولجأ إلى الأساليب غير المباشرة علّه يحقق نصراً عسكرياً يحفظ له ماء وجه الذي أراقه بين أقدام المقاتل اليمني.

الحرب الاقتصادية وأثرها على المجتمع اليمني

المعالجات والحلول

ورقة مقدمة للندوة التي تنظمها جمعية الارتقاء التنموية
بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني
صنعاء/ ٢-٢-٢٠١٧م

إعداد/ عبد السلام يحيى المحطوري

الاقتصاد اليمني بطبيعته اقتصاد ريعي، يعتمد بدرجة كبيرة على ما تنتج الأرض، ويعتمد قطاع واسع من السكان على نشاط الزراعة، ويُشغل القطاع الزراعي حوالي ٧٠٪ تقريباً من الأيدي العاملة، كما يعتمد الاقتصاد اليمني على قطاع النفط والغاز والذي دخل منذ منتصف الثمانينات كلاعب رئيسي على الساحة الاقتصادية اليمنية وأصبح يشكل ما يقارب ربع الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٤٥٪ من حصيلة إيرادات الموازنة العامة للدولة، كما يمثل قطاع النفط والغاز حوالي ٨٣٪ من صادرات اليمن السلعية للخارج، ومصدر مهم من مصادر دخل البلد من العملات الصعبة، يليه تحويلات المغتربين والتي وصلت خلال العام ٢٠١٥م إلى نحو ٣.٣ مليار دولار أمريكي، كانت بمثابة الغوث والإنقاذ لبلدهم المحاصر حيث مكنته من الاستمرار في استيراد احتياجاته من الخارج، وأسهمت في تحقيق قدر من الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية وفي أسعار السلع والخدمات طوال فترة الحرب التي قاربت العامين من العدوان العسكري والحرب الاقتصادية الشاملة.

أولاً: آثار وتداعيات الحرب على أبرز المؤشرات العامة

الحرب بأبعادها المختلفة العسكرية والمالية والاقتصادية تركت آثاراً عميقة على مجمل الأوضاع في اليمن وتبرز بصورة واضحة تلك الآثار من خلال

المؤشرات العامة التالية:

1 - **تراجع الأداء الاقتصادي العام**، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام ٢٠١٥م انكماشاً بلغت نسبته ٣٤.٩٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٤م، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها الآثار المباشرة للحرب والتي دمرت البنى التحتية والمنشآت الخاصة والعامة وعطلت الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، يضاف لذلك أزمات الوقود والكهرباء والغذاء والمياه والنقل والتعليم والرعاية الصحية، وتعليق دعم المانحين التنموي ووقف الصرف على الجانب الاستثماري العام، وتقييد حركة التجارة الخارجية. وقدرت خسارة الاقتصاد الوطني في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥م وفقاً لتكلفة الفرصة الضائعة بحوالي عشرة مليار دولار.

وفي العام ٢٠١٦ يتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بسالب ١٢.٨٪ لذات الأسباب التي شهدتها البلاد في عام ٢٠١٥م، مضافاً إليها سبب جديد حدث في العام ٢٠١٦م والمتمثل في أزمة السيولة أو الأزمة المالية التي عصفت بالقطاع البنكي والمصرفي الحكومي والخاص. وبسبب هذا الانكماش والتراجع في أداء الاقتصاد اليمني فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي من مبلغ ٥١٨ دولار للفرد في عام ٢٠١٤ إلى ٢٩٠ دولار في العام ٢٠١٦م، وهذا مؤشر على أن أعدادًا كبيرة من السكان أصبحوا تحت خط الفقر.

٢ - **تحقيق عجز كبير في الموازنة العامة للدولة** خلال الفترة يناير ٢٠١٥ إلى أغسطس ٢٠١٦ (سنة وثمانية أشهر) تجاوز كل المستويات الآمنة بل كل الخطوط الحمراء بسبب العدوان والحرب والحصار حيث بلغ (١.٥٩٠) مليار ريال، رغم توقيف الصرف من أغلب أبواب الموازنة العامة للدولة، تم تغطية (٨٠.٣٪) من هذا العجز عبر الاقتراض من البنك المركزي والجزء المتبقي تم تمويله من البنوك الخاصة والمؤسسات العامة، وبسبب هذا العجز وبهذا المبلغ

الكبير كانت أزمة السيولة التي بدأت في الواقع من البنك المركزي وامتدت لتشمل البنوك التجارية والإسلامية

وأسباب العجز الكبير في موازنة الدولة كثيرة لكنها ترجع بدرجة أساسية إلى الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة بسبب:

أ- **منع تصدير النفط والغاز** من قبل تحالف العدوان الذي يمثل أهم مصادر تغذية الموازنة العامة للدولة بالإيرادات، وفي ذات الوقت، يعد النفط والغاز أهم مصادر البلد من النقد الأجنبي. وبسبب ذلك انخفضت إيرادات موازنة الدولة من النفط والغاز بمبلغ ٣.٧ مليار دولاراً. ويمثل هذا المبلغ جانب من خسارة اليمن بسبب منع تصدير النفط والغاز خلال عام ٢٠١٥/ فقط.

ب- **تدمير المصانع والشركات والمشروعات الاستثمارية** العامة والخاصة والتي ترفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات، سواءً في شكل حصة من أرباح فائض النشاط الجاري لهذه المصانع والشركات، أو في صورة ضرائب دخل وضرائب أرباح.

ج- **تعليق القروض والمنح والمساعدات الخارجية** التي تعتمد عليها موازنة الدولة تسبب في رفع مقدار العجز في الموازنة العامة إلى ذلك الحد وبتلك المبالغ والأرقام الكبيرة.

د - حصول (انكماش) في ناتج البلد الإجمالي كما سبقت الإشارة، **نتج عنه إيرادات من الضرائب أقل**، بسبب التراجع في أداء الأنشطة الاقتصادية، ولأن الضريبة لا تؤخذ إلا على الأنشطة الرابحة، والكثير من الأنشطة والمشروعات الاقتصادية دمرها العدوان، وبعضها توقف جزئياً وبعضها كلياً، وأثر ذلك في مجمله على إيرادات الموازنة العامة للدولة من الضرائب والحصة من فائض النشاط الجاري من شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط.

هـ - **استهداف الموانئ والمطارات** وتوقف الواردات من الخارج لفترات طويلة

فـي بدايـة العـدوان أثـر علـى حصـيلة الدولـة مـن إيـرادات الضـرائب والجمـارك وبالتالي ظهر عجز الموازنة العامة بذلك المبلغ الكبير.

٣ - **ارتفـاع الـدين العـام الحكـومي** بنهايـة ٢٠١٥م بنسـبة ١٧٪ عـن ٢٠١٤م تقريباً، لتصل قيمة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي إلى ٥,٥٦٤ ريال بما يعادل٢٥.٩ مليار دولار ويشكل نسبة٩٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان قد وصل الدين العام الحكومي بنهاية عام ٢٠١٤م إلى ٤,٧٣٧ مليار ريال بما يعادل ٢٢,١ مليار دولار، وبنسبة ٦٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لذات العام. وهـي نسـب ومعـدلات كـبيرة بكـل المقـاييس. هـذا الـدين أصـبح يرهـق سـنوياً موازنات الدولة وجاء العدوان والحرب الاقتصادية لتضاعف من مشكلة الدين العـام، إذ بلـغ المتوسـط السـنوي لمـا أنفـق علـى سـداد الـدين العـام الـداخلي والخارجي من موازنات الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٥م حوالي ٥٠٣,٥ مليار ريال، ولا شك بـأن الوفـاء بسـداد هـذا الـدين سـيكون علـى حسـاب الكـثير مـن الأولويـات الاقتصادية والاجتماعية.

٣- **انخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار** وبقية العملات الأجنبية الأخرى، ووفـق آخـر الأسـعار فـي سـوق الصـرف الموازي فقـد بلـغ سـعر صـرف الدولار الأمريكي في حدود الـ ٣٣٠ ريال للدولار الواحد كما في أواخر ينـاير ٢٠١٧م، وبـذلك فقـد انخفضـت العملـة الوطنيـة (الريـال) بحـدود ٥٣٪ منـذ بدايـة العدوان مقابل الدولار مقارنة بسعر الصرف الذي ساد فـي العام ٢٠١٤م، والـذي كان فـي حدود ٢١٥ ريال للدولار.

هذا الانخفاض فـي سعر صرف الريال، يعد بالمعنى الآخر انخفاض فـي القـوة الشرائية للريال وزيادة فـي الجهة الأخرى فـي أسعار السلع والخدمات.

٤ - **تآكل احتياطيات البنك المركزي اليمني من النقد الأجنبي بسبب:**

أ- انخفاض صادرات السلع والخدمات اليمنية بحوالي **٨٠.٢**٪ فـي عام ٢٠١٥م

مقارنة بعام ٢٠١٤م، وفي مقدمتها صادرات النفط والغاز التي توقفت من بداية العدوان.

ب- في الوقت الذي انخفضت فيه الصادرات إلا أن الواردات لم تنخفض بنفس القدر مما أدى إلى استمرار نزيف العملات الأجنبية إلى الخارج. لتغطية قيمة الواردات، ودون أن تتخذ قرارات اقتصادية تراجع فيه سياسة التجارة الخارجية بصورة يعاد فيها النظر في الواردات من السلع غير الضرورية التي أغرقت بها البلد وبما يضمن الحفاظ على ما تبقى من مدخرات البلد المحدودة من النقد الأجنبي.

ج- تعليق القروض والمساعدات الخارجية تسبب في انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي من **٤.٧** مليار دولار بنهاية ٢٠١٤م، إلى **٩٨٧** مليون دولار في سبتمبر ٢٠١٦م، ذلك الاحتياطي تم به مواجهة واردات البلاد من الغذاء والدواء والمشتقات النفطية وسداد أقساط وفائد الدين الخارجي خلال عام ٢٠١٥م وغيرها من النفقات الأخرى.

٥ - **زيادة معدلات التضخم** وارتفاع الأسعار لتصل إلى **٣٠٪** في عام ٢٠١٥م، و٧٪ في عام ٢٠١٦م، على أن تحقق استقرار نسبي في الأسعار في عام ٢٠١٦م وبقائه عند ٧٪ كان بسبب توقف الإنفاق من الموازنة العامة للدولة على المرتبات والأجور وبسبب أزمة السيولة التي عصفت بالاقتصاد الوطني.

ثانيًا: جرائم ٦٠٠ يوم من القتل والدمار للمنشآت الاقتصادية والبنى التحتية

أظهر تقرير الرصد الذي قام به المركز القانوني للحقوق والتنمية، إحصائية بالجرائم السعودية الأمريكية وتحالفهما خلال (٦٠٠) يوم من العدوان وعلى النحو التالي:

- 11403 عدد القتلى، من النساء والأطفال والرجال .
- 19343 عدد الجرحى من النساء والأطفال والرجال.
- 15 مطاراً، و 13 ميناءً.
- 148 محطة ومولد كهرباء، و237خزان وشبكة مياه.
- 282 شبكة ومحطة اتصالات.
- 1289 طريقاً وجسراً.
- 380.366 منزلاً تدمر وتضرر.
- 1553 منشأة حكومية، 675 مسجداً، و٧١٩ مدرسة ومعهداً، و263 مستشفى ومرفقاً صحياً، و202 منشأة سياحية، و201 موقع أثري، و100 ملعب ومنشأة رياضية، و108 منشأة ومبنى جامعي، و20 منشأة إعلامية، و5193 منشأة تجارية، و2317 وسيلة نقل، و641 مخزناً غذائياً، 476 ناقلة غذاء، و515 سوق ومجمع تجاري، و294 محطة وقود، و254 مصنعاً، و216 ناقلة وقود، و179 مزرعة دواجن ومواشي، و1376 حقلاً زراعياً. وأعداد الضحايا والأضرار والخسائر في تزايد بسبب استمرار العدوان السعودي الأمريكي.

ثالثًا: مظاهر الحرب الاقتصادية

لقد أخذت الحرب الاقتصادية على اليمن مظاهر وأشكالاً متعددة، استخدم فيها العدو السعودي الأمريكي أبشع الأدوات والأساليب والتي تتنافى مع القوانين والشرائع والأعراف الدولية وحتى مع الفطرة الإنسانية، وتتمثل أبرز مظاهر وأدوات ووسائل الحرب الاقتصادية التي طالت كل ما له علاقة بحياة الإنسان ووجوده على قيد الحياة في:

١. فرض الحصار البري والبحري والجوي الشامل منذ اللحظات الأولى لبدء الحرب والعدوان العسكري.
٢. منع تصدير النفط والغاز وإفساح المجال للفار هادي لبيع كمية ثلاث

مليون برميل نفط خام كانت متواجدة من قبل بدء العدوان في ميناء الضبة، وتحويل قيمتها إلى خارج اليمن. وتقدر (الخسارة) أو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة بسبب توقف إنتاج وتصدير النفط والغاز بحوالي ٤.١ مليار دولار خلال أشهر العام ٢٠١٥م فقط.

٣. في المقابل يمنع العدوان تفريغ وتصدير كمية تزيد عن مليون ومائة ألف برميل نفط خام محملة داخل خزان النفط العائم (سفينة)صافر في ميناء رأس عيسى النفطي بالحديدة موجودة منذ بدء الحرب، الكمية معرضة للتسرب للبحر وإحداث أضرار بيئية واقتصادية يصعب على دول بأكملها مواجهة كارثة بهذا الحجم فيما لو حدثت، السفينة قديمة وتحتاج إلى صيانة عاجلة ويمنع طيران العدو الاقتراب منها لتزويدها بمادة المازوت لتشغيلها وإجراء أعمال الصيانة. وهي معرضة إما للقصف أو لاستهدافها بعمل إرهابي (لا سمح الله).

٤. أوقف العدو وصول الواردات في أشهر الحرب الأولى، ثم فرض بعد ذلك قيود على الواردات واستحدث نظام التصاريح للسماح بدخول السفن للموانئ اليمنية، وفرض إجراءات تفتيش للسفن المحملة بالبضائع في جيبوتي في انتهاك للسيادة اليمنية وللقوانين والأعراف الدولية، ويدفع التجار رسوم ورشاوى على كل تصريح، وهو ما ساهم مع غرامات التأخير وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، في ارتفاع أسعار السلع والبضائع والمواد المستوردة من الخارج وخلق معاناة إضافية على المواطنين.

٥. تمكين حزب الإصلاح من موارد البلد السيادية من نفط وغاز مأرب، ورفض الحزب توريدها للبنك المركزي في العاصمة صنعاء وفقاً للقانون ولمواجهة أزمة المرتبات التي عصفت بالبلد لأشهر وتضرر منها جميع اليمنيين بكل شرائحهم وانتماءاتهم السياسية. بل أسهم حزب الإصلاح

في مضاعفة أسعار مادة الغاز المنزلي لتصل للمواطن وقد ارتفع سعرها كثيراً عن السعر الرسمي.

وللمقارنة فقط فإن المتوسط السنوي لعائد بيع الغاز (بدون النفط) خلال الثلاثة الأعوام الماضية ٢٠١٢-٢٠١٤م بلغ ٣٧.٧ مليار ريال في العام الواحد، واليوم يستولي حزب الإصلاح على هذه المبالغ، مع العلم أن هذه الحسبة مبنية على أسعار البيع القديمة في تلك الأعوام، وأن المبالغ التي يتحصل عليها الحزب في ظل الأسعار الحالية أكبر بكثير[1]. وبالتالي فإن عشرات المليارات قد استولى عليها الحزب من بداية سيطرته على محافظة مأرب إلى اليوم.

٦. احتجاز إيرادات الرسوم الضريبية والجمركية في المحافظات الجنوبية والشرقية، في الوقت الذي كانت مرتبات موظفي تلك المحافظات بما فيها مرتبات موظفي المصالح الإيرادية تصرف من البنك المركزي في العاصمة صنعاء.

٧. توقيف صرف منحة تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار كان الاتفاق بشأنها قد تم مع المانحين وهي تخص الإعانات التي تصرف للأسر الفقيرة عبر صندوق الرعاية الاجتماعية، تم التواصل مع الجهات المانحة لإيقافها.

٨. احتجاز مستحقات شركات الاتصالات اليمنية لدى النظام السعودي.

٩. فروض قيود كبيرة على تحويلات المغتربين من الخارج وعلى وجه التحديد من السعودية التي يتواجد بها العدد الأكبر من المغتربين.

١٠. تهريب العملة الوطنية إلى الخارج بشتى الوسائل واحتجاز كميات كبير منها في مأرب لدى المرتزقة، مما تسبب في أزمة سيولة حادة أثرت على القطاع البنكي والمصرفي.

١- الآثار الاقتصادية الناتجة عن العدوان، **مرجع سابق**، ص١٦.

١١.نقل بعض مهام ووظائف البنك المركزي اليمني من العاصمة صنعاء إلى فرع عدن وإغلاق نظام التحويلات والتعامل مع الخارج، كواحدة من أدوات ومظاهر الحرب الاقتصادية لجأوا إليها بعد فشلهم في إسقاط البلد عسكرياً.

١٢.احتجاز ومصادرة ما تبقى من أرصدة البنك المركزي في الخارج والتي تقدر بحدود ٩٠٠ مليون دولار جزء منها يخص البنوك الأهلية.

١٣.إيقاف عملية طباعة وتوريد العملة من روسيا الاتحادية والاستيلاء على الكمية المطبوعة من قبل هادي وفرع البنك المركزي في عدن فيما يشبه أعمال القرصنة وبمساندة دول العدوان.

١٤.منع وعرقلة نقل فوائض أموال البنوك التجارية والإسلامية إلى الخارج لتغذية حساباتها في البنوك المراسلة، مما حد من قدرة البنوك على تقديم خدماتها لقطاع المستوردين، وتسببت بعد ذلك في أزمة سيولة في البنوك، بعد أن أحجم القطاع التجاري عن إيداع أمواله في البنوك.

رابعًا: الحلول والمعالجات

١ - لقد أصبح الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي والإداري في اليمن ضرورة لا تحتمل التأخير والتأجيل ويمثل المدخل لأي حلول أو معالجات أخرى وتزداد أهمية وجود برنامج وطني للإصلاح الشامل للمبررات التالية:

أ- لوقف التدهور في الأوضاع المالية والاقتصادية الصعبة التي وصلت إليها البلد بسبب العدوان السعودي الأمريكي، والتي زادت حدتها منذ شهر أغسطس ٢٠١٦م، عندما عجزت الدولة عن دفع مرتبات وأجور الموظفين في القطاعين المدني والعسكري.

ب- التخفيف من معاناة المواطنين التي تسبب فيها العدوان العسكري والحصار والحرب الاقتصادية التي استهدفتهم في حياتهم ومعيشتهم، ولضمان

استقرار أسعار السلع والخدمات، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية.

ج- الحفاظ على مؤسسات وأجهزة الدولة التي يسعى العدوان لإسقاطها، حيث أن التدهور الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية خلال الأشهر الماضية، أصبح يهدد بقاء الدولة ويهدد استمرارها في القيام بوظائفها في الدفاع عن البلد وفي حفظ الأمن والاستقرار والقيام بالخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها.

د- ضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وحماية قطاع البنوك والمصارف على وجه الخصوص من تداعيات العدوان والحرب الاقتصادية التي طالته قبل غيره من قطاعات الاقتصاد الوطني.

هـ الصمود ومواجهة العدوان العسكري الغاشم الذي يشنه تحالف الشر بقيادة السعودية وأمريكا حتى يتحقق لشعبنا اليمني النصر المؤزر على أعدائه بإذن الله تعالى.

٢ - وأمام أي برنامج للإصلاح الاقتصادي جانبان أساسيان ينبغي التصدي لهما بحزم لما يمثلانه من مخاطر على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهما:

الجانب الأول: استعادة التوازن المالي والسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة الذي تعدى كل الخطوط الحمراء حيث بلغ ١٥٩٠ مليار ريال خلال عام وثمانية أشهر، وكان من نتائجه أزمة السيولة المالية الحادة التي عصفت بالبنك المركزي اليمني وضربت معه البنوك والمصارف الأهلية.

وبالتالي فإن السيطرة على عجز الموازنة العامة وخفضه إلى أدنى المستويات، يعد المدخل الأساسي وحجر الزاوية في أي إصلاح مالي ونقدي واقتصادي قادم، وبدون ضبط العجز، فستستمر الأزمات المالية والنقدية تعصف بالبلد وتهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأهم إجراءات السيطرة على عجز الموازنة العامة تتمثل في الآتي:

- تحصيل الموارد العامة للدولة من الرسوم والضرائب وفق الأوعية القانونية النافذة (فهناك تهرب ضريبي وتهريب جمركي كبيران لا يخفيان على أحد ومتأخرات للدولة لدى الغير غير متحصلة ضريبية وغير ضريبية).
- مراجعة وإصلاح النظام الضريبي (كنسب ومعدلات، وإلغاء الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض الأنشطة) وذلك عبر تعديل القوانين الضريبية والجمركية، بما يتواكب وظروف الحرب القائمة ويعوض الميزانية عن إيرادات النفط والغاز، وعن الضرائب والجمارك التي فقدتها من عدد من المحافظات، وبما يكفل إعادة توزيع الأعباء والتكاليف العامة (من الرسوم والضرائب والجمارك) ويحقق في ذات الوقت العدالة الضريبية.
- إجراء إصلاح إداري تزال من خلاله الأسماء الوهمية والمتكررة من كشوفات المرتبات في القطاعات المدنية والعسكرية، وإحالة من بلغ أحد الأجلين من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين للتقاعد، وترشيد النفقات العامة.
- البحث بكل السبل عن مصادر تمويل خارجي (مساعدات وقروض) لسد العجز في كل من الموازنة العامة للدولة بالريال وميزان المدفوعات بالدولار.

الجانب الثاني: خفض العجز الكبير في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي والذي استنزف مقدرات البلد من العملات الصعبة، وذلك بسبب سياسات "الباب المخلوع" وعمليات الاستيراد العبثية من الخارج للسلع والبضائع غير الضرورية التي أغرقت بها البلاد، وأدت إلى الاستنزاف الجائر وغير المقبول اقتصادياً لما يملكه البلد من العملات الصعبة، خاصة وأن هذا الاستنزاف يأتي في ظل توقف تدفق النقد الأجنبي من القروض والمساعدات والاستثمارات

الخارجية والعوائق المفروضة على تحويلات المغتربين، وكذا في ظل التوقف شبه الكلي للصادرات اليمنية إلى الخارج.

وبالتالي فإن السيطرة على عجز ميزان المدفوعات في هذه الظروف إنما يتم من خلال إصلاح نظام التجارة الخارجية (ومن أهم عناصر هذا الإصلاح تقييد بعض الواردات ومنع الكثير الكثير من الواردات غير الضرورية من الخارج)، وبدون تقييد ومنع الواردات فإن ذلك سيقود البلاد إلى كارثة كبيرة لا سمح الله، تصل فيها إلى مرحلة تنعدم فيها العملات الأجنبية ولا تتمكن البلد في هذه الحالة من توفير واستيراد الغذاء والدواء من الخارج، وتدخل فيها البلاد فيما يعرف بـ (المجاعة الاقتصادية)، خاصة أن آفاق وقف الحرب والتسوية السياسية غير واضحة، وعليه فإن حماية البلد من الوصول إلى هذه المرحلة الخطيرة أمر بالغ الأهمية طالما تم التنبيه إليه، وينبغي أن يكون ضمن أولويات هذه المرحلة.

٣ - حفز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية في البلد موضوع غاية في الأهمية لتحقيق معدلات نمو موجبة في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة بعد أن حقق الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً (نمواً سالباً) بمعدل ٣٤.٩٪ خلال العام ٢٠١٥م، و١٢.٨٪ وفق تقديرات الأشهر المنصرمة من العام الجاري ٢٠١٦م.

٤ - وفيما يخص تآكل النقد الأجنبي، والعلاقة مع العالم الخارجي، وضمان توفير متطلبات البلد من الخارج فإن المعالجات تتمثل في:

اتخاذ إجراءات صارمة لتقييد الواردات غير الضرورية من الخارج أولاً وبدرجة أساسية، وفي حال استمرت عملية استنزاف ما لدى البلد من نقد أجنبي بسبب عدم تقييد الواردات غير الضرورية، فإن البلد ستواجه صعوبات في سداد قيمة وارداتها الضرورية من الخارج، وفي مقدمة ذلك قيمة الواردات من الغذاء

والدواء والمشتقات النفطية، خاصة أن أفق التسوية ووقف العدوان ورفع الحصار على البلد لا تبدو قريبة، هذا بخلاف التداعيات التي سيشهدها سعر صرف العملة الوطنية إن لم يتم تقييد الواردات ومراجعة سياسة التجارة الخارجية بشكل عام.

- كسر الحصار المفروض على التعاملات الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية، واستعادة الثقة في القطاع المصرفي.
- البحث من خلال الأشقاء والأصدقاء على منح وقروض نقدية، ومنح ومساعدات وقروض عينية (قمح، مشتقات نفطية) للحكومة، وقروض (عينية) للقطاع الخاص (قمح، مشتقات نفطية) مقابل ضمانات تمنح للجهة المقرضة.
- البحث بكل الطرق عن وديعة بالدولار للبنك المركزي اليمني، عبر تكثيف التواصل مع الأشقاء الذين لا زال لديهم فوائض مالية من النقد الأجنبي بخاصة (عمان، الجزائر، إيران) والرافضين للعدوان والحرب على اليمن، وكذا مع الأصدقاء الذين تربطهم باليمن مصالح تجارية كبيرة وعلى وجه الخصوص حكومة الصين الشعبية والتي لديها فوائض مالية هائلة من النقد الأجنبي وتبحث عن مجالات وبلدان لاستثمارها، ومنح الطرف المستجيب الضمانات التي يراها مناسبة. حيث أن توفر وديعة بالدولار في البنك المركزي سيحافظ على استقرار سعر صرف الريال اليمني كما سيسهم في استقرار أسعار السلع والخدمات، وأيضاً يمكن البلد من تغطية قيمة وارداته الضرورية من الخارج.

٥ -توفير الحماية للإنتاج المحلي وتشجيع الإنتاج الزراعي بمختلف الطرق بما في ذلك شراء المنتجات من المزارعين بأسعار تشجيعية.

٦ -دعم المشروعات الصغيرة وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة التي تساعدها على النهوض بها.

٧ -مقاطعة بضائع دول العدوان التي دمرت الاقتصاد اليمني لتهيئته ليكون سوقاً خالصاً لمنتجاتها واعتبار المقاطعة واحدة من أدوات الشعب اليمني في حربه الاقتصادية ضد الأعداء تنفيذاً لما جاء في رؤية الشهيد القائد السيد حسين بن بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه.

انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية جراء حصار دول تحالف العدوان بقيادة السعودية

1000 "يوم من الحصار ....ماذا بعد ؟"!!

٢٠ ديسمبر ٢٠١٧

علي عبدالله جسار
مدير عام الإدارة العامة للحقوق والحريات- مكتب رئاسة الجمهورية.
عضو اللجنة الفنية بوزارة حقوق الإنسان

تفيد كلمة «الحصار» - معاني: «المقاطعة والحبس والتضييق والمنع والإكراه». ويستهدف من يلجأ إلى استخدامه الضغط على الطرف الآخر لإكراهه أو إجباره على القيام بعمل أو الامتناع عنه عموماً لمصلحة الطرف الأول القائم بعملية الحصار. ويختلف مضمون «الحصار» وماهيته باختلاف محتواه والأدوات المستخدمة فيه حتّى الأهداف المتوخاة منه، فهناك حصار اقتصادي أو سياسي أو إعلامي أو عسكري.

وهناك حصار شامل وهو الحصار المفروض على الجمهورية اليمنية من قبل تحالف دول العدوان بقيادة السعودية.

مضى على الحصار الذي فرضته وتمارسه دول تحالف العدوان على الجمهورية اليمنية بقيادة السعودية أكثر من ١٠٠٠ يوم والشعب اليمني يعيش تحت وطأة حصار شامل .. الحصار شمل كل مقومات الحياة بما فيها الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية التي تُقدم في ظروف إنسانية .

منذ السادس والعشرون من مارس ٢٠١٥ م وحتى اليوم لايزال الحصار على الجمهورية اليمنية قائماً والعالم لم يُدرك قساوة هذا الحصار البربري الغاشم

والغير مُبرر والغير قانوني؛ حيث يتسبب في أوضاع إنسانية بالغة الصعوبة إذ حذرت الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة من مغبة استمرار هذا الحصار الغير مسبوق والذي لم يشهد له مثيلاً في التاريخ القديم والحديث .

مجلس الأمن الدولي وهو أعلى سلطة في هيئة الأمم المتحدة لم يتخذ أي إجراء من شأنه رفع الحصار الشامل البري والبحري والجوي بل إنه أعطى ضوءاً أخضراً لتحالف دول العدوان بقيادة السعودية لإدامة الحصار وإحكام قبضة تحالف دول العدوان من أجل تضييق الخناق على الشعب اليمني وزيادة معاناته نتيجة للأثار التراكمية للحصار إضافة إلى ما سببته الحرب العدوانية من دمار هائل في البنى التحتية والبنى الارتكازية للاقتصاد والتنمية في الجمهورية اليمنية .

إن تحالف دول العدوان يهدف من فرض وممارسة الحصار على الجمهورية اليمنية أرضاً وإنساناً تحقيق مالم يستطع تحقيقه عبر الحرب العدوانية، حيث أن الحصار أصبح سلاحاً مدمراً تستخدمه بعض القوى المهيمنة في مجلس الأمن الدولي والدول التابعة لها لا لخدمة أهداف ومقاصد هيئة الأمم المتحدة بل من أجل تحقيق أهداف سياسية خاصة بهذه الدول، وتحول مجلس الأمن الدولي إلى أداة لإدامة هذا الحصار الجائر وفرض استمرار معاناة الشعب اليمني.

إن الشعب اليمني الذي اعتاد على أنماط حياتية معقولة ومقبولة قبل العدوان يعيش صراعاً يومياً من أجل البقاء، صراعاً يبحث من خلاله عن ماء صالح للشرب أو عن جرعة دواء أو عن قوت غذائه في أدنى مستوى، أو عن أية تجهيزات أو مستلزمات أساسية لضمان سير مؤسساته التعليمية أو الطبية أو حتى الحصول على حليب الأطفال وكل ما يتعلق بالأطفال .

الحصار القاتل الذي فرضه ومارسه تحالف دول العدوان على الجمهورية

اليمنية بقيادة السعودية أدى إلى وفاة مئات الآلاف من السكان جراء سوء التغذية وتفشي الأمراض المختلفة .

الأوضاع الإنسانية الكارثية التي شهدتها وتشهدها الجمهورية اليمنية أصبحت مدعاة لاستنكار ورفض العديد من المنصفين في العالم الذين عملوا لفترات طويلة في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وفي المنظمات الدولية غير الحكومية حيث رفضوا الاستمرار في مشاهدة معاناة إنسانية مفروضة بشكل منهجي ومنظم على الشعب اليمني وتنفذ على مرأى ومسمع من دول العالم.

إن الأوضاع الإنسانية التي تشهدها الجمهورية اليمنية يرفضها الضمير الإنساني وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الأنسان وكافة المواثيق والأعراف الدولية .

إن المعاناة التي يواجهها الشعب اليمني تشكل وجهاً أخر لحملة منظمة للإبادة الجماعية التي يمارسها تحالف دول العدوان بقيادة السعودية وتواطئ من مجلس الأمن الدولي والذي لم يتخذ أي إجراء لرفع الحصار عن أكثر من ثلاثين مليون نسمة واكتفى بطلب تسهيل الوصول الآمن لما أسماه المساعدات الإنسانية للمحتاجين من السكان المدنيين والتي لا تكفي في حقيقة الأمر إلى إنقاذ ما نسبته ١٠٪ من السكان .

ومن المؤسف حقاً أن يتبنى المجتمع الدولي حملة إبادة جماعية كالتي يتعرض لها الشعب اليمني دون أن يحرك ساكناً ودون أي مساءلة لمجلس الأمن بشأن دوره في دعم واستمرار هذه

الممارسات من قبل تحالف دول العدوان بقيادة السعودية .

أهداف تحالف العدوان من فرض وممارسة الحصار الشامل على الجمهورية اليمنية

أ. **أهداف موضوعية**: وهي تتركز أساساً في محاولة إحداث تغيرات في تصرفات حكومة الجمهورية اليمنية في صنعاء التي صدر هذه الإجراءات ضدها.

ب. **الأهداف الثانوية**: وهي الأهداف التي تتعلق بمركز وسمعة دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لهذا الإجراء ونفوذها .

لقد استخدم تحالف دول العدوان على الجمهورية اليمنية بقيادة السعودية وسيلة الحصار على أن يلعب دوراً حاسماً في تقرير نتائج الحرب وهو الأمر الذي لم ولن يحدث .

سلاح «الحصار»، ولاسيما «الاقتصادي والعسكري»، له دور بالغ الأهمية والخطورة في هذا المجال من ناحيتين اثنتين:

١ - إفراغ الحدود بالمعنى المتقدّم من وظائفها السيادية.

٢ - الانتقاص من سيادة الجمهورية اليمنية (صاحبة الحدود المحاصرة) كلياً أو جزئياً، من خلال مشاركة تحالف دول العدوان القائم بالحصار بممارسة هذه الوظائف كلياً أو جزئياً؛ نيابة أو نكاية بالجمهورية اليمنية المستهدفة بإجراء الحصار، وهنا مكمن الخطورة.

- إنّ «الحصار» بجميع أنواعه (ولا سيما العسكري منه وبدرجة أقل الاقتصادي) عُدّ وسيلة مهمة من الوسائل التي لجأت إليها الدول والشعوب والأمم في علاقاتها المتبادلة، على مدار التاريخ ولتحقيق أهداف مختلفة. وما زال حتّى اليوم، والأرجح أنّه سيبقى مستقبلاً، من أهم أدوات التأثير والتأثر في العلاقات الدولية. ولا يختلف «الحصار الاقتصادي» عن غيره من أنواع الحصار الأخرى إلاّ في مضمونه وأدواته، ومن ثم في أهدافه المبتغاة منه والمتمثلة في الضغط الاقتصادي ومن ثمّ السياسي ضد الدولة المستهدفة بهذا الإجراء بغية جعلها منطقة مغلقة اقتصادياً، ومعزولة تجارياً عن العالم الخارجي، أو على

الأقل عن الدولة أو الدول التي تشارك فيه. وذلك لتحقيق أهداف متعددة تختلف باختلاف الأسباب والظروف المؤدية إليه، منها الانتقام والثأر؛ أو لفرض معوقات اقتصادية من جراء قيام الدولة بفعل غير مشروع؛ أو للضغط المادي والمعنوي والسياسي عليها للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل انتقامياً أو تعسّفياً لا مبرّر له من الناحية القانونية مادام تنفيذه قد تم خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة. وهو يختلف عن الإجراء المسمّى «المقاطعة الاقتصاديّة» الذي يمكن عدّه أمراً جائزاً،

هل الحصار الذي يفرضه ويمارسه تحالف دول العدوان على اليمن بقيادة السعودية قانوني؟

الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى معرفة ما هو الحصار القانوني وما هو الحصار غير القانوني او غير المشروع هذا فضلاً عن معرفة ما تضمنه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ / ٢٠١٥م بهذا الشأن .

في إطار ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ الذي جعل من حفظ السلم والأمن الدوليين ومنع الأسباب التي تهددهما من بين أهمّ أهداف منظمة الأمم المتحدة، وربط ذلك بحظر شامل لاستخدام القوة أو التهديد باستعمالها وضرورة حل المنازعات الدوليّة بالطرق السلمية، وجعل هذين الأمرين من أهمّ المبادئ التي تقوم عليها المنظمة الدوليّة، ولذلك فوّض الميثاق مجلس الأمن بالسهر على تحقيق هذا الهدف ضمن هذه المبادئ، ولضمان الوصول إلى ذلك؛ فقد أعطي مجلس الأمن الدولي في إطار معالجته لأيّ نزاع أو عدوان جملة من التدابير غير العسكرية (المادّة ٤١) والعسكرية (المادّة ٤٢ من الميثاق). وما يهمّ هنا هو المادّة (٤١) التي أعطت لمجلس الأمن الدولي صلاحية تقرير ما يجب اتخاذه من تدابير لا تتطلب استخدام القوة المسلّحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصاديّة والمواصلات الحديدية والبحرية والبريدية والبرقية واللاسلكية

وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية. أي إنّ المادّة (٤١) قننت وأصّلت موضوع «الحصار الاقتصادي» أسلوباً أولياً يُلجأ إليه للضغط على الدولة المعتدية لردعها عن عدوانها وإنهائه وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل العدوان. وتعد قرارات مجلس الأمن الدولي بخصوص هذا الموضوع ملزمة للدول الأعضاء، وتطالب بتنفيذها تحت طائلة نهوض المسؤولية القانونية الدوليّة بحقّ الدولة المخالفة. فإذا أخفق هذا الأسلوب لجأ مجلس الأمن إلى التدابير العسكرية التي تنصّ عليها المادّة (٤٢) من الميثاق. ويُلاحظ هنا أنّ المادّة (٥٠) من الميثاق حفظت حقّ الدول الأخرى التي تواجه مشاكل اقتصادية خاصّة تنشأ من تنفيذ هذه التدابير؛ في التذاكر مع مجلس الأمن بصدد حلّ هذه المشكلات أو الأضرار التي قد تلحق بها من جرّاء تنفيذ مثل هذه الإجراءات.

وبناء على هذه النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فإنّ الحصار الاقتصادي بوصفه أسلوباً أو تدبيراً قسرياً يُتّخذ بحقّ الدولة المعتدية؛ لا يمكن عدّه مشروعاً إلاّ إذا صدر بقرار عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من الميثاق مراعياً فيه المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وفقاً للفقرة /٢/ من المادّة (٢٤) من الميثاق. ويترتب على ذلك عدّ «الحصار الاقتصادي» المعلن من قبل دولة أو أكثر على نحو منفرد وخارج مظلة الشرعيّة الدوليّة ضد دولة أخرى، وأياً كانت الأسباب الداعية إليه؛ حصاراً أو إجراءً غير صحيح وغير قانوني. بل يمكن عدّه عملاً انتقامياً أو تعسّفياً لا مبرّر له من الناحية القانونية مادام تنفيذه قد تم خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة. وهو يختلف عن الإجراء المسمّى «المقاطعة الاقتصاديّة» الذي يمكن عدّه أمراً جائزاً، تستطيع الدولة منفردة أو مجموعة من الدول - إذا قامت أسبابه المنطقية - اللجوء إليه خارج منظمة الأمم المتحدة، لأنّه أمر يتعلّق بممارستها لسيادتها على النطاق الخارجي

أو الدولي؛ وبتحديد علاقاتها الاقتصاديّة مع الدول الأخرى كالمقاطعة الاقتصاديّة العربية لإسرائيل. وذلك بعكس «الحصار الاقتصادي» الذي يتعلّق في غالب الأحوال وفي جزء كبير منه بالتدخّل في الشؤون الداخلية للدولة المحاصَرة، وهذا مما لا يجوز للدول التدخّل فيه، إلاّ إذا قامت أسبابه القانونية في نطاق المادّة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة وبقرار من مجلس الأمن حول هذا الموضوع. ويُذكر في هذا المجال أنّ ميثاق منظمة الدول الأمريكيّة (بوغوتا ١٩٤٨) حظر صراحة في المادّة (١٦) منه «استخدام تدابير الإكراه ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي للضغط على الإرادة السيادية لدولة أخرى والحصول منها على مزايا من أيّ نوع».

- مشروعية الحصار الاقتصادي في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني:

تقدّم آنفاً الحديث عن مشروعية الحصار الاقتصادي في إطار قواعد القانون الدولي المعاصر المتمثل أساساً بميثاق الأمم المتحدة. وذلك من حيث الأسباب الداعية إلى الأخذ به أو تطبيقه إجراءً عقابياً بحقّ الدولة المعتدية. والحديث هنا يدور حول مشروعية هذا الأسلوب أو التدبير من حيث كيفية إعماله وتطبيقه وفقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني. صحيح أنّه لم يصل إلى درجة عدّه إجراءً حربياً أو عسكرياً مسلّحاً، ولكنه من حيث النتيجة قد يمسّ حياة الملايين من البشر المستهدفين من خلال فرضه على الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم. وهذا يعني أنّ الحصار الاقتصادي بوصفه إجراءً عقابياً يخضع لنوعين من القواعد تحدّد شرعيته ومشروعيته:

أ - قواعد تحدد شرعية اللجوء إليه والأسباب المؤدية إلى تفعيله، وقد حدّدها ميثاق الأمم المتحدة في نطاق الفصل السابع منه (المادّة ٤١ تحديداً) كما ذكر أعلاه.

ب - قواعد تحدد مشروعية تطبيقه باعتباره إجراءً عقابياً له نتائج جسيمة

على حياة الشعوب وحقوقها. وهنا يخضع هذا الإجراء للقواعد العامّة الموجودة في القانون الدولي الإنساني، ولاسيّما القواعد الخاصة بحماية السكان المدنيين وحماية موارد عيشهم وبقائهم على قيد الحياة، وألا يؤثر الحصار الاقتصادي في هذه الموارد وأسباب استمرارهم ووجودهم. بل عدّ تجويع السكان المدنيين بوصفه أسلوباً من أساليب الحرب أمراً محظوراً ومجرّماً بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني (المادّة ١/٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ - والمادة ٢/٨ (ب) ٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدوليّة) وهو يدخل في طائفة جرائم الحرب.

من الجدير بالذكر أنّ الدليل العسكري الإسرائيلي لقوانين الحرب يُقرّر أنّ قاعدة حظر التجويع تتضمّن صراحة وجوب السماح لسكان المدينة بمغادرتها خلال الحصار، وإلاّ فعلى الطرف المحاصِر السماح بحرية مرور المواد الغذائية والمؤن الأساسية للسكان المحاصرين. وهذا ما لم تلتزم به دول تحالف العدوان بقيادة السعودية وفيما يشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من حيث النتيجة.

المحكمة الجنائية الدولية تنظر في الأفعال اللاإنسانية التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو إصابة جسيمة في الجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية بأنها جرائم ضد الإنسانية.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن فرض وممارسة الحصار الشامل البري والبحري والجوي على الجمهورية اليمنية من قبل تحالف دول العدوان بقيادة السعودية هو إجراء تعسفي غير مُبرر وغير مشروع لمخالفته قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦ / ٢٠١٥ م حيث أنه يعتبر عملاً انتقامياً أو تعسّفياً لا مبرّر له من الناحية القانونية مادام تنفيذه قد تم خارج نطاق منظمة الأمم المتحدة. وهو يختلف عن الإجراء المسمّى «المقاطعة الاقتصاديّة» الذي يمكن عدّه أمراً

جائزاً.

إن «حكومات تحالف دول العدوان انتهكت -ولاتزال - عبر قراراتها التعسفية وإجراءاتها غير القانونية عدة قواعد وقوانين ومبادئ رئيسية في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي باتت من أبسط وأساسيات وركائز حقوق الإنسان، حيث انتهكت على نحو واضح عدة مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواد أخرى في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى مواد في صكوك أخرى أبرزها: الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

كما انتهكت دول تحالف العدوان اتفاقية شيكاغو بحظر حركة الطيران المدني من وإلى مطار صنعاء دون أن يكون هناك أي مسوغ

وإجمالاً يمكن القول أن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي قد عجزت عن القيام بمسؤولياتها في توفير أدنى مستوى من المعيشة للشعب اليمني واكتفت بالتصريحات والبيانات التي تعرب عن القلق على ما يجري في الجمهورية اليمنية التي تواجه كارثة انسانية بسبب حصار تحالف دول العدوان بقيادة السعودية .

إن عجز الأمم المتحدة وهيئاتها المتعددة عن إنقاذ الشعب اليمني قد بدا واضحاً منذ بداية العدوان حيث لم يلتزم تحالف دول العدوان بدعوة مجلس الأمن الدولي إلى احترام ولاية وعمليات آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) ومقرها في جيبوتي، وتسهيل التنفيذ الكامل لولايتها دون أي مزيد من التأخير. الأمم المتحدة وأمينها العام وكافة المنظمات والهيئات والوكالات التابعة لها تصدر بيانات وتصريحات تحذر من تفاقم الأوضاع الإنسانية في الجمهورية اليمنية جراء الحصار الذي فرضه ويمارسه تحالف دول العدوان

بقيادة السعودية؛ إلا أن مجلس الأمن الدولي من خلال القوى المهيمنة عليه لم يعط أي اهتمام لحياة أكثر من ثلاثين مليون نسمه ... لم تقدم الأمم المتحدة شيئا لليمنيين فهي عاجزة حتى عن جمع ملياري دولار لسد الاحتياجات الانسانية الضرورية في اليمن أو حتى للضغط على دول تحالف العدوان برفع الحصار.

برغم كارثية الأوضاع الإنسانية التي تشهدها الجمهورية اليمنية إلا أن العالم المدعي للمدنية، الغارق في خطابات الدفاع عن حقوق الإنسان لم يحرك ساكناً، وكأن الشعب اليمني ليس من عالم البشر.

إن ما يحدث من حصار على الجمهورية اليمنية أرضاً وإنساناً هو عار على المجتمع الدولي الذي تقع عليه مسؤولية عدم اتخاذ إجراء لمنع العقاب الجماعي الذي يُمارس من قبل تحالف دول العدوان بقيادة السعودية .

التوصيات :

- الدعوة (دعوة حكومة الإنقاذ الوطني) إلى اتخاذ كافة الخطوات الممكنة على المستوى الدولي، وعلى صعيد مجلس الأمن، والمحكمة الجنائية الدولية لرفع الحصار عن الجمهورية اليمنية ».

- توجيه رسائل إلى البرلمانات الأجنبية وحثهم على التحرك بهدف الاسهام في الضغط على المستوى الدولي لوقف العدوان ورفع الحصار.

- التوجه نحو الاعلام الدولي وموافاة كبريات الصحف العالمية بتقارير عن الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوات تحالف دول العدوان الأمر الذي من شأنه تكوين رأي عام عالمي يسهم في الضغط على الدول الحكومات والمنظمات الدولية من أجل وقف العدوان ورفع الحصار.

- الدعوة إلى تسريع إجراءات التقاضي لإنصاف ضحايا الحصار وتعويضهم التعويض العادل سواء الدولة أو القطاع الخاص أو المواطنين جراء الخسائر التي

لحقت بهم بسبب فرض وممارسة الحصار الشامل من قبل تحالف دول العدوان بقيادة السعودية .

- إنشاء لجنة المطالبة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة من الحصار يُناط بها المهام والاختصاصات التالية :

- العمل على استقبال الشكاوي ذات الصلة بالحصار منذ آل ٢٦ من مارس ٢٠١٥ م على سبيل المثال هناك، انتهاكات للحق في التعليم، انتهاكات للحق في الملكية، انتهاكات للحق في لم شمل الأسرة، انتهاكات للحق في التنقل، ٣٧ انتهاكات للحق في الصحة، انتهاكات للحق في العمل، وانتهاكات للحق في الإقامة ، وغيرها من الإنتهاكات .

- رصد وتوثيق شهادات من ضحايا الحصار من القطاع العام والخاص ومن الأفراد.

- رصد وتوثيق الآثار الإنسانية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الحصار الذي فرضته ومارسته دول تحالف العدوان على الجمهورية اليمنية بقيادة السعودية

- دعوة الجهات الدولية والمنظمات الحقوقية ومطالبتها بضرورة التحرك العاجل ومخاطبة دول تحالف العدوان لرفع الحصار وإنصاف الضحايا والكف عن أية إجراءات تعسفية جديدة.

- مخاطبة المنظمات الدولية والإقليمية حكومية وغير حكومية ومناشدتها بالتحرك العاجل لمعالجة آثار الأزمة الإنسانية الناتجة عن الحصار.

- مطالبة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في صنعاء عرض تقارير وبيانات توثّق مختلف أنواع الانتهاكات ذات الصلة بالأثار الإنسانية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الحصار الذي فرضته ومارسته دول تحالف العدوان على الجمهورية اليمنية بقيادة السعودية ورفعه إلى مجلس حقوق الإنسان

والمقررين الخواص للدول والآليات التعاقدية لمعالجة الانتهاكات وضمان عدم تكرارها». والعمل في اتجاه رفع الحصار متضمناً الأثار الكارثية التي طالت أعداداً هائلة، وبشكل خاص فيما يتعلق بتشرُّد العائلات، بما في ذلك تداعياتها المرعبة على النساء والأطفال إثر تفكك الأُسر، والأثار السيئة التي نالت من الطلاب اليمنيين في الخارج وكذلك المواطنين اليمنيين العالقين في الخارج والمواطنين اليمنيين المرضى الذين تقرر سفرهم للعلاج في الخارج ولم يتمكنوا نتيجة إغلاق مطار صنعاء الدولي .

ملحق

إحصائيات جرائم وانتهاكات دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥م حتى ١٨ ديسمبر ٢٠١٧

الموضوع	الخسائر
أ- تعمد تجويع المدنيين أكثر من (٢٢) مليون فرد من السكان يحتاج إلى مساعدات إنسانية (مواد غذائية، ماء، إيواء) ١١٣ مليون فرد يحتاج إلى غذاء وصحة ٧.٥ مليون فرد في حاجة ماسة للمساعدات التغذية الصحية ٢.٩ مليون طفل وامرأة يعانون من سوء التغذية ٤٠٠ الف فرد يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم . ١٦ مليون فرد في حالة انعدام أمن غذائي. ١٦.٤مليون فرد يحتاجون إلى الصحة. ١٧.٨ مليون فرج في حالة انعدام الامن الغذائي والزراعي ١٦ مليون فرد يحتاجون إلى المياه والصرف الصحي والنظافة اكثر من (٣٥%) من عدد السكان ضمن مؤشر المرحلة الخامسة (مرحلة المجاعة)	

١- أ – الحصار الشامل	- أكثر من (٣.٥) مليون نازح داخل اليمن. - ما يقارب ٣٠% من العالقين خارج اليمن لم يسمح لهم بالعودة بسبب إغلاق مطار صنعاء الدولي ويحدد عدد العالقين والمغتربين في الخارج بحوالي ٧٠ ألف شخص. - منع أكثر من ٩٥ ألف مواطن من السفر إلى الخارج لتلقي العلاج. - توفي أكثر من ١٤٣٠٠ مريض جراء منعهم من السفر إلى الخارج واغلاق مطار صنعاء الدولي. - منع دخول السفن المحملة بالمواد الغذائية ومشتقات النفط منع الصيادين من مزاولة الصيد في البحار اليمنية واستهدافهم وقتل عدد كبير منهم . - تأخير عدد من المنظمات الدولية -العاملة في مجال توفير المواد المساعدات الإنسانية- عن تقديم المواد الغذائية والدوائية وغيرها للنازحين والمضيفين.
٢-أ – الهجمات العسكرية كوسيلة لتجويع المدنيين. -استهداف أكثر من (٤٩٤٨) موقعاً زراعي.	
١-٢-أ: استهداف المواد الغذائية والزراعية ومياه الشرب.	
١-١-٢ أ: استهداف الغذاء.	٦٦٠ مخزن غذاء من المواد الغذائي كالقمح ومشتقاته والسكر والزيوت وغيرها. ٥٠٢ ناقلة مواد غذائية (قمح ومشتقاته، حليب معلبات، بقوليات معلبه، وغيرها)

	أكثر من ٢٠٠ مصنع للمواد الغذائية. ٥٣٥ سوقاً مركزيا تجميعياً يباع فيه مختلف المواد تجميعي يباع فيه مختلف المواد الغذائية والأدوات المنزلية وبيع القات وغيرها. ٣ مطاحن غلال القمح.
٢-٣-٢- أ — استهداف الثروة الزراعية والحيوانية	١٣٥٠٠ بيوت زراعية محمية منتجة محاصيل ٣ مزارع إنتاجية حكومية. ٣٩ مركزاً ومجمعاً إرشادياً زراعياً. ٦ محاجر نباتية وبيطرية إقليمية. ٨١ سوقاً ومركزاً ومخزناً للتخزين والتبريد زراعي مركزياً وريفياً. ٤١ جمعية زراعية تعاونية. ١١ مشتلاً انتاجياً. ١٠١٠ حقلاً زراعياً ومزارع. ٣ مليون قطيع متنوع من المواشي (الأبقار، الأغنام، الماعز، الجمال) ١٢٢ مزرعة دواجن وفقاسات بيض ومعمل أعلاف ٣ منحل عسل. ٤١٥٧٥ خلية نحل. ٢٤ مخزن تبريد. ١٠١٦ مزرعة انتاج محاصيل. ٤٠ سوق زراعي ريفي. ٣١ حضيرة مواشي وأبقار. ١١٤ حراثة وحصادة.
٣-١-٢- أ: استهداف مياه الشرب والري.	٨٠١٠ منشاة مائية ما بين (سد + حاجز + خزان مائي، قنوات ري).

	آبار وغطاسات وشبكات ري حديثة. ١٠ وحدات طاقة شمسية وحفارات الآبار.
٢-٢- أ: استهداف الثروة السمكية	قتل عدد من الصيادين في البحر. - عدد كبير من قوارب الصيد تم إحراقها وإتلافها. - استهداف ٣٩ مركز النزال السمكي وأسواق تجميع الأسماك في سواحل البحر الأحمر. - منع الصيادين من ممارسة الصيد في البحر اليمنية واستهدافهم بشكل مباشر وقتل عدد منهم. - احتلال بض الجزر اليمنية التي يمارس فيها الصيادين صيد الأسماك. - حرمان ما يزيد عن ٥٠ ألف صياد تقليدي من ممارسة مهنة الصيد في سواحل البحر الأحمر والبحر العربي. - اعتقال واحتجاز عدد من الصيادين من قبل دول التحالف وإيداعهم في السجون التابعة لهم في أثيوبيا وجيبوتي وممارسة أنواع أشكال التعذيب. - اعتداء قوات إرتيرية على عدد من الصيادين اليمنيين في المياه الإقليمية اليمنية. - قتل وجرح عدد من اللاجئين الصوماليين أثناء مغادرتهم الأراضي اليمنية وبإشراف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

تقرير منتدى مقاربات

٢٥ أكتوبر ٢٠١٧

عرض/ عبد العزيز أبوطالب

عقد "منتدى مقاربات" بمركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني لقاءه عصر الأربعاء ٢٠١٧/١٠/٢٥ بإقامة ندوة بعنوان: "تقييم حكومة الإنقاذ الاختلالات وسيناريوهات الحل" قدم الورقة الرئيسة فيها الأستاذ عبد الوهاب الشرفي والتي احتوت توصيفاً مهماً لجذور المشكلة وملابسات إنشاء هذه الحكومة وتطرقت بشكل مفصل إلى جوانب الخلل فيها ومقترحات الحلول،

حضر الندوة كل من القاضي أحمد سيف حاشد عضو البرلمان والأستاذ محمود الجنيد مدير مكتب الرئاسة والأستاذ محمد النعيمي عضو المجلس السياسي الأعلى والدكتور ياسر الحوري، والدكتور سامي عطا والدكتور رشيد أبو لحوم الأكاديميين، والكاتب الصحفي الأستاذ عبد الخالق النقيب، والأستاذ محمد المهدي والأستاذ عبد الله الضاعني من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والدكتور محسن الدربي الأكاديمي بجامعة صنعاء، والأستاذ عبد السلام المحطوري وكيل وزارة المالية، والكاتب والصحفي الأستاذ صلاح العلي، إضافة إلى طاقم المركز برئاسة الأستاذ عبد الملك العجري رئيس الندوة والأستاذ أنس القاضي الباحث بالمركز والأستاذ عبدالعزيز أبوطالب رئيس دائرة المعلومات والنشر بالمركز. وقد شارك الحضور بمداخلاتهم على الورقة الرئيسة بما أثرى النقاش والخروج ببعض المقترحات والحلول مع الإشارة إلى ضرورة أن تكون هذه الندوة والورقة أرضية وقاعدة لبلورة مشروع وطني لحل

الأزمة القائمة بعقد المزيد من الندوات والحلقات واستضافة المزيد من الخبراء والمختصين.

وفيما يلي أهم ما ورد في تلك الندوة وأبرز المحاور التي تناولتها والورقة والمداخلات:

أخذت حكومة الإنقاذ الوطني اسمها من جسامة المهام الملقاة على عاتقها، والتي تمثلت في مهمة إنقاذ وطني للوضع اليمني في مختلف جوانبه، والتي تأتي في مرحلة مستقلة قانونياً عن المرحلة التي سبقتها، فقبل تشكيلها كانت تحكم البلد اللجنة الثورية العليا، مع واقع شلل وزاري مفتعل صاحبَ تلك الفترة ناتجاً عن الأزمة السياسية التي دخلت بها البلد لم تنتهِ باستهداف اليمن من قبل التحالف العدواني الذي تقوده السعودية. ورغم محافظة اللجنة الثورية على مؤسسات الدولة، إلا أن تلك الظروف أدت إلى تردي الخدمات العامة، والتي ضاعفها العدوان على شكل أزمات سياسية واقتصادية وخدماتية وأمنية وعسكرية وإنسانية.

إن تقييم الحكومة يجب أن يكون موضوعياً ومتجرداً ولا يخلط بين المعوقات التي تسبب بها العدوان وتلك الناجمة عن القصور في الأداء، وبطريقة لا تبرئ ساحة العدوان ولا تلقي بها كاملة على عاتق الخلل والقصور الوظيفي والمهني لهذه الحكومة. فتجربة الحكومة تجربة جديدة، فهي أول حكومة يمنية تنشأ في ظل العدوان وتوقّف المرتبات -والتي بدأت بالتوقف قبل تشكيل الحكومة-، فأي حكومة تتشكل في هذه الظروف، لابد أن تتوقع الفشل أو لا تأمل في تحقيق نجاح في أحسن الأحوال. كما أن نوع الشراكة السياسية هي بين شريكين غير متجانسين، بينهما تركة سابقة من المشاكل والخلافات، والتي انعكست بالتالي على الحكومة وأدائها.

أولاً: تقييم الحكومة من حيث البناء والأداء

من حيث التكوين (حكومة إنقاذ أم شراكة)

• الاستحقاق الأساسي من وراء تشكيل الحكومة هو الوظائف والمهام الإنقاذية كما هو مسماها، للاستجابة السريعة والمرنة للظروف والتعقيدات التي أدت إلى تردي الخدمات العامة، والتي ضاعفها العدوان على شكل أزمات سياسية واقتصادية وخدماتية وأمنية وعسكرية وإنسانية.

• كان الواجب في تشكيل الحكومة تغليب استحقاقات الدور الوظيفي الإنقاذي على الاعتبار السياسي، خاصة أنه معروف سلفاً أنها لن تحصل على اعتراف دولي وبالتالي إذا كان لها من مهمة فهي مهمات خدمية.

• كان أول اختلالاتها هو في جانب البنية، فقد غلب البعد السياسي في التشكيلة، على البعد العملي الوظيفي المهني، وروعي في تشكيلتها تلبية استحقاق الشراكة والترضية السياسية، وجاء إخراجها بهذا العدد (٤٤ وزيراً) وهو ما بات عبئاً عليها، هذا الخلل الجوهري انعكس على أدائها وبالنتيجة لاهي من حققت شراكة ولا هي من أنجزت إنقاذاً .

• غياب مبدأ الكفاءة وتغليب البعد السياسي في بنية الحكومة كان له آثار مدمرة، انعكست في ذاتية وشخصية و"لامؤسسية" الإدارة والقرار، واعتماد الولاء والشللية في التعيين مما جعل الأداء خاضعاً للأمزجة الشخصية لا مواكباً للواقع الموضوعي ومتطلباته، وبالتالي رفع المعاناة عن الشعب وتصليب موقف مواجهة العدوان.

• تحول المفاهيم التوافقية إلى وسيلة للتعطيل والابتزاز السياسي وشل مؤسسات الدولة؛ إذ تتنازعه الإرادات السياسية، دون أن يصبح مؤسسة بذاتها موحدة في قراراتها وقادرة على تجسيد تلك القرارات وفرضها على الهيئات الأدنى. ومن حيث المقارنة يمكن ملاحظة نجاح النموذج الأمني والعسكري، ويعزى

نجاحهما إلى استقلال الإرادة والإدارة والقرار عن المفاهيم التوافقية التي تدار بها الحكومة.

• هذه التشكيلة تحولت لمدخل واسع يتيح فرصة للتعطيل والتنصل من المسؤولية، وفي الآن نفسه يصعب وضع معالجات فعالة تحد من القدرة على التلاعب والتعطيل .

الأداء :

• البرنامج الذي تقدمت به حكومة الإنقاذ كان برنامجا فائضاً عن حاجتها، وغير موضوعي إلا أنها لم تنجح إلا بتنفيذ نسبة لا تتعدى الـ ١٥٪ من واقع برنامجها، وضمن هذه النسبة هناك أدوار شعبية ساعدت ولا يمكن نسبتها إلى نشاط الحكومة، وهذا مؤشر اخفاق ينذر بالخطر إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

• طبيعة المهمة والتركة الثقيلة من المشاكل كانت تفرض على الحكومة أن تنهج أسلوب برامج الأداء الخاصة التي تصمم لمواجهة المشكلات، إلا أن حكومة الإنقاذ لم تستجب لحاجات هذا الواقع الموضوعي، واستمرت في العمل الشكلي الرتيب. فلم يسجل أي برنامج حكومي مزمن في أي من الوزارات لمعالجة تلك التعقيدات والآثار التي خلفها العدوان كما كان مفترضاً. إذ كان ينتظر منها على سبيل المثال، أن تقوم ببرامج هادفة إلى معالجة أزمة المرتبات كأولوية مقدمة على غيرها، وتفعيل الدور الرقابي ومعالجة أزمة المتطلبات المعيشية والخدماتية الاجتماعية، كمسائل ملحة على وجه الضرورة الاستثنائية.

• لم تخضع الحكومة للمجلس السياسي الأعلى الذي يملك حق مسائلتها، ولا استشعرت مسؤوليتها وواجباتها تجاه الأجهزة الرقابية والقضائية، الغير مُفعلة أصلاً، فكان نشاط الحكومة، منفلتاً عن كل رقابة ومحاسبة من مختلف

المؤسسات الحكومة والسلطات المختلفة.

• لم تتجسد في نشاط الحكومة الهوية القانونية والنظام العام، فلم يتم تمثيل القانون؛ ولم تعبر في عملها عن وحدة مؤسسية في الإدارة والقرار؛ بل عملت أقسام الحكومة على تمثيل الرغبات والتوجهات الخاصة، لأطراف الشراكة، ناهيك عن وضح حد لخلافات الشريكين في مؤسساتها وكل وزارة تعمل كجزر معزولة ومحمية بالشراكة مما وجه نشاطها إلى مصالح شخصية أو فئوية حزبية ضيقة، ضاربة عرض الحائط بالمصلحة الوطنية التي تتلقى عصف العدوان.

• لم تقم باقتراح التشريعات الخاصة بالمرحلة التي تتجاوز إشكالية نقل البنك. ولم تتمكن من فرض توجيه الإيراد العام إلى البنك المركزي. كما لم تتمكن من توجيه موارد الاحتياطي إلى البنك المركزي لمواجهة فقد الاحتياطي العام. بما يسهم في الحد من تدهور سعر صرف الريال وحفظ النقد الأجنبي في البنك المركزي.

• لم تقم الحكومة بالجهود اللازمة لاكتساب ثقة رؤوس الأموال بالمؤسسات المالية، وخروج هذه الأموال عن النظام المالي الحكومي إلى أنظمة مصرفية خاصة، أو وسائل حفظ بدائية في الخزائن، وهو ما حرم الاقتصاد من كثير من صور الاستثمار والعوائد والتشغيل الائتماني للأموال والسيولة المالية.

• لم تعمل على إيقاف أو الحد من الفساد التي مثل إحدى المهام المحورية للحكومة؛ فلم تتخذ أي خطوات لتأهيل وتفعيل إدارات الرقابة والتفتيش في الوحدات الإدارية التابعة لها. ولم تحاول فرض مستوى مقبول من الشفافية. أو تضع نظام تقارير أداء ملزم. ولم تفعل أو تتفاعل مع تقارير الأجهزة الرقابية الأخرى. ولم تضع آلية للتنسيق مع الأجهزة الرقابية المختلفة. كما لم تتوجه إلى البرلمان لاستصدار قوانين ولوائح لمحاربة الفساد

• لم تُقدم الحكومة موازنة عامة للدولة، واكتفت بما سمي "برنامج الإيراد والإنفاق" وقدمته لمجلس النواب للتصويت عليه، وأصبحت ملزمة بتنفيذه، وهوما لم يحدث؛ فلم تتمكن الحكومة من ضبط الإيراد والإنفاق وفق جدولة متناسبة مع متطلبات المرحلة التي يمر بها البلد.

• لم تقم الحكومة بأي عمل لإصلاح الكادر الوظيفي وتخليصه من "الازدواج" و"الوهمي". بل وزادت على ذلك بمخالفات في جانب التوظيف والتعيين والترقيات دون معايير قانونية.

التوصيات:

إعادة النظر في شكل الحكومة، إما بتشكيل حكومة كفاءات مصغرة جديدة أو أن يتم تشكيل حكومة "إدارة أزمة" أو حكومة "أمنية واقتصادية مصغرة" من الحكومة الحالية وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

الحكومة تمثل قلب الدولة باعتبارها الجهاز التنفيذي للسياسات العامة، وتباشر الوظائف المتصلة بالمواطنين والميدان والوظائف ذات الطبيعة المهنية والخدمية وفي ظرف كظرف بلادنا الذي يتعرض لعدوان، وحالات الطوارئ تضاعف مهمات الحكومة وتحتاج لمرونة وسرعة استجابة بعيداً عن تعقيدات الشراكة والتوافق.

في ظل الوضع الذي تمر به البلاد ومن أهم وأخطر العثرات لمرحلة ما بعد اللجنة الثورية إحالة تحقيق الشراكة إلى الحكومة وتوسيعها لحد التخمة من أجل الشراكة في حين أن الحكومة هي أكثر المؤسسات يجب أن تبتعد قدر الامكان عن تعقيدات الشراكة والتوافق التي يمكن تحقيقها في المؤسسات ذات الطابع السياسي والاستشاري مثل مجلس الشورى.

أنها تمثل مدخلاً سهلاً للتعطيل وإعاقة مصالح الناس، ويكون لها تبعات آنية وسريعة، نظراً للارتباط الوثيق لأنشطة الحكومة بمصالح الناس.

جرائم التحالف السعودي في اليمن

إحصائيات

الجرحى المدنيين
21,812
16,857 — 2,233 — 2,722

القتلى المدنيين
13,603
8,689 — 2,027 — 2,887

الضحايا المدنيين
35,415

البنية التحتية

- مطار: 15
- ميناء: 14
- طريق وجسر: 2,144
- محطة كهرباء: 1,74
- خـزان وشبكة مياه: 524
- شبكة ومحطة إتصالات: 387
- منشأة حكومية: 1,684
- منزل مدمر ومتضرر: 409356

المنشآت الخدمية

- مسجد: 826
- مستشفى ومرفق صحي: 301
- مدرسة ومعهد: 827
- منشأة جامعية: 118
- منشأة سياحية: 255
- منشأة رياضية: 106
- منشأة إعلامية: 30
- معلم أثري: 211
- حقل زراعـي: 2,256

المنشآت الاقتصادية

- مصنـــع: 300
- سوق تجاري: 593
- منشأة تجارية: 6,393
- مخـزن غذاء: 692
- ناقلة غذاء: 548
- محطة وقود: 337
- ناقلة وقـود: 251
- وسيلة نقل: 3,378
- مزرعة دجاج ومواشي: 245

المركز القانوني للحقوق والتنمية
www.lcrdye.org

مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني
الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي الجراف.
هاتف:٩٦٧١٣٣٧٣٠٠+
صندوق بريد: ٤١٩٠
بريد الكتروني: yecscs@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.yecscs.com